شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية العدد (٢٨) ١٥/٢/٢٠٠٥




- رسالة مكة الثقافية في العالم المعاصر
- الإرتكاس بعد ١١/٩ ومسيرة التحالفات الإقليمية
- العراق مصدر الإلهام والخطر والإحراج للسعودية
- الأمن الوطني السعودي: إعادة النظر الى أمن الداخل
- الدولة السعودية المنحوسة وحصاد العنف الوهابي

# الإنتخابات البلدية: وهجٌ مفتعل لنتائج غير مغرية

الانتخابات البلدية

# (المخلّدون) في السلطة ومجلس الشورى المعيّن



## العائلة المالكة عام ٢٠٠٨

## مصير الحكم السعودي ومراكز القوى في غياب (شيخ القبيلة)

# في هـذا العـدد

# الدولة المنحوسة

رغم أن الحظ لا يصح التعويل عليه دائماً ولا يصلح كعنصر في تحليل الظواهر والتحولات السياسية والاجتماعية، الا أننا نستعمله هنا لأغراض مختلفة. فقد كان الحظ حليفاً استراتيجياً دائماً للدولة السعودية، والى ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان لعامل الحظ دوره الفاعل في تسيير الدولة وجودا واستقرارا.. ويمكن القول بأن الحظ لعب دوراً كبيراً في نشأتها، فبينما كانت الامبراطورية العثمانية تشهد تفتتاً مريعاً لأجزائها، وأن مشاريع الوحدة العربية تنهار الواحدة تلو الاخرى، كانت الدولة السعودية الوحيدة التي تشكل نفسها عن طريق ضم أجزاء كبيرة من الجزيرة العربية.. وبينما كانت القوى العظمى تتقاسم التركة العثمانية على أساس اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ كان وحده مشروع الدولة السعودية الذي حظي برعاية بريطانيا العظمى والتي أيضاً أمدّته بمعونة مالية ومساعدات عسكرية من أجل تركيز أسس دولة ابن سعود.

لم يكن متوقعاً لهذه الدولة الناشز البقاء طويلاً، فقد كانت الاستثناء المخل بالقاعدة، ولذلك ظلت دائماً مرشحة للزوال والتفتت، وكانت التقارير الصادرة عن السفراء الاوروبيين تحذر على الدوام من ان عمر هذه الدولة قصير، وذكر أحد التقارير في الثلاثينات من القرن الماضي بأن فور موت الملك عبد العزيز ستشهد الدولة السعودية إنهياراً كاملاً، ولكن لم يحصل ذلك، رغم أن التقرير كان يستند على معطيات صلبة، فقد جاء الحظ في خدمة الدولة السعودية، حيث صدر مبدأ ايزنهاور لملء الفراغ في المنطقة متزامناً مع رحيل الملك عبد العزيز، مما اعطى دفعاً جديداً للدولة السعودية التي نقلت أصبحت في عهدة القوة العظمى الناشئة، أي الولايات المتحدة.

ثم بعد تراكم الغيوم الناصرية على سماء السعودية في الستينيات كانت العائلة المالكة تشهد انقساماً داخلياً حاداً على خلفية الصراع بين الملك سعود وولي عهده فيصل، والتي أدت الى تجاذبات حادة بين أجنحة الحكم، وقد أفيد منها في تأليب بعض الاطراف داخل العائلة المالكة ضد المؤسسة السياسية السعودية المناهضة للمشروع القومي الناصري، وعاضدتها التحركات الشعبية والعمالية التي كانت تتأهب لخوض منازلة واسعة ضد حكم آل سعود، ولكن العائلة المالكة استوعبت الوضع السياسي في وقتها استيعاباً تاماً على الرغم من خلافاتها العميقة حينذاك من أجل انقاذ السلطة من الانهيار او الوقوع في أيدي المناوئين لها، وقد حالفها الحظ أن الولايات المتحدة بدأت تدخل كحليف استراتيجي مع السعودية ضد المشروع الناصري، وجاء الملك فيصل بفكرة اقحام الاسلام كقوة مناهضة للايديولوجيات المناوئة: الناصرية، والاشتراكية، والشيوعية، وحظيت الفكرة بمباركة أميركية، وهو ما عبّر عنه السيد قطب بـ (الاسلام الاميركي) وهو نموذج الدين المتوافق تماماً مع المصالح الاميركية، وكانت تلك بداية انبثاث الاسلام المحافظ الذي جرى توظيفه لضرب القوى السياسية التحررية الوطنية والليبرالية واليسارية، وكان ذلك بداية تشكيل جبهة ايديولوجية واستراتيجية مشتركة بين السعودية والولايات المتحدة.

لقد شهدت السعودية حوادث كبرى فيما بعد كادت أن تودي بمصير الدولة، ولكن لعوامل داخلية وخارجية جرى احتواء تأثيرات تلك الحوادث بطريقة أشبه ما تكون بمحالفة الحظ، فبعد الثورة الايرانية شهدت البلاد اضطرابات داخلية شديدة وبصورة متزامنة في منطقتي الحجاز والشرقية، ولولا تدخل قوة فرنسية لفك الحصار الذي فرضته حركة جهيمان على الحرم المكي لكادت الامور تفلت من عقال السيطرة، ولولا تدخل قوات الحرس الوطني في المنطقة الشرقية واستعمال الرصاص الحي المباشر ضد المتظاهرين واستعمال سياسة الجزرة لكادت الصناعة النفطية تشهد توقفاً شبه كامل.

وقد كان عهد الملك فهد حافلا بضربات الحظ أيضاً، فقد ساق البلاد الى الهاوية وفي عهده شاعت مصطلحات شعبية لم تكن متداولة من أشهرها دولة البركة، التي تسير بغير هدى لولا رحمة ربك.. من مشكلة البطالة، الى المديونية الفلكية، الى انهيار دولة الرعاية، الى تزايد معدلات الجريمة المنظمة، وصولاً الى العنف في شكله الديني غير المعهود. ولابد من التذكير بمجريات أزمة الخليج الثانية والتي فقدت فيها الدولة السعودية عنصر السيادة حيث أصبحت الدولة بالكامل خاضعة تحت الادارة العسكرية الاميركية التي كانت تتولى تسيير شؤون البلاد والعباد.. فيما كان الامراء قابعين في قصور محصنة في الحجاز. ولو شاءت الولايات المتحدة اعلان السعودية الولاية الثانية والخمسين لفعلت، فقد أحضرت جيشاً قوامه ٥٠٠ ألف جندياً يفوق بأضعاف عدد وكفاءة القوات المسلحة السعودية بكافة أجهزتها. ولكن اكتفت الادارة الاميركية بامتصاص الاحتياطي النقدي للدولة السعودية واستثماراتها المالية في الولايات المتحدة حيث هبط حجم الاحتياطي من ١٦٠ مليار الى ٥ مليارات دولار بعد حرب الخليج، فيما الزمت السعودية بتسديد قسم كبير من فاتورة الحرب البالغة ٧٠٠ مليار دولار.

لا يقف الأمر على المشكلات التي اعترضت الدولة وهددتها من الداخل، بل يسري الحال على الحوادث التي ثبت في حينها او فيما بعد ضلوع السعودية فيها، مثل الحرب الاهلية في اليمن، وتمويل عصابات الكونترا وتخريب الاوضاع الامنية في عدد من دول اميركا اللاتينية، وتمويل حملات انتخابية لبعض المرشحين في اوروبا والولايات المتحدة، وتشجيع بعض القوى السياسية على إحداث فوضى في القارة الافريقية، فقد خرجت السعودية من كل تلك الاقترافات سالمة كما الشعرة من العجين، ولم تترك وراءها أثراً يدل على تورطها في الشؤون الداخلية للدول، حسب العبارة الممجوجة والمتكررة على لسان المسؤولين السعوديين، وقد كان الغطاء الاميركي يخفي سوءة الدولة السعودية، تماماً كما كان الغطاء الاميركي الممول نفطياً يخفي أيضاً الفضائح الاخلاقية للأمراء في عواصم أوروبا.

تلك كانت حقبة الحظ التي عاشها الحكم السعودي، وجنى منها ما جنى من استقرار واستمرار ووحدة وتماسك للدولة، ثم أعقبه زمن الحصاد المر، فقد دخلت العائلة المالكة في أيام نحسات منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر، حيث احاط بها النحس من كل جانب وكلما أرادت ان تخرج من مصيبة أركسها العنف في أخرى، فلم تعد مليارات الدولارات التي دفعت في حملات العلاقات العامة تجدي نفعاً، فقد تكفلت الجماعات العنفية التي تنتمي اليها باعطاب كل مجهوداتها في الدفاع عن نفسها أمام العالم، فمن أفغانستان انطلق الشرر فطال الولايات المتحدة واسبانيا والشيشان والعراق وتسرب الى دول الخليج كافة، وهو مرشح للاستمرار، فالمعتمدون السلفيون من مواطني هذا البلد يجوبون مناطق العالم لينشرون رسالة العائلة المالكة عن طريق العنف.

إن النحس قد بدأ دورة مكثفة في السعودية، وها هو يلاحقها في كل مكان، فكلما أعلنت البراءة من حادثة عنف هنا او هناك أظهرت التحقيقات تورط السعودية فيها، ففي كل مكان لها آية عنف تدل على أنها وحدها الضالعة في كل حوادث العنف، وحتى اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري كان ماركة سعودية مسجلة، ومن يعلم فقد يصل النحس بهذه الدولة لتظهر التحقيقات بأن لها صلة بثقب الأوزون أيضاً.

## الإنتخابات البلدية..

# وهجٌ مُفتَعل لنتائج غير مغرية

يجب ان توضع الانتخابات البلدية في حجمها الطبيعي فمن الواضح ان هناك مبالغة وتضخيم لهذه العملية وهي لا ترتقي الى مستوى الانتخابات ذات المدلول السياسي، ولكن في الوقت نفسه فإن هذه الانتخابات تعبر عن رغبة حقيقية في المشاركة السياسية وهذه الانتخابات بمثابة استفتاء شعبي على العملية الاصلاحية. فعلى المستوى الشعبي، كانت العرائض الاصلاحية التي صدرت خلال الاعوام الثلاثة الماضية بدءاً من (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) وانتهاء بعريضة الملكية الدستورية، اضافة الى مئات المقالات التي نشرتها الصحافية المحلية لكتاب ينتمون للتيار الاصلاحي ويناصرون التغيير السياسي في بعده الشامل، قد أفصحت بوضوح شديد عن الارادة الشعبية شبه العامة حيال موضوعة الاصلاح السياسي وضرورة إحداث تغييرات هيكلية في بنى الدولة. ولذلك أمكن القول بأن الانتخابات البلدية خطوة متواضعة وناقصة في الاتجاه الاصلاحي، مالم تؤسس لتغييرات جوهرية في النظام السياسي، باتجاه تحقيق المشاركة الشعبية في عملية صناعة القرار السياسي. إن هذه الانتخابات هي خطوة متأخرة بالقياس الى حجم المشكلات التي تعانيها الدولة ومستوى التطلع الشعبي نحو الاصلاح.

إن الاسباب الموضوعية تكفي للمجادلة بأن الاصلاح صار ضرورة للنظام الحاكم قبل أن يكون خياراً شعبياً وحان الوقت لأن تدرك الطبقة السياسية في السعودية بأن عملية الاصلاح هي حتمية ولا فرار منها من أجل البدء بتسوية معضلات اقتصادية وأمنية وثقافية. إن البدء بخطوة عرجاء وغير مكتملة الشروط والمواصفات الاصلاحية لا ينتج سوى كذبة مفضوحة وفجة، لأن التجارب العربية فيها ما يكفي من الزيف بما يحول دون الوثوق في أي خطوة لا تثمر عن تغيير حقيقي في العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ولذلك أيضاً، فإن الانتخابات البلدية هي بالنسبة لكثير من القوى السياسية الوطنية إختبار لصدقية التوجه الاصلاحي لدى العائلة المالكة، فالتجارب السابقة بكل اخفاقاتها بدّدت الثقة في كل قول لا يعقبه فعل حقيقي على الارض. إن الذاكرة الشعبية تنوء بارتكاسات الحكومة في المضمار الاصلاحي، وبالتالي فإن الخداع والاستتار خلف عناوين مفروعة المضامين لا يعدو سوى لعب في الوقت الضائع، فمصداقية العائلة المالكة في وضع لا تحسد عليه، وما ينتظر منها أكبر من ان يتم القبول به بلا شروط، فقد كبر الفتق ولا بد من رتقه بصورة صحيحه وتغطي مجمل المساحة المطلوب رتقها. بمعنى آخر، يجب أن تؤدي الانتخابات البلدية الى سلسلة متصلة ومنتظمة من الاصلاحات التشريعية، ويجب أن يزوّد جسد الدولة بدماء جديدة في مجلسي الشورى والوزراء.

ومن بين عيوب هذه التجربة، وهي بالمناسبة عيوب غير مغتفرة وتنذر باقتراف المزيد من الحماقات في العملية الاصلاحية، هو غياب المرأة، والذي يعتبر أحد أشكال التغييب الاخرى.. فالمرأة التي تصنّف محرماً اجتماعياً ودينياً باتت الآن وفي غيابها عن الانتخابات البلدية محرماً سياسياً أيضاً، ويخشى ان تتواصل عملية التغييب في المراحل اللاحقة، بحجج واهية تستند على مزاعم دينية متهافتة.

**المجالس البلدية هي جزء من الجهاز الاداري للدولة، وبالتالي فإن عيوب هذا الجهاز ستنعكس على عمل المجالس البلدية**

ومن اللافت في الأمر أن ثمة نزعة تسويغية لتبرير اخفاق الدولة في مجال اشراك المرأة، فهذه العودة البليدة المتكررة لتاريخ اشراك المرأة في الغرب في العملية الديمقراطية هو سلوة للماسكين بزمام السلطة وملهاة للمحكومين، فضلاً عن كون هذا التعويل على تاريخ مشاركة المرأة في الغرب يتداحض مع المتبنى العقدي للعائلة المالكة، وأن مجرد استعماله كدليل دفاعي يشبه استعمال القذارة لاثبات الطهارة. أضف الى ذلك، أن الاحتجاج بالمشاركة المتأخرة للمرأة الاوروبية في الانتخابات يتبطن إدانة للمؤدلجين الدينيين أيضاً الذين يجأرون بتحد مفتعل بأن الاسلام هو الدين الأكثر تقدماً في مناصرة حقوق المرأة، فكيف يحتجون بتجربة (الكفار!!) لتبرير فعل (المؤمنين!!).




أين دور المرأة؟

هذا اللغط الممجوج يلتقي أيضاً مع إدعاء العائلة المالكة كونها تتمسك بزعم أنها متقدمة في تفكيرها الاصلاحي على المجتمع، وهو إدعاء أبطلته التجربة، فوثائق الاصلاحيين الممثلين للطيف السياسي العام في البلاد تكشف بجلاء عن تهافت المدعى الرسمي وتفوق التطلع الشعبي. وإذا كان ثمة تفسير لمدعى العائلة المالكة بتفوقها فلابد من وضعه في حدوده الضيقة للغاية، فهي متقدمة في تفكيرها الاصلاحي على المجتمع والمقصود به مجتمعها الديني الوهابي فحسب.

إن محاولة توهيج العملية الانتخابية بشكلها الاحتفالي الفارط في زهوها واشعاعيتها تستهدف الهاء وإذهال الرأي العام عن المضمون الضحل لهذا الفعل الجنيني، وصرف الانظار عن المعطيات الحقيقية والرقمية التي تظهر كم هو حدث كارثي، وسنحاول هنا سرد الحقائق المعلنة التي يمكن على ضوئها فهم الحاصل النهائي:

فبحسب النظام الانتخابي، فإن المؤهلين للانتخاب من مجمل سكان المملكة هم ١٨ بالمئة فقط، وهذا ناشىء عن استثناء اولاً النساء البالغ عددهم حسب بعض التقديرات ٨ ملايين نسمة ان لم يتجاوز ذلك العدد، والذين يشكلون نسبة تصويتية تصل الى ما يقرب من ٢٠ بالمئة، وهكذا استثناء المواطنين دون السن الـ ٢١ عاماً، وهكذا العسكريين، والسجناء الجنائيين.

هذا على المستوى العام، وفي ضوء تجربة المرحلة الاولى للانتخابات البلدية سنلحظ التالي:

إن المؤهلين في محافظات الرياض يقدر عددهم ما بين ٥٠٠ ـ ٧٠٠ ألف.

ـ الذين سجّلوا اسماءهم للتصويت في الانتخابات هم أقل من ٩٠ ألف، وهم بذلك يشكلون نسبة اقل من ٢٠ بالمئة

ـ الذين شاركوا في التصويت يوم الانتخاب

هم ٦٥ ألف، وهؤلاء يشكلون أقل من ١٠ بالمئة من اجمالي عدد المؤهلين للمشاركة في عملية التصويت، وبالتالي فإن النتائج لا تبدو مشجعة ولا تمثل بداية مغرية، بل هي إختبار أولي للحماسة الشعبية لتغيير يجري تضخيمه ولكن يتضاءل على مستوى الاقبال والاستقبال الشعبيين.

على المستوى الرسمي، هناك عيوب كثيرة تبدأ بالنظام الانتخابي وتتناهى الى الوظائف المقررة للمجالس البلدية، فمن أولى عيوب النظام الانتخابي استثناؤه لعنصر المرأة، وثانياً تعيين النصف الآخر من الاعضاء. ومما يثير السخرية حقاً أن النظام المعمول به في الانتخابات وفي نظام المجالس البلدية يعود الى شهر صفر ١٣٩٧هـ أي ما يقرب من ٣٠ عام ويجري تطبيقه الآن رغم التحولات الكبيرة في المجتمع والدولة. وهذا أحد الدلائل الفاضحة على أن العائلة المالكة ليست ملتزمة حتى بما تدعيه من تطوير الاجهزة بصورة تدريجية اذ هي تريد تطبيق نظام مضى عليه نحو ثلاثة عقود.

### نقاط تقييمية عاجلة

ـ أن المجالس البلدية نصف المنتخبة ستكون خاضعة لأجهزة متكلسة وبيروقراطية، وهي خاضعة للحكومة: سلطة وزارة المالية، وسلطة وزارة الشؤون البلدية والقروية، وأن الوزير هو رئيس المجالس البلدية، وهذا يعني اخراج الاستبداد من باب الحكومة ليعود عبر صناديق الاقتراع.

ـ أن اصلاح الجهاز الاداري يبدأ باصلاحات تشريعية، وهي المدخل الصحيح لتأسيس فعل اصلاحي ولتغيير حقيقي في البناء السياسي للدولة، ولتطوير الاجهزة. أن تأتي الحكومة بإنتخابات ثم تكبِّل الاعضاء بقائمة متعفنة ومعيقة من القوانين لن يغير سوى من طلاء وجه الدولة.. الانتخابات يجب أن تؤسس لعلاقة قانونية بين الحاكم والمحكوم مبنية على اساس تطوير نمط من العمل المؤسساتي.

ـ أن المجالس البلدية هي جزء من الجهاز الاداري للدولة، وبالتالي فإن عيوب هذا الجهاز ستنعكس على عمل المجالس البلدية. إن الحديث عن اصلاح من الادنى للأعلى واعتماد سياسة الخطوات البطيئة في عملية الاصلاح ليست سوى تلبية لأغراض السلطة بدرجة أساسية وربما وحيدة، وليس امتثالاً لمتطلبات الدولة وإجراء عملية اصلاح شاملة لكافة أجهزة الدولة، سيما وأن المجالس البلدية لا تعدو سوى نتوءا نافراً وغير منسجم مع عمل الماكنة البيروقراطية للدولة، وأن ما يمكن أن تسفر عنه المجالس البلدية ليس أكثر من إمتصاص لقدر محدود من الاحتقانات الداخلية. إن ما يؤمّل من هذه المجالس مهما بالغنا في دورها لا يمكن أن يرتقي الى مستوى إحداث نقلة جوهرية في مسار الدولة وتطوير أدائها، لأن هذه المجالس تظل وثيقة الصلة بما هي عليه الدولة برمتها، فضلاً عن أن وظيفتها لا تتجاوز الحيز الرقابي والاستشاري فحسب، إن لم يكن شرعنة برامج وزارة الشؤون البلدية والقروية.



سبعون عاماً من الإنتظار = نصف انتخابات بلدية!

ـ هناك رسالة هلع يمكن لنتائج الانتخابات البلدية في الرياض أن تبعثها الحكومة للخارج وبالتحديد للغرب والولايات المتحدة وكأنها بهذه الانتخابات تريد إبلاغ المناصرين لمشروع دمقرطة السعودية أن تلفت أنظارهم الى القادم المخيف.. إن فوز الاسلاميين في الانتخابات البلدية في الرياض له ما يبعثه من مخاوف لدى الغربيين، ولعل الحكومة قادرة على توظيف هذه المخاوف في امتصاص الحماسة المتنامية في الغرب لجهة دمقرطة السعودية.. لقد قيل الكثير عن دفع جهات في العائلة المالكة للمتدينين السلفيين للمشاركة في الترشيح والانتخابات رغم عزوف البعض الآخر عن الانتخابات باعتبارها مخالفة لمبادىء دينية معينة لديهم. واذا صدق ذلك، فإن العائلة

**عملية الاصلاح من الادنى للأعلى واعتماد سياسة الخطوات البطيئة تلبي أغراض السلطة، وتفشل في اصلاح عفونة الدولة**

المالكة أرادت ان توصل الرسالة واضحة من خلال هذه التجربة البسيطة والتي تم استعمالها كبالون اختبار للموقف الغربي والاميركي بأن الدمقراطية وصناديق الاقتراع ستنشق عن إنفجار أصولي سيوجه نباله الاولى للمصالح الغربية في السعودية وفي المنطقة بصورة عامة.

ـ إن المتدينين السلفيين لهم وسائل التعبئة التقليدية: المسجد، المخيم الدعوي، النشريات، مجالس الذكر، والتي هي قابلة لأن تتحول الى وسائل سياسية. وقد أفيد منها في الحملات الانتخابية فيما حرم المرشحون غير المتدينين من وسائل التعبئة لأن الانتخابات ظلت أسيرة الطابع المحلي الذي لا يسمح باستعمال وسائل الاعلام الوطنية مثل الراديو والتلفزيون.. ولكن الواضح ان حتى الصحف والجرائد ووسائل التعبئة الاخرى الشعبية منها بدرجة اساسية لم تسمح للمرشحين بأن يعبِّروا بدرجة كافية عن برامجهم الانتخابية، وهي حملات ظلت في حدود ضيقة للغاية وتعبر عن رغبة الحكومة. وهذه أحد اوجه القصور حيث أن المرشحين لا يحظون بفرص متساوية في استعمال وسائل الاعلام والتعبئة.

ـ لا يجب ان تلهينا الانتخابات البلدية عن حقيقة باتت ثابتة وواضحة وهي أن ثمة إجماعاً شعبياً على موضوع الاصلاح وأن التوقعات الشعبية تفوق بدرجات متقدمة ضآلة الفعل الاصلاحي الحالي وبالتالي فإن عزوف القوى السياسية الوطنية عن تعضيد هذه الخطوة يعكس جانب الرفض من قبل التيار الاصلاحي الوطني.

ـ العملية الاصلاحية يجب ان تبدأ من حيث انتهى الآخرون وفي ضوء التجارب البعيدة والقريبة ومن خلال تطور المجتمعات الانسانية التي شهدت تحولات ديمقراطية، فالحديث عن الخصوصية المزعومة أثبتت بانها مجرد ذريعة كشفت عن زيفها العرائض الاصلاحية ومئات المقالات التي صدرت خلال الاعوام الماضية والتي يظهر فيها التطلع المتقدم نحو اصلاح شامل، فالخصوصية المزعومة مقتصرة على مركز السلطة وهي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة، وأن التجارب المجاورة قد تجاوزت بمسافة بعيدة التطور الجنيني في السعودية

ـ ان الجدول الزمني للانتخابات مصمم سياسياً، فتحويل الانتخابات الى حدث وطني يحيل منه الي حدث سياسي ولكن أريد منه ان يكون حدثاً محلياً مسلوب التأثير السياسي بدليل ان الحملات الانتخابية ظلت محدودة، وان البعد الاعلامي كان قليل الأثر الشعبي، حيث لم يسمح للمرشحين استعمال التلفزيون والراديو او حتى الجرائد المحلية في التبشير ببرامجهم الانتخابية مع التذكير بقصور التجربة ومحدوديتها. وهناك رغبة شديدة لدى العائلة المالكة بعدم إشاعة ثقافة انتخابية وسياسية تشجع أفراد الشعب على التفكير بطريقة ديمقراطية وحرة.

### دعوة للحجازيين للمشاركة في الإنتخابات البلدية رغم عيوبها

# عفواً أيها الممتنعون عن الانتخابات

عبدالله صادق دحلان

منذ عشرات السنين كنا نحلم بالانتخابات وقضينا سنين وأياماً ونحن نناقش ونتحاور ونطالب بالانتخابات البلدية والبرلمانية (مجلس الشورى) وغيرها في منظمات المجتمع المدني الأخرى، وكم كنا ننتظر كثيراً معتقدين بأن أهم وأكبر معضلة تواجه التطور الثقافي والفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي هي الانتخابات كعنصر أساسي من عناصر المشاركة الشعبية في الإدارة والحكم. ورغم أننا كنا نختلف كثيراً في طريقة التطبيق العملي للمشاركة الشعبية، إلا أن شريحة كبيرة وأنا منهم كنا نطالب بإقرار المبدأ أولاً ولا مانع من التدرج في التطبيق.

ورغم أن موضوع الانتخابات بصفة عامة هو موضوع مطروح منذ زمن طويل لدى القيادة السعودية إلا أن التوقيت لم يكن مناسباً نتيجة الظروف التي مرت بها المنطقة الخليجية.. ورغم التأخير الذي طرأ في موعد التنفيذ إلا أن الحكومة السعودية أوفت بالتزامها بترسيخ مبدأ الانتخابات والبدء الفعلي بتطبيق قرار الانتخابات البلدية أولاً. وبصرف النظر عن الطريقة والأسلوب؛ وبصرف النظر عن الضوابط الخاصة بمشاركة المرأة أو بانتخاب نصف الأعضاء وتعيين النصف الآخر؛ وبصرف النظر عن صلاحيات ومسؤوليات المجلس البلدي.. إلا أن المبدأ والقرار قد اعتمد ووعد الحكومة السعودية قد نفذ، والأمر أصبح واقعاً تم تنفيذه فعلاً رغم تخوف بعض المحافظين أو المتشددين أو الرافضين.

وبالفعل بدأت أولى الانتخابات في العاصمة الرياض، وأثبتت التجربة نجاحها المميز وغير المتوقع لأنها الأولى من نوعها؛ فنجحت الإدارة المشرفة على الانتخابات، ونجح الناخبون رغم قلة عددهم مقارنة بعدد السكان أو بإجمالي عدد الناخبين المفروض تسجيلهم، إلا أنها التجربة الأولى في ظل ظروف ضعف ثقافة الانتخابات في بلادنا، ونجح المرشحون في حملاتهم الانتخابية وبصرف النظر عن فوزهم في النتيجة النهائية أم لا، لكنهم فعلاً خاضوا التجربة بأسلوب مميز وحضاري حسب متابعتي الشخصية لهم، وهي تجربة تدفعنا للاستفادة منها وتطويرها في الانتخابات البلدية في المناطق الأخرى، وعلى وجه الخصوص منطقة مكة المكرمة والتي بدأت الاستعدادات لها للمرحلة الأولى وهي تسجيل الناخبين.

وللحقيقة فإن المنظمين للانتخابات في المملكة وأخص وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان قاموا ولا زالوا يؤدون دوراً تثقيفياً مميزاً لعامة فئات وطبقات الشعب، بالتعاون مع المفكرين والأدباء والكتاب وبالتعاون مع مجلس الشورى والذي يستحق رئيسه وأعضاؤه

> **التدرج في الإنتخابات من البلدية الى المناطقية الى الشورية لم يقله آل سعود حتى الان ولم يعدوا الناس به وربما ليس في نيتهم تحقيقه في المستقبل القريب**

كلمة شكر وتقدير لجهودهم في نشر ثقافة الانتخاب، حيث توجهت مجموعة من أعضائه لإلقاء المحاضرات والمشاركة في ندوات لنشر ثقافة الانتخاب والتي كان من أبرزها محاضرة الأستاذ الاقتصادي والكاتب المبدع عضو مجلس الشورى محمد عبدالكريم بكر والتي ألقيت في جدة. بالإضافة إلى المحاضرات الأخرى التي ألقاها زملاؤه من المجلس في مختلف أنحاء المملكة. والمحاضرات والندوات التي عقدتها من قبل جمعية الإدارة السعودية بقيادة الدكتور عبدالله الشدادي ومساعده الدكتور حبيب تركستاني. وهي جهود مكثفة تبذلها جميع القطاعات وتجربة جديدة تستحق الدعم والتشجيع وحلم قديم تحقق، ومشوار الديمقراطية والحرية التي ننادي بها قد قطعنا جزءاً كبيراً منه ولم يبق إلا التعامل العقلاني والمنطقي معه وفيه.

وهي رسالة أوجهها إلى أولئك الممتنعين من التسجيل للانتخاب أو من الترشيح. وإلى أولئك الذين يقفون عكس التيار وأولئك المحبطين لنا ولصاحب القرار المطالبين بالانتخابات حسب رؤياهم ووجهة نظرهم الرافضين التدرج في التطبيق المطالبين بالتقليد الأعمى والتطبيق الحرفي للانتخابات في أوروبا وبعض الدول التي لها تجارب طويلة في هذا المجال، والتي يروي لنا تاريخها بأنها تدرجت في الانتخابات حتى وصلت إلى المستوى الذي هو مطبق فيها حالياً. وإذا كانت المطالبة بتطبيق الانتخابات في مجلس الشورى أولاً فأنا مع هذه المطالبة، لكنني أنادي بالتدرج أولاً ابتداء من الانتخابات البلدية ثم انتخابات مجلس المنطقة ثم انتخابات مجلس الشورى مع تأييدي أيضاً بالتدرج في نسبة الأعضاء المرشحين بالانتخابات والأعضاء المعينين من قبل الدولة، لأنها معادلة تحتاج إلى توازن في البداية وبالإمكان التدرج حتى يصبح جميع الأعضاء منتخبين وهو إجراء مطبق في العديد من دول العالم والعالم العربي.

أكتب مقالتي اليوم وكلي أمل من أولئك الممتنعين والرافضين للانتخابات بصورتها الحالية أن يعيدوا النظر في قرارهم ويضموا صوتهم ودعمهم ومساندتهم لقرار الدولة، فالانتخابات وليد يحتاج إلى الدعم حتى يكبر وينمو، ويصبح قادراً لأن يحقق طموحاتنا نحو المشاركة الشعبية.

إن وأد الفكرة أو المشروع الانتخابي في بدايته سيقتل طموحنا ويمحو أحلامنا، فهل تجد رسالتي اليوم استجابة من زملائي وأصدقائي وإخواني الممتنعين أو الرافضين للانتخابات. علماً بأن الشعوب الأوروبية انتظرت مئات السنين حتى حصلت على حقوقها الانتخابية بالكامل، وذلك بعد تدرج طويل ولا زالت العملية الانتخابية في تطور.

الوطن - ٢٠٠٥/٢/١٣

## مصير الحكم السعودي

# مراكز القوى داخل العائلة وإشارات المستقبل

يظل الحديث عن مستقبل الحكم في السعودية ذا اهمية بالغة في ظل أوضاع شديدة السرعة في تغيرها وانقلابها، فإضافة الى المتغيرات السياسية على المستويات المحلية والاقليمية والدولية، فإن ثمة ما يجلب الانتباه الخاص لتحولات اخرى مرشح وقوعها داخل بنية العائلة المالكة. فمن الناحية التقليدية وبحسب معادلة السلطة تاريخياً فإن الاجنحة الحاكمة في السعودية تمثلت وربما انحصرت في آل عبد العزيز وآل جلوي، الا أن هذين الجناحين شهدا تبدلات بنيوية بفعل انتقال ثقل السلطة الى بيت الملك عبد العزيز، وانحصار السلطة بين أبنائه، حيث أصبح للملك المتحدر من عبد العزيز سلطة احتكار السلطة وتجميعها في أيدي أبناء المؤسس.

وقد شهدت الحقب الماضية التي سبقت وصول الملك خالد الى العرش وبداية الحقبة السديرية تبدلات كبيرة في مراكز السلطة، وفور وصول الملك فهد الى العرش عام ١٩٨٢ بدأت مراكز القوة تنحصر في جناحين: الجناح السديري وجناح الامير عبد الله، حيث تم بتر آخر ذيول السلطة الجلوية في المنطقة الشرقية بتعيين الامير محمد بن فهد على المنطقة.. ولكن صراع السلطة، والاستقطاب الحاد داخل العائلة المالكة منذ مرض الملك فهد عام ١٩٩٦ قد خفّض أهمية بعض الاجنحة. وفي واقع الأمر، أن مراكز السلطة انتقلت الى بعض الاعضاء الاقوياء في العائلة المالكة مثل ولي العهد الامير عبد الله ووزير الدفاع الامير سلطان ووزير الداخلية الامير نايف والى حد ما أمير الرياض الامير سلمان، فيما تضاءلت قوة أمراء آخرين داخل العصبة السديرية، حيث شعروا بأن السلطة التي تعاهدوا على اقتسامها بصورة متساوية صارت نهباً لأبناء الامراء الاقوياء. وهذا بطبيعة الحال لا يدعو للقول بأن الاجنحة الاخرى لم تعد تلعب دوراً هاماً في العملية السياسية، وإنما واقع الأمر هو كونها تحولت الى أجزاء في اللعبة الدائرة بين الكبار.

بالنسبة لولي العهد، الذي يعتبر الوريث الشرعي للملك فهد حال مرضه المقعد عن من مزاولة مهام الحكم وأيضاً بعد موته، فإن السلطة التي يفترض أنه يمارسها تمكنه، من الناحية النظرية، من مزاولة دور حاسم في السياسة السعودية. إن قوة ولي العهد ناشئة ليس فحسب من كونه نائباً عن الملك، أو حتى من كونه يرأس جهاز الحرس الوطني ولكن من كونه يدير تحالفاً قبلياً يوازن به قوة العصبة السديري التي تملك مصادر قوية مضاهية او حتى تفوق قوة جناح الامير عبد الله، فالاخير مازال يحتفظ بعلاقات وثيقة بالزعامات القبلية في منطقة نجد، اضافة الى احتفاظه بسمعة طيبة نسبياً في مجال الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يمنحه ثقة أكبر في وصوله الى العرش بدون متاعب لا اقل من جانب الشعب الذي يختزن بداخله غيضاً شديداً على الجناح السديري المسؤول عن كثير من المشكلات الاقتصادية والسياسية والامنية في البلاد.

في المقابل، وبالرغم من تلك الصورة المرضية عن ولي العهد، الا أنه تعرض لانتكاسة كبيرة في العام حيث تسبب في خيبة أمل كبيرة لدى التيار الاصلاحي منذ اعتقال عشرات من الاصلاحيين في العام الماضي، وهي خطوة كشفت الى أي حد يستطيع ولي العهد الذهاب في طريق الاصلاحات السياسية، سيما وأن قرار

**أعمار الامراء ستحول دون استمرار معادلة الحكم القائمة، وستكسر القسمة غير المتوازنة داخل أجنحة الحكم**

ضرب التيار الاصلاحي قد تم على يد غريمه الافتراضي وزير الداخليه، ولم يبد حينها الامير عبد الله أي رد فعل حيال ذلك التحول الدراماتيكي والانقلاب السريع على مزعمه الاصلاحي.

وعلى أية حال، يظل ولي العهد القائد السياسي القوي المرشح للعب دور فاعل في السياسة السعودية في مرحلة ما بعد موت الملك فهد واذا سارت معادلة الحكم على ما هي عليه، بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي ستواجه الملك القادم بسبب التحصينات القوية التي أرستها اجنحة الحكم الاخرى داخل العائلة المالكة.

وبالنسبة للأمراء الآخرين (سلطان ونايف وسلمان)، فإنهم يمثلون في الوقت الراهن جبهة موحدة داخل النظام السياسي السعودي وداخل العائلة المالكة أيضاً. فهم ينتمون الى الجناح السديري الذي ظل ماسكاً بشدة بمفاصل السلطة طيلة أكثر من عقدين، الامر الذي سمح لهم بالتغلغل بدرجة كبيرة في الجهاز الاداري للدولة، وفي الوقت نفسه تعزيز مواقعهم منذ أن أقعد المرض بالملك فهد عام ١٩٩٦. وخلال السنوات الخمس الماضية، فإن قوة الجناح السديري تمركزت في الثلاثة أمراء المذكورين، حيث تحوّلوا الى مراكز استقطاب قوية في مقابل الامير عبد الله. فهم يسيطرون على الدفاع والامن والاعلام في البلاد، كما يحتفظون بشبكة معقدة للغاية من الزبائن والموالين في طول البلاد وعرضها. في حقيقة الأمر، أن هؤلاء الى جانب ولي العهد يمثلون صناع القرار الحقيقيين في الدولة.

واذا ما استقامت التركيبة الحالية للحكم بما هي عليه الآن، أي في حال بقاء الملك فهد على قيدة الحياة مدة أطول فإن النظام السياسي السعودي سيشهد تغييراً محدوداً للغاية. يبقى القول أن سيولة الاوضاع الاقليمية والدولية ستترك بالتأكيد تأثيراً كبيراً على السياسة السعودية، بالاضافة الى ذلك، فإن الاوضاع الاقتصادية للسكان قد تؤول الى تصعيد في العنف بوتائر متسارعة وربما بأشكال خطيرة ودرامية.

وهناك نقطة رئيسية يجب الفات الانتباه اليها وهو عمر الامراء الاقوياء الحاليين، حيث أن الطبيعة ستلعب دورها الكبير في التغيير، فأعمار الامراء الكبار ستحول دون استمرار معادلة الحكم القائمة، وسيؤدي رحيل بعضهم الى تكسير القسمة غير المتوازنة داخل أجنحة الحكم، وبلا شك فإن رحيل الكبار سيفضي الى إضعاف مراكز القوة مهما بلغت، فهناك من المتطلعين الى لعب دور فاعل في السياسة بعد موت الكبار. يضاف الى ذلك، أن التغييرات المتسارعة على الاصعدة السياسية والاجتماعية - اقتصادية والثقافية غير متوافقة مع المنهج المحافظ للحكم. وعليه، فمن المرجح جداً أن تغييراً كبيراً في تركيبة السلطة سيتم وأن دوراً أكبر ستلعبه القوى السياسية في البلاد في مستقبل البلاد وفي عملية التغيير الكبرى داخل السعودية. ومن الراجح أيضاً، إن الجيل الجديد من الأمراء سيرث تركة السلطة بطريقة تنافسية، وقد يؤدي ذلك الى تفتيت السلطة بهدوء وقد يوسع دائرة الصراع بين بيوتات الحكم، خصوصاً بين الابناء..

العائلة المالكة

## حول (الأمن الوطني)

# منظوران متعارضان بين الحكومة والإصلاحيين

يعتبر الأمراء السعوديون أن ثمة مصدرين للخطر على الإستقرار الإقليمي الخليجي، والإستقرار المحلي السعودي، أحدهما التهديدات الخارجية بالغزو وفرض السيطرة من جانب دول الجوار الإقليمي القوية: مصر، وإيران والعراق؛ والثاني، هو التهديدات الداخلية التي يعتبرونها امتداداً لمصادر التهديد الخارجي، والتي تتوجه أساساً لزعزعة نظام الحكم، وإحلال نظام بديل شبيه للأنظمة القائمة في دول الجوار.

ولأن مصدر التهديد في نظر الأمراء هو خارجي، وأن قدرتهم على مقاومته مهما بلغت لا تستطيع السيطرة عليه عند المواجهة، بسبب فارق القوة البشرية وضعف البنية العسكرية، فإن نظرية استقرار الأمن الوطني تقوم على معادلة خارجية تتضمن إشراك أطراف إقليمية أو دولية قوية بالقدر الذي تستطيع تصحيح الخلل في التوازن الإستراتيجي مع دول الجوار الكبيرة. وعندما تتم صناعة هذه المعادلة فإن الشركاء الخليجيين يشترون القسم المتعلق بهم منها. إن هذا يفسر الإهتمام المبالغ فيه بربط العلاقات الخارجية بالعنصر الإقتصادي على أسس ضمان المصالح المتبادلة وبالتحديد ضمان تدفق البترول بكميات وأسعار مناسبة للغرب مقابل ضمان دعم الغرب السياسي والعسكري لاستقرار الحكومة السعودية والحكومات الخليجية الأخرى؛ ولعل هذا كان مضمون المعاهدة الموقعة بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة عام ١٩٧٤ والتي وقعها الأمير فهد (الملك الحالي).

وفي الحقيقة فإن القضية تأتي بمجملها ضمن دائرة العلاقات الخارجية، فعلاقات كل بلد إقليمياً ودولياً وتشابك المصالح بينها وبين دولة أو دول عديدة، هو الذي يقرر مستوى الضمانات الأمنية التي تريدها النخبة السعودية الحاكمة كما الطرف الحامي. ويمكن تتبع الظروف التاريخية لظهور مشكلة الأمن في المنطقة لاستبيان العلاقة الوثيقة بين الخارج والتفكير الأمني للنخب الحاكمة في الخليج عموماً.

لقد ظهرت المشكلة بصورتها الحالية لأول مرة في بداية السبعينيات الميلادية من القرن الماضي، في أعقاب الإنسحاب البريطاني من المنطقة؛ وكانت المشكلة قد طرحت في مناسبات سابقة وبصورة حادة، وإن كانت في إطار مختلف عن الإطار الراهن، وعلى الخصوص حينما هدد الرئيس العراقي الأسبق عبد الكريم قاسم بضم الكويت في مطلع الستينات الميلادية؛ ثم طرحت القضية بصورة حادّة في أعقاب سقوط الشاه وما نجم عن ذلك من تهديدات لاستقرار الأنظمة الخليجية، وقد كان قبلها يعدّ حامي الخليج من تسرّب النزعات اليسارية والشيوعية الى المنطقة، بل أن قواته شاركت في قمع ثورة ظفار في سلطنة عمان.

بعدها ظهر مصدر خطر جديد وهو صدام حسين الذي احتل الكويت وهدد السعودية في عقر دارها. حيث تبيّن عدم فائدة الدول الإقليمية في الحماية، خاصة بالنسبة لدول الخليج الصغيرة، فلم يكن بالإمكان الإعتماد على قوة السعودية التي هي في الأصل بحاجة الى من يحميها. ولهذا عملت دول الخليج جميعاً على توثيق علاقاتها مع واشنطن، وفتحت الأبواب لها لإقامة المزيد من القواعد، وسمحت ببقاء الألوف من القوات الأميركية في القواعد الخليجية عموماً بما فيها السعودية.

لكن الإنقلاب الحقيقي في نظرية الأمن الخارجي، هو ما حدث بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن في سبتمبر ٢٠٠١م، فالقوى الدولية ـ الغربية والأميركية ـ لاتزال تساهم بصورة فاعلة في حماية مشيخات الخليج، الأمر الذي قلص من نفوذ السعودية فيها، كما قلص الإعتماد الأميركي على القواعد السعودية، والتي انتقلت الى دول الجوار (قطر مثلاً). بالنسبة للسعودية فإنها انكشفت أمنياً الى حدّ خطير؛ فهي لا تستطيع أن تحمي أحداً، كما لا تستطيع حماية نفسها من التحديات الإقليمية؛ ولكن ما خفف من الأمر هو أن إيران تغيرت ـ ما بعد مرحلة الخميني ـ وقد أقام السعوديون علاقات متزايدة مع طهران، أما صدام حسين فكان الحصار يكفي لإخضاعه قبل أن تقوم الولايات المتحدة بإسقاطه.

لكن المصيبة الأعظم، هي أن الولايات المتحدة، بدت وكأنها هي دون غيرها القوة التي تهدد الأمن السعودي من الخارج، بعد أن كان ينظر اليها كحامية له؛ فأحداث سبتمبر جعلت الحكومة السعودية مكشوفة للغاية، حيث تحول الحامي الأميركي الى مهدّد! وأيّ مهدّد أشرس من أميركا نفسها؟ وكيف تستطيع السعودية أن تتحدث عن أمن إقليمي وأميركا على حدودها في دول الخليج في قواعد بحرية (البحرين وعُمان) وجوية (قطر) وغيرها أيضاً في الكويت، فضلاً عن تواجدها المكثف في العراق؟ لا توجد للحكومة السعودية من وسيلة بعد انقلاب الموازين إلاّ عبر إعادة تأهيل أعدائها أو منافسيها الإقليميين (ايران والعراق وربما سوريا ومصر) ووضع خطة جديدة للأمن الإقليمي، بحيث توفر لهم جميعاً ولو جزئياً مظلّة حماية مثقوبة.

### رؤية أخرى

ينظر معظم الباحثين الى مشكلة أمن المملكة بشكل خاص، والخليج بشكل عام من زاوية الآثار الناجمة عن التطورات الإقتصادية، بالخصوص من زاوية عدم ترافقها مع تطوير مناسب للبناء الإجتماعي، ولا سيما لوظيفة الدولة في مجتمع تتطور إمكاناته وتتغير مفاهيمه بصورة هائلة السرعة.

وهذا يظهر أن هناك بالفعل منظورين متناقضين للمشكلة، يتعلقان بالأهداف كما بالوسائل. فبينما تستهدف الحكومة السعودية بصورة محددة ضمان ديمومة بقائها وتعتقد أن الخارج هو المصدر الرئيس لعدم الإستقرار، وأن حل مشكلة الأمن والإستقرار السياسي يتمثل في صناعة معادلات داخلية ـ خارجية ضامنة، فإن كثيراً من النخب الإصلاحية تسعى الى تغيير الرؤية وسحبها الى الداخل كبوابة لحماية البلاد بشكل تام، وهذا يتناول على وجه الخصوص: الإعتراف للقوى الإجتماعية الجديدة بحق المشاركة في صناعة القرار المتعلق بصناعة حاضر الوطن ومستقبله. ويعتقد هؤلاء أن التوترات الإجتماعية وخصوصاً سياسات العزل والإستفراد بالقرار من جانب النخبة الحاكمة، هي المصدر الرئيس لعدم الإستقرار. ويمكن العثور على عديد من الناس القريبين من السلطة السعودية والمتعاونين معها، بل وأحيانا الشركاء في الحلقات الأدنى من دوئر اتخاذ القرار، يدعون الى الإعتراف بهذه الحقيقة. فخراب البيت من الداخل هو الذي يضعف نظرية الأمن الخارجي، ويجعل البلاد مكشوفة أمام التحديات الخارجية وخاصة الأميركية هذه

الأيام.

وحقيقة الأمر أنه بات من الضروري القيام بتغييرات جذرية، وربما شديدة القسوة، بعد أن ثبت بصورة قاطعة ضعف أساسات النظام الأمني القديم، وعجزه عن ضمان الحد المطلوب من الإستقرار، وهو الأمر الذي يعترف به الجميع، حاكمين ومحكومين. لكن التغييرات المنشودة تختلف ـ مكانها وموضوعها وأسلوب تحقيقها ـ بين الطرفين.

ولأن الحكومة تنظر الى مشكلة الأمن باعتبارها مستوردة من الخارج ـ من أنظمة العالم العربي والحركات الإسلامية بصورة خاصة ـ فقد قامت بتكثيف إجراءات العزل التي كانت في الأصل مكثفة وشديدة، عبر طرد العديد من العمال العرب، ووضع قيود على هجرة الكثير منهم الى السعودية.. بيد أن هذه الخطوات تؤثر سلباً على سمعة السعودية من جهة، ولها تأثيرات معاكسة إقتصادية.

الحكومة لم تلتفت الى المصادر الداخلية لعدم الإستقرار.

هناك من يرى أن ثمة مصدرين رئيسيين لذلك نتجا عن التطورات الإقتصادية التي رافقت عوائد البترول في المنطقة. أولهما، يتجلى في انعكاسات هذا التطور على المجتمع ذاته. إن التحول واسع النطاق في نمط المعيشة، يتضمن بالضرورة تحولاً في أنماط التفكير وأسلوب التعامل مع المحيط. أما الثاني فتجلى في ظهور العجز الحكومي في أداء مهامه. لقد عجزت الإطارات الإجتماعية السائدة السياسية والإقتصادية وتبعاً الثقافية عن استيعاب التطورات الهائلة في اتجاهات الإقتصاد المحلي وموقعه ضمن النظام الإقتصادي العالمي، وبالتالي مكانتها في المنظومة الدولية. إن مجتمعات المملكة التي تتعرض لهذه التغييرات، مازالت تعيش في الإطارات القديمة التي ورثتها من عصر ما قبل النفط، وعصر ما قبل ثورة التكنولوجيا والإتصالات، ولم تعد الآن مقبولة أو قادرة على استيعاب الجديد. وقد كتب الكثير عن الآثار التي يمكن أن يخلفها التطور الإقتصادي على المجتمع السعودي، ثقافته ونمط حياته وعلاقاته الداخلية ونظرته الى الحياة والمستقبل ومن في محيطه القريب.

كان من الضروري أن لا يصطدم النمط الثقافي والمعيشي السائد بالمضامين الثقافية لأنماط المعيشة والتفكير القادمة مع التطور الإقتصادي والإتصالاتي. لكن هذا كان يحتاج في الحقيقة الى استعداد داخل المجتمع، قد يتناول تغيير الكثير من المفاهيم والقيم التي يتبناها والمتعلقة بنظرته الى ذاته وفلسفة علاقته مع الخارج، ومدى قدرة الأساسات الفلسفية لثقافة المجتمع على استيعاب التطور المستمر وتكييفه، ثم وبصورة أخص الإطارات الجديدة التي يجب إضافتها لاستيعاب القوى الإجتماعية التي يقدر أن التغيير الإقتصادي



التفجيرات حولت أميركا من حامية للسعودية الى مهددة لها

سيفرزها بصورة قطعية، ومكانتها من سلم العلاقات الاجتماعية، ومن خريطة تقسيم القوى داخل المجتمع، وبطبيعة الحال علاقاتها مع السلطة السياسية.

## المستقبل

يتزايد الشعور بين النخب المثقفة في المملكة بأن الإنتكاسات الأمنية المتتالية كان نتيجة طبيعية لسياسات الدولة واعتمادها على الأميركيين في الأمن، وعدم النظر بشكل جادّ الى مشكلات البلاد الداخلية وما أنتجته فترة التحديث من جهة، ورفض الحداثة (الجزء السياسي منها) من جهة أخرى، الأمر الذي أنتج عنفاً ابتدأ بجهيمان ولم ينته حتى هذا اليوم. لم يكن متوقعاً أن تصمد الحكومة السعودية أمام أزمة كهذه التي تعيشها بعد ظهور بوادر تغير راديكالي في المظلة الأمنية التي كانت توفرها واشنطن، بل وانقلابها على المحميين بالتهديد. كانت أميركا موجودة لحماية السعودية من آثار الثورة الإيرانية، ومن آثار الحرب العراقية الإيرانية والحرب الأفغانية، لكن الأميركيين لم يقفوا مع السعودية بشأن حرب اليمن الأهلية ودعموا الوحدة، ولن يقفوا معها اليوم في معضلاتها المحلية اللهم إلا المتصل منها بالأمن الأميركي (وجود الإف بي آي والسي آي أيه في المملكة). ثم إن البنيان العسكري السعودي لا يستطيع حماية البلاد حتى لو جاءت التهديدات من بلد مثل اليمن.

معالجة المهمات المركزية وبالأخص متطلبات التغيير السياسي الداخلي هي ما يجب التركيز عليه في هذه المرحلة. لا بد من الإعتراف بأن القوة الفاعلة في المجتمع السعودي اليوم لم تعد تلك التي يمكن قيادتها بالإسلوب التقليدي، ولم تعد شرعية النظام الدينية سهلة التوفر خاصة بين أبناء هذه القاعدة. أما استخدام وسائل العنف وشراء الصمت فهذا حل مؤقت. إن الأجيال الجديدة تبحث عن مكان في السلم الإجتماعي، إنها تبحث عن دور وتشعر أنها أقدر من الطبقة الحاكمة التقليدية على قيادة البلاد نحو المستقبل الأصلح.

المواطنون لم يعودوا يشعرون بأن الأمراء يملكون الكفاءة اللازمة لإدارة البلاد، وقد كشفت الأزمات المتلاحقة منذ احداث سبتمبر ٢٠٠١، عن نقاط ضعف كثيرة لا يمكن تأويلها بغير انعدام أهلية القيادة عند أصحاب القرار. أما الإدعاء بالحق الديني أو التاريخي في السلطة، فهو اليوم موضع سخرية من جانب الأقربين للحكم فضلاً عن الأبعدين. ونعتقد أن المخرج الواقعي للعائلة المالكة إذا كانت مهتمة بحفظ مكانتها السياسية، يكمن في تخفيف القيود المشددة التي تفرضها على ممارسة أبناء

الشعب بمن فيهم المثقفون وأهل الرأي لحقهم البديهي في التعبير عن آرائهم بحرية عبر القنوات المتعارفة. إن ذلك يحتاج بداهة الى رفع تسلط الأجهزة الأمنية عن حياة الناس الخاصة والعامة، وانصرافها الى مكافحة الجريمة، بدل مكافحة الأفكار. كما يحتاج الى تحرير الصحافة والطباعة والنشر من تسلط وزارة الداخلية، التي حولتها الى دكاكين لفئة محدودة من الأمراء، رغم أنها من الناحية الرسمية صحافة أهلية تعمل باعتبارها مشروعات تجارية.

من ناحية أخرى فإن صناعة الدولة القوية وضمان الإستقرار المعيشي والأمني بحاجة الى معالجة المشكلات الكبرى. إن الدولة مطالبة بصناعة الحلول التاريخية، وهذا لا يكون بدون مشاركة أصحاب الرأي والخبرة من أهل البلاد، وهذا يستدعي الإعتراف الحكومي بحق الشعب في الإطلاع على حقيقة ما تواجهه البلاد من مشكلات، والمشروعات المقترحة لمعالجتها، والتخلي عن السرية المفرطة في العمل الحكومي، والتي تؤطر حتى تلك القضايا التي لا تحتاج الى إخفاء.

إن الوضوح في العمل السياسي ومصارحة الناس بما يحيط بوطنهم، ثم إشراكهم في الحل، أي في صناعة القرار عبر قنوات الإنتخاب وليس التعيين، هي السبيل الوحيد لضمان الوحدة الوطنية ومساهمة المواطنين كل في موقعه في الدفاع عن البلاد ومصالحها..

سيكون إنجاز هذه المهمات سهلاً، لو كانت السلطة الحاكمة في بلادنا تقوم على فلسفة أخرى، غير تلك المعتمدة في الوقت الراهن، ولهذا فإن إصلاحاً من هذا النوع بحاجة الى تغيير في فلسفة الحكم، ونشير خصوصاً الى التغيير المطلوب في تقييم الأسرة المالكة لدورها ضمن النظام السياسي وضمن تركيب الدولة. إن العائلة تنظر الى مكانتها، إنطلاقاً من فكرة أنها (تملك) الدولة، ولذلك فإنها تنصرف كيف أرادت، دون مراجعة أي أحد في أي قضية. ومن الضروري اليوم أن يعاد النظر في هذا المفهوم، إذ أن المواطنين لم يعودوا قابلين لأن يملكوا، كما أن البلاد لم تكن يوماً ولن تكون معروضة في السوق لكي تكون قابلة للتملك من أحد.

إن امتداد هذا المفهوم التملكي الى العصر الحاضر وإن جادل دونه البعض، هو موضوع للتندّر بحيث لا يستحق أن يطرح للنقاش. ينبغي في حقيقة الأمر النظر بجد في تحديد دور العائلة المالكة في الدولة ـ الوطن، بوضع أساس جديد يأخذ في الإعتبار مكانتها التاريخية، دون حيف على مكانة الشعب، وعلى الخصوص مطالب المشاركة السياسية من جانب الأجيال الجديدة التي لا ترى نفسها معنية بما كان في الماضي.

لعل الأمراء يعلمون بحقيقة الإنهيار الذي آل اليه وضع البلاد، بما يهدد وحدتها الوطنية.



أمن الداخل يلغي الحاجة الى استئجار الأمن الأجنبي

إن الصراع السياسي ينمو اليوم في الإطارات المذهبية والمناطقية والقبلية، ولا يمكن بالطبع أن نوجه اللوم الى وجود مذاهب أو مناطق متمايزة في البلاد، بل يجب توجيه اللوم الى القهر الذي يوقع على المواطنين دونما جريرة، بحيث يجدون أنفسهم محشورين رغما عنهم في صراع لم يقرروه، ولا يجدون بالتالي ملجأ يحتمون به سوى أهل مناطقهم وقبائلهم ومذاهبهم، بعد أن عجزت الدولة عن أن تكون الأب الحامي، والمدافع العادل عن مواطنيها.

إن تحميل المشايخ والمتعصبين الطائفيين مسؤولية الإستبداد السياسي والفكري وتشنّج العلاقات الإجتماعية بين مكونات المجتمع الطائفية والمناطقية والقبلية، لا يبعد المسؤولية الحقيقية عن صانع القرار الحقيقي بين أمراء العائلة المالكة، ولا يحلّ الأزمة، بل يعمّق الشعور العام بغياب الدولة وانحسارها، اللهم إلا في صورة شرطي يعيش على تخويف الناس برشاشه، أو في صورة أمير ـ كوزير الداخلية ـ لا يجد حلاً للمعضلات التي صنعها هو وإخوته إلا تهديد المواطنين وخصوصاً الإصلاحيين بعصا الأمن وفتاوى المشايخ الرسميين، والفصل من الوظيفة والمنع من السفر كما هو ظاهر للعيان اليوم.

يشعر أهل الرأي أن البلاد تواجه اليوم مستقبلاً أكثر غموضاً من أي وقت مضى، وأن حالة التسيّب في اجهزة الدولة بلغت حدّاً لا يُطاق، وأن هناك العديد من مراكز القوى يعمل كل منها لحسابه الخاص. في ظل هذا الوضع لا يجد المسؤولون لإثبات وجودهم سوى مقاومة الإصلاح والإنجرار أكثر فأكثر باتجاه استعمال أساليب القهر والتخويف، ولنا فيما حدث للإصلاحين عبرة ومثالاً.. وهم بهذا يظنّون أن إجبار المواطنين والمصلحين على الصمت سيكون حلاً لبلد يتجه نحو الإنهيار الشامل.

كان الجميع يعتقد بأن الأمراء سيتوقفون مليّاً عند القضايا التي أثارتها أحداث ٩/١١، لكنهم أعادوا حلولهم الترقيعية والترحيلية الى المستقبل مثلما فعلوا مع أزمة احتلال الكويت، وقبلها أزمة جهيمان وغيرها. لازال هؤلاء يعتقدون أن الأزمة عابرة وأن الإتكال على الولايات المتحدة ـ رغم تهديداتها بتقسيم البلاد ـ هو الحصن الحصين لهم ولاستمرارهم، ونخشى أن مثل هذا النهج لن يكون وراءه إلاّ الإنهيار.

الصحيح اليوم هو التفكير في المستقبل، وعدم الجمود على التاريخ. فإذا كان الأمراء قد اعتادوا على علاج المشكلات بالإسبرين، أو باستئجار الحلول واستيرادها من الخارج، فإن اليوم غير الأمس، والمشكلات أضحت أشد وأقسى وأكثر تعقيداً من أن يتحملها الأمراء وحدهم، أو مع النخبة المناطقية والمذهبية التي تسيطر على زمام السلطة. وإذا كان عدم الإعتراف بحق الشعب في المشاركة السياسية في صناعة حاضره ومستقبله، يعود الى الخشية من تزلزل مكانة الأسرة المالكة، ومن ثم اضطرارها الى المزيد من التنازل عن تلك المكانة، فإن القوة التي كانت تملكها هذه العائلة صارت من إرث الماضي، وهي ـ القوة ـ في طور الإنتقال الى آخرين، الذين قد لا يكونون ـ حين يفيض الكيل ـ شديدي الإهتمام بالتاريخ ورجال التاريخ. ومن الأفضل للعائلة المالكة، أن تتوصل الى حلول وسطى، أي الى وضع قانوني أكثر استقراراً ضمن الدولة ـ الوطن، يعترف به الجميع، ويرضى به الجميع من منطلق الشراكة في الوطن، والشراكة في المستقبل بسرّائه وضرّائه. إن هذا يحتاج الى الكثير من الشجاعة والكثير من التصميم، فهو المخرج الوحيد لأزمة البلاد الحاضرة، ولا بديل عنه سوى العنف والدمار وانهيار البلاد وتقسيمها.

## لتبييض الصفحة

# السعودية تتبنى مؤتمر مكافحة الارهاب

كانت السعودية تريد من مؤتمر مكافحة الارهاب شيئاً كثيراً، فهو يأتي كمحاولة للاصطباغ بدم الضحية، وفك الطوق الخانق الذي فرضه العنفيون عليها منذ الحادي عشر من سبتمبر، وسلسلة التفجيرات اللاحقة التي باتت أصواتها تسمع في أرجاء عديدة من العالم.. لقد حاولت العائلة المالكة بكل عبقرية النفي والاستنكار أن تدفع عن نفسها التورط في ماكنة العنف وأن تنأى عما تورطت فيه لعقود، ولكن حضور العنفيين في الميدان كان مدوّياً، حتى أنهكت أصداء الانفجارات ورسائلها الاعلامية قدرة العائلة المالكة على الدفاع والتنصل من أبنائها البررة الذين أقحمتهم في محرقة ليعودوا رافعي مشاعل النار الى ديارها والديار القريبة منها.

قررت أن تحتضن مؤتمراً لمكافحة الارهاب، والكل يدرك تماماً بأن المؤتمر لايعدو أكثر من غسيل العار الذي التصق بها طيلة الاعوام الماضية، وهو عار لم يكن محوه سهلاً، لأن الدماء التي أريقت في بقع عديدة من العالم لم تجف بعد بفعل العنف المنتج محلياً والمصدّر للخارج.. لم تعد قدرة الامير نايف وزير الداخلية على المكابرة في دفع تهمة تورطه وتورط عائلته في العنف تنجيه من عدواة كثير من الشعوب والدول لهذه البلاد التي يدفع أبناؤها ثمن حماقات الاقلية الحاكمة والمتنفذة.

بات معلوماً الآن أن السعودية لا تملك من أمرها شيئاً كثيراً فيما يرتبط بضلوعها في الترويج لثقافة العنف واستعماله كوسيلة لتغيير المجتمعات المصنّفة في قائمة الكفار والمشركين وأهل الضلال والبدع، ولذلك صار إقرار الامير نايف بأن من يقوم باعمال العنف هم من مواطني هذا البلد ومن حملة جنسيته إذعاناً لحقيقة ظل يكابر عليها وواقعاً يحاول تزويره او الهروب منه.

مؤتمر مكافحة الارهاب كان رسالة للسعودية وقضية حملها المشاركون لها، وقد أبلغ كثير منهم القيادة السعودية بما تركه الفكر العنفي السلفي من آثار في ديارهم.. رسالة العائلة المالكة من المؤتمر كانت واضحة، وهي ببساطة تمزيق الاطار الذي تم تصنيفها فيه باعتبارها وكراً للفكر الارهابي ومفرخة للارهابيين في مقابل قائمة طويلة من الضحايا الذين وان حضروا مؤتمر الرياض الا أنهم جاءوا اليهم شاكين منها.

بيد أن ما يلفت الانتباه أن هذا المؤتمر أخفى خلافاً عميقاً بين ولي العهد الامير عبد الله ووزير الداخلية الامير نايف، وهو على أية حال ليس الخلاف الأول والاخير، فملف الخلافات بين الشخصيتين في موضوع العنف حافل. المؤتمر من وجهة نظر الامير نايف كان إفتئاتاً على سلطانه ومجاله الحيوي، وأن امساك الامير عبد الله بالمبادرة في هذا المؤتمر قد أغاض الامير نايف الذي كان يأمل في أن يلعب الدور الرئيسي في هذا الملف، خصوصاً وأن تورطه في قضية العنف مازال مطروحاً ومورد تداول لدى كثير من الحكومات الاقليمية والدولية.

ولم يكن الامير نايف يفوّت هذه الفرصة دون أن يدلو بدلوه، في محاولة لاستعادة مركزية دور الجهاز الامني ودوره شخصياً في هذا المجال، والذي يعتقد - أي الامير نايف - بأنه ضمن اختصاصات وزارة الداخلية، بينما يدرجه ولي العهد في إطار اوسع يتعلق بسمعة المملكة وعلاقاتها الدولية. إن تصريحات الامير نايف خلال ايام انعقاد المؤتمر حملت مؤشرات واضحة على موقفها السلبي من قيادة الامير عبد الله للمؤتمر، خصوصاً وأن الأخير حظي بمباركة أميركية. فبعد أن أعلن الامير عبد الله في كلمته الافتتاحية للمؤتمر عن تأسيس مركز لمكافحة الارهاب في الرياض، عاد الامير نايف وأعطى تصريحاً يكذّب اعلان الامير عبد الله عن اقامة المركز في الرياض، وبحسب تصريح الامير نايف فـ (إن شيئاً لم يتقرر بشأن مقر المركز الدولي لمكافحة الإرهاب)، بل وقلل من شأن المركز، مؤكداً مرجعية الأجهزة الامنية حيث ذكر بأن (تأسيس المركز لن يؤدي إلى توقف الأجهزة المماثلة بل هو مركزٌ معينٌ لها).

الامير نايف الذي واجه انتقادات شديدة من ولي العهد في موضوع مكافحة العنف وملاحقة الجماعات المسلحة، ينبري باستمرار لتبديد تلك الانتقادات عن طريق الاشادة بدور قوات الأمن وأنها (تؤدي دورها على الوجه الأكمل). ولاشك ان هذه الاشادة ذات مغزى خاص ولها خلفية حاضرة بقوة في تصريحات الامير نايف، الأمر الذي أثار انزعاج الامير نايف ودفعه لتبني مواقف متشددة فيما يتعلق بتوجيه الاتهام له او حتى لبلاده في موضوعة تورط سعوديين في اعمال ارهابية خارج الحدود، فهو لا يزال يتمسك بموقفه الرافض للرواية الاميركية حول تورط ١٥ سعودياً في هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

### بيان المؤتمر.. أين السعودية منه؟

لاشك ان بيان مؤتمر مكافحة الارهاب تضمّن مبادىء إنسانية كبرى مورد إجماع كافة دول العالم، فهو يؤكد أهمية ترسيخ قيم التفاهم والتسامح والحوار والتعددية بين الشعوب. كما أشاد البيان بجهود الدول التي تبذل في إطار لتوسيع المشاركة الشعبية، وتحقيق التنمية المستدامة. ولا ريب أن مثل هذه النقاط تبدو غاية في الاهمية وتحظى بإجماع الدول الديمقراطية وبخاصة الديمقراطيات الغربية، ولكن السؤال يبقى أين السعودية الحاضن للمؤتمر والذي منها أيضاً يتم الاعلان عن مبادىء كبيرة كهذه؟ فمن المعروف ان السعودية لم تشجّع قيم التفاهم والتسامح والحوار والتعددية بين شعبها فضلاً عن ترسيخ تلك القيم، فالواحدية والاقتلاعية والتنزيهية هي سمات الخطاب السعودي منذ نشأتها، وإذا كان الحوار الوطني قد أسس لبداية صحيحة في التفكير السياسي السعودي فإن هذا الحوار لم يتجاوز حد النوايا الايجابية التي لم تترجم في هيئة أعمال تعبر عن جدية حقيقية لدى القيادة السعودية.

أما الحديث عن مشاركة شعبية فأعتقد بأن القيادة السعودية لابد أنها تريثت كثيراً في تضمنيه في البيان، ولذلك عرفت قدر نفسها في هذا الصدد، فاكتفت بالتنويه بجهود الدول الاخرى التي قطعت مشواراً في مجال المشاركة الشعبية، ونتمنى ان لا يصل بها الافتراء الى حد الاندساس عن طريق الانتخابات البلدية في قائمة الدول التي تشجع المشاركة الشعبية!!

إرهاب

## موقف التيار الإصلاحي الوطني من الإنتخابات

# مسار العمل الإحتجاجي في السعودية

إن الحظر المفروض على نشاط الاحزاب السياسة والسيطرة الصارمة على الاعلام تعني بأن المعارضة الرسمية للحكومة أو للعائلة المالكة غير مسموحة بالرغم من تصاعد الاصوات الناقدة التي تسمع في الداخل والخارج. فالمعارضة السياسية مازالت مقتصرة من حيث نشاطها الاعلامي والتنظيمي على الخارج، فيما تفرض الحكومة قيوداً وتدابير قمعية ضد أي عمل معارض لسياسات الحكومة.

في الستينيات والسبعينيات تموقعت عدد من الجماعات الاعتراضية الوطنية واليسارية في العاصمة اللبنانية بيروت، وفي العاصمة العراقية بغداد، وفي الثمانينات كانت القوى المعارضة الدينية والشيعية تحديداً تتخذ مراكز لها في ايران وسوريا وأوروبا والولايات المتحدة، وفي التسعينيات ظهرت المعارضة السلفية لأول مرة في الخارج، في بريطانيا تحديدا، لتبدأ نشاطاً سياسيا احتجاجياً ضد العائلة المالكة.

لقد ناصر كثير من المعارضين السعوديين القدامى القضايا القومية التي هيمنت على الحياة السياسية في المنطقة في السبعينيات، ثم أصبح للقضية الاسلامية أولوية متقدمة في العمل الاعتراضي. ففي أعقاب النهاية الكارثية لحرب ٦٧ وموت الزعيم جمال عبد الناصر فقدت الحركات القومية بريقها السياسي وبدأ المعارضون بالعودة الى ديارهم، ليبدأوا عملاً سياسياً هادئاً بفعل القيود الرسمية الصارمة على أنشطة المعارضة، فيما كانت القوى الدينية تستعد لخوض مضمار المعارضة في أشكال أخرى شعبوية وتنظيمية متقدمة، الى جانب العمل السري الذي تم التوسل به كضرورة في بلدان لا تسمح ببروز تشققات داخل الدولة أو تسهم في تصديع التوافق الاكراهي الذي صنعته الطبقة الحاكمة من اجل تعزيز السلطة وتثبيت أركانها.

لقد شهد العقدان الماضيان أشكالاً مختلفة من الاحتجاج السياسي، وقد أتاحت أزمة الخليج فرصة ظهور القوى السياسية والايديولوجية على السطح عن طريق عرائض مطلبية الى الملك، والتي عكست بجلاء خطابات سياسية وفكرية متنوعة. ولكن الدولة التي كانت فاقدة لزمام السيطرة في ظروف الحرب، لم تكن مؤهلة للتعامل الصحيح مع تطورات داخلية كان من الضروري التعاطي معها بدرجة كبيرة من المسؤولية، كونها تعبر عن مستوى نضج المجتمع من خلال قواه السياسية والاجتماعية. فقد ضربت العائلة المالكة صفحاً عن محتويات العرائض الاصلاحية وأملت على المجتمع أجندة في التغيير تقع خارج سياق تطور المجتمع والدولة معاً، فجاءت بهياكل مسلوبة المضمون الاصلاحي، ولم تتجاوز التغييرات حد وضع (ديكور) جديد للجهاز الاداري للدولة، فقد بقي مجلس الشورى ومجالس المناطق إطارات معزولة عن حركة تطور المجتمع، وعن حاجات اللحظة التي يعيشها الوطن وأبناؤه. لقد أشغلت العائلة المالكة سفهاً الرأي العام بزيادة حجم العضوية في مجلس الشورى خلال دورات ثلاث، فيما ظل نظام عمل المجلس ووظائفه وأدواره جامدة، بالرغم من التطورات المتسارعة التي شهدتها البلاد منذ الاعلان عن تأسيس مجلس الشورى عام ١٩٩٢ وحتى الآن..

> صار مألوفاً أن الاصلاح حتى في حده الشكلي لا يتم الا عقب أزمة تهدد استقرار الدولة

كانت تجربة مجلس الشورى، دع عنك مجالس المناطق، كافية لإقناع القوى السياسية الوطنية بعدم جدوى وجدية التغييرات التي تجري على يد العائلة المالكة، وهذا ما دفع بها للافادة من تحولات سياسية اقليمية بعد حرب العراق وفي ظل مناخ سياسي شديد التقلب كيما تبدأ جولة جديدة في العمل الاصلاحي المطلبي، فتشكّل تيار اصلاحي وطني يضم طيفاً واسعاً من القوى السياسية الدينية والوطنية على أساس مبادىء اصلاحية مشتركة، وتقدّم بأجندة اصلاحية شديدة الاتقان وتنسجم تماماً مع اللحظة المعاشة وحاجات المجتمع والدولة، فكانت عرائض التيار الاصلاحي بدءاً من (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) التي رفعت في يناير ٢٠٠٣ وانتهاءً بوثيقة الملكية الدستورية التي رفعت في نوفمبر من العام نفسه، لتعبّر عن مستوى راقٍ من النضج والموضوعية في الطرح المطلبي، وقد حظي نشاط التيار الاصلاحي بإعجاب وتقدير المناصرين للديمقراطية في العالم. على الضد، كان للعائلة المالكة موقف آخر وسلبي للغاية، بالرغم من الحفاوة الشكلية التي أظهرها ولي العهد في استقباله لعدد من رموز التيار الاصلاحي.

ومنذ الخامس عشر من مارس من العام الماضي شهدت البلاد انتكاسة اخرى في مسيرة العمل الاصلاحي الوطني، حين أقدمت وزارة الداخلية بعد اجتماعات اتسمت بالحدية والتحدي مع وزير الداخلية على اعتقال عدد من رموز التيار الاصلاحي، وكأن سيرة الأمس في أزمة الخليج الثانية تتكرر بحذافيرها في أزمة الخليج الثالثة، حيث تنطلق مسيرة الاصلاح في ظل ضعف الدولة، فتبدي الاخيرة استعداداً لتلبية مطالب التيار الاصلاحي، وما إن تبدأ العائلة المالكة باستعادة السيطرة على الوضع العام في البلاد حتى توجه ضربة قاصمة لرموز التيار ثم تفرض العائلة المالكة أجندتها الخاصة بالاصلاح المزعوم.

سيناريوهات متكررة، والمحصلة النهائية هي إتساع الهوة بين الدولة والمجتمع، وتفاقم القطيعة بينهما، وإنهيار آخر في الثقة بالحكومة ووعودها، بانتظار أزمة أخرى تكره العائلة المالكة على إحداث تغييرات شكلية أخرى.. فقد صار مألوفاً أن الاصلاح حتى في حده الشكلي لا يتم الا عقب أزمة تهدد استقرار الدولة، وهذا يدحض مدعيات العائلة المالكة بأنها تسير في تطورها التدريجي وفق شروط موضوعية وعلى أساس حاجات المجتمع، إذ لم يكن لهذه المدعيات أية صدقية حين توضع في سياقها التاريخي، بل كان

التغيير على الدوام منوطاً بأزمة، وناشئاً منها.

لقد فرضت العائلة المالكة أجندتها في الاصلاح، وصادرت مطالب التيار الوطني العام، وتراجعت الحريات العامة الاستثنائية بصورة حادة، وباتت حرية التعبير مقتصرة على الدفاع عن الحكم القائم، وأن من شذ طاله قرار الاعتقال الغاشم، أو أكره وقلبه مطمئن بالايمان على التوقيع على تعهد بعدم مزاولة النشاط الاعلامي والسياسي السلمي.

بدأت الدولة أجندتها في الاصلاح من حيث بدأ الآخرون وليس من حيث إنتهوا، واستبدلت الاعلى بالادنى الذي سبقت اليه من كانت قبلها من الدول، ولم ترعَ تطور المجتمع ولا تطور البشرية، فقد نفخت في قربة مثقوبة فتوهمت أنها قد ملئت هواءً، وأرادت تمرير (كذبة) الانتخابات كيما تدرج نفسها ضمن قائمة النظم السياية الانتخابية، تماماً كما أدرجت نفسها ضمن قائمة الضحايا في مسلسل العنف الذي بدأ منها واليها عاد. اكتفت بمسمى الانتخابات وحشرت في جوفها كل مفردات الاستبداد، فلا النظام الانتخابي انتخابي بالمعنى التام ولا اللوائح التنفيذية للانتخابات انتخابية ولا الفعل الانتخابي انتخابي، ولا وظائف المجالس البلدية المنتخب نصفياً ستكون انتخابية، فأقصى ما تمخض عنه الجبل لم يتجاوز فأراً صغيراً.

إن مسافة فلكية تفصل بين مطالب التيار الاصلاحي الوطني وبين أجندة العائلة المالكة، وإذا كانت الاخيرة تملك ماكينة اعلامية تحيل من الحبة الى قبة، فإن المراقب لا يخدع بمثل هذا الحدث الضئيل في أثره والقليل في ثمرته، ولن يلهى بإنتخابات لا تنطوي سوى على شكل آخر من أشكال التخلف، ما لم يبدأ الاصلاح من الرأس. إن فساد السمكة يستدل عليه من رأسها، كما أن المياه الصالحة للشرب لا تصب في بركة آسنة كيما تعيد لها نقاوتها وصلاحيتها، وأن الدولة تشبه الآن بركة آسنة لا يمكن لمجالس بلدية عرجاء ومكبّلة أن تحدثاً تغييراً هائلاً في تلك البركة، وإن أقصى ما تفعله هو تحريك المياه الآسنة وليس تطهيرها.

لقد صمت التيار الاصلاحي الوطني، وحقه أن يصمت، والصمت هنا ليس علامة رضا وانما إحباط ورفض مما يجري، وقد تكون علامة سخرية أيضاً.. ليس غباءً في التيار الاصلاحي أن يصمت، فقد صمت من كان قبله، وحين أزفت ساعة المواجهة مع الذات أطل برأسه ليقول كلمته ويسجّل موقفاً وطنياً صادقاً.. يجب أن تخشى الدولة صمت التيار الاصلاحي الوطني، فالصمت الذي إستمر لعقود طويلة تفجّر دوياً في أزمة الخليج الثانية، فلم يكن أحد في الخارج يدرك تمام الادراك بأن في جعبة التيار الديني السلفي مخزون غضب على الدولة بالحجم الذي ظهر إبان تلك الازمة، ولعل ما كشفت عنه (مذكرة النصيحة) كان ينم عن تصور عام لدولة آل سعود التي يكاد أصحاب المذكرة أن يوصموها بالكفر البواح، فاكتفوا بتزويق العبارات وترنيمها لتكون سهلة الهضم، والا فإن المذكرة طالبت بإعادة صياغة شاملة لمجمل أجهزة الدولة وتأسيسها على أحكام الشريعة السلفية.

فالصمت إذن ليس دليلاً كاملاً، وسيبقى صمت التيار الاصلاحي الوطني ظرفياً وانتظارياً، من أجل مرور سحابة الاصلاح المصطنعة من قبل العائلة المالكة، واذا كان للأخيرة فرض الواقع وتغييره وفق مرئياتها باعتبارها تملك أغلب أدوات الهيمنة والتعبئة، الا أن هذا التغيير يظل هو الآخر ظرفياً ما لم يحصل على قبول المعنيين، وكما أخفت الاصلاحات السابقة في أن تحظى بقبول أغلب القوى السياسية والاجتماعية فإن مصير الاصلاحات الاخيرة سيكون مماثلاً، وأن الاصلاح سيكون سجالاً بين الحكومة والتيار الاصلاحي.

لاشك أن ظروف المرحلة الراهنة تختلف كثيراً عن ظروف أزمة الخليج الثانية، حيث لم تكن المنطقة ولا العالم تشهد هذا التحول الكبير، فالموجة الديمقراطية تتصاعد في

**بدأت الدولة الاصلاح من حيث بدأ الآخرون لا من حيث إنتهوا، واستبدلت الأعلى بالأدنى**

أرجاء المنطقة، وأن إرادة التغيير هي الاقوى ليس في السعودية فحسب، ولدى التيار الاصلاحي الوطني فحسب، بل ولدى المجتمع الدولي، الذي يرى في الديمقراطية حلاً لمشكلة الارهاب والعنف، اضف الى ذلك أن المشكلات الاقتصادية والامنية والاجتماعية في الداخل تفرض نفسها بقوة على العائلة المالكة من أجل التعامل بجدية أكبر مع الموضوع الاصلاحي، الذي لم يعد مجرد مطلب خاص بتيار منفصل عن المجتمع، بل إن التقاء القوى السياسية الدينية والوطنية في تيار وطني موحد يؤكد على أن الاصلاح مطلب شعبي بدرجة أساسية، وليس بإمكان العائلة المالكة التعاطي مع الشأن الاصلاحي بوسائل تقليدية كما السابق، حيث تصطاد الرؤوس المدبّرة وتقطع رأس الافعى بحسب تعبير أحد الأمراء لتتوقف حركة الاصلاح.. لا ليس الأمر كذلك، فإن التيار الاصلاحي بات اليوم المصداق الحقيقي لارادة الشارع، وأن مطالبه تحظى بمصداقية أكبر مما كانت عليه في الماضي، وهذه المصداقية لا تقتصر على الداخل بل وحتى على المستوى الدولي الذي بات ينظر الى رشد ونضج التيار الاصلاحي بعين مختلفة، أكثر انبهاراً بالتفكير الاصلاحي..

الانتخابات البلدية بدأت في الرياض بإقبال صغير للغاية، ولم يكن الناتج منها مغرياً، ولاريب أن المستوى المتدني للاقبال يعكس الى حد كبير الاحباط الشعبي، أو قلة البضاعة المغرية، بالنظر أيضاً الى السقف الاصلاحي الرفيع الذي وصل اليه التطلع الشعبي.. لقد غاب الاصلاحيون في الرياض عن الانتخابات البلدية وكان متوقعاً، فهم لم يراهنوا على تغيير بهذا التسافل.. كان غياباً مقصوداً وحق لهم ذلك، فالتضحيات التي قدموها من أجل منجز اصلاحي كبيرة لا تقبل ثمناً تافهاً بهذا الحجم، وحتى الذين خانتهم لياقتهم السياسية والوطنية واكتفوا بقبول اصلاح الخطوة خطوة وأشادوا بقطرات الدولة من أجل امتلاء البحر، قد تنطعوا في مباركة هذا التغيير الشكلي.

تدرك العائلة المالكة سر اختفاء رموز التيار الاصلاحي عن الاحتفالية الوهمية للانتخابات البلدية، لأن الاختفاء هنا يصبح موقفاً سياسياً، ولاشك أن مثل هذه المناسبة أرادت الحكومة منها تعبئة المجتمع خلفها ومباركتها.. وبطبيعة الحال، فإن تدني الاقبال على التصويت في الانتخابات البلدية في الرياض قد لا يعكس الحالة نفسها في المنطقة الشرقية، وأن الاقبال الكبير المتوقع فيها لا يعكس قبولاً تاماً بالمنجز الاصلاحي الرسمي، وإنما يندرج في سياق آخر يعبر عنه بالتجاذبات الاجتماعية والرغبة في تحقيق الذات، وخصوصاً بالنسبة للشيعة الذين يجدون فرصة في الانتخابات البلدية للتعبير عن ذاتهم بعد تغييب لفترات طويلة.

بالنسبة للاصلاحيين في الحجاز، فإن الانتخابات لا تشكل هاجساً ولا موضوعاً يجلب الاهتمام الزائد، فأهل الحجاز ليسوا بحاجة الى انتخابات تجاوزها الزمن، ولا يخدعوا بمثل هذا الطعم، كيف به إن لم يكن مغرياً.. ليس هناك أجواء احتفالية للانتخابات البلدية في الحجاز، لأنها تقع خلف التطور التاريخي لمنطقة الحجاز التي احتضنت تجارب انتخابية متقدمة بما فيها انتخاب أول مجلس للشورى فضلاً عن انتخاب اعضاء المجالس البلدية، فليس هناك ما هو جديد أو مغرٍ في الانتخابات البلدية، بل هناك أكثر من سبب لاهمالها.

### تمثيل الإرادة الشعبية لا إرادة العائلة المالكة

# مجلس الشورى يتحول الى مشكلة

كان الملك فهد يعاني من عقدة (التعليم) وكان يحب دائماً أن يلقب بـ (رائد التعليم) كونه أول وزير تعليم سعودي، بالرغم من أنه لم ينه سوى الدراسة الإبتدائية، وبالرغم من أن إدارة وزارة التعليم الفعلية كانت بيد نائبه. الملك غير المتعلم عكس عقدة نقصه حين عيّن أعضاء مجلس الشورى، فكان أكثر من نصفهم من حملة الماجستير والدكتوراة.

ربما كان الأمراء في اختيارهم أعضاء مجلس الشورى يرقبون بعينين حذرتين ردّ الفعل الغربي والمحلي. على الصعيد الغربي تصور الأمراء أن تعيين حملة الدكتوراة والغرام المفتعل بهم كان إشارة منهم بأنهم إنما اختاروا من تعلم لدى الغرب ـ في الجملة ـ والذين يغلب عليهم طابع الإنفتاح والعصرنة والذين يؤهلهم تعليمهم العالي مساعدة الأمراء وتقديم المشورة الصادقة والصحيحة. وعلى الصعيد المحلّي، فإن الأمراء أرادوا أن يقولوا بأن اختيارهم أفضل من اختيار المواطنين (عبر الإنتخاب) ولا زال الإعلام السعودي يتحدث عن (حملة الشهادات العليا) في المجلس مع أن كثيراً منهم خريجو الشريعة الإسلامية واللغة العربية من جامعة محمد بن سعود، أي أن تخصصاتهم لا تفيد من قريب أو بعيد أمور الدولة، والأفضل أن يبقوا مدرسين في مواقعهم!

مجلس الشورى السعودي، الذي سيزداد أعضاؤه ليصل الى مائة وخمسين عضواً، لا يحتاج الى حملة شهادات عليا بهذا المعنى، ولا مشايخ يملؤون مقاعده كما هو الحال الآن، ولا رجال عسكر متقاعدون، ولا طبالين من رؤساء تحرير وإعلاميين سابقين، ولا زعماء قبائل أو ممثلين عن القبائل كما بشرنا بذلك الأمير سلطان. ما يحتاجه المجلس هو صلاحيات حقيقية لدى المجلس، وما يريده المواطنون هو انتخاب ممثلين سياسيين لهم، أي نواباً عنهم، وليسوا نواباً عن السلطة أو نواب خدمات كما يقال. وهم في أكثرهم ـ كما أثبتت التجربة ـ لم يكونوا نواب خدمات حتى.

وفي الحقيقة فإن الأمراء يدركون الحاجة هذه، فأرادوا قلبها والتلاعب بالأشكال، حيث أن هناك مئات بل آلاف من حملة الشهادات العليا، ولا يعني وجودهم تحسين الإدارة ولا شجاعة في الرأي ولا نزاهة بالضرورة، كما أنهم لا يمثلون طبقة بعينها، ولا قوى اجتماعية موجودة على الأرض.

إن وجود أعضاء للشورى معيّنين من قبل الأمراء، يتحاصصون تعيينهم عبر لجنة خاصة.. إن هذا النوع من الأعضاء وهذه الطريقة من التعيين لا تحل أزمة

**تعيين أعضاء مجلس الشورى لم يكن يستهدف حل مشكلة التمثيل السياسي بل الهروب منه**

التمثيل السياسي الضروري لكل إصلاح إقتصادي واجتماعي وأمني وثقافي تعاني منه البلاد اليوم.. وأقصى ما يمكن للأعضاء عمله هو أن يقوم هؤلاء بسنّ بعض الأنظمة والقوانين (وفي الأمور التافهة) وتمرير بعض قرارات الحكومة التي لا تريد الظهور بها كزيادة الضرائب.

ويبدو أن أمراء العائلة المالكة أتقنوا لعبة التمويه عبر تجريد العملية السياسية من بعدها السياسي، وعبر تحويل الوظائف السياسية الى مجرد وظائف فنيّة مقطوعة الصلة عن أبعادها الأخرى. فحين ضغطت اميركا على الأمراء من أجل توسيع دور الشعب في إدارة الدولة ـ في الستينيات ـ تم إعطاء دور للتكنوقراط في الوزارة، وزاد عددهم بعد مقتل الملك فيصل عام ١٩٧٥، ولكن هؤلاء بقوا كموظفين فنيين برتبة وزراء، لا يتدخلون في الشأن السياسي من قريب أو بعيد، بل ونزعت الصفة السياسية من بعض الوزارات الفنية حين شكلت مجالس عليا لأكثر من وزارة يرأسها أمراء (المجلس الأعلى للإعلام، والمجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى للإقتصاد، والمجلس الأعلى للحج، والمجلس الأعلى للأمن الوطني، والمجلس الأعلى للتخطيط، وغيرها..).

وعلى ذات النحو جيء بـ (الدكاترة) في مجلس الشورى، كبديل عن التمثيل السياسي لقوى المجتمع الجديدة، وتمثيل الطبقة الوسطى، الأمر الذي جعلهم موظفين لا يحلون ولا يربطون ولا يحاسبون بل ولا يناقشون المواضيع إلا بإذن. وباختصار كان اختيار حملة الشهادات، والتأكيد على ذلك في الإعلام، يستهدف استخدامهم كغطاء للإستئثار بالسلطة، وربما لإرساء قاعدة التمثيل الشعبي على أساس (خدمي) وليس (سياسي).

لم تتغير وجهة نظر الأمراء حين زادوا عدد أعضاء مجلس الشورى، من ستين الى تسعين الى مائة وعشرين الى مائة وخمسين عضواً.. ولم تكن الزيادة قد خرجت على المألوف، ولم تلغ الحاجة المعلنة شعبياً الى الإنتخابات والى تمثيل صادق لشرائح المجتمع؛ هنا يحاول الأمراء ابتكار وسيلة جديدة، عبر تعيين أعضاء يصنّفون قبلياً ومناطقياً وربما مذهبياً ليقوموا بذات الدور الذي يقوم به حملة الشهادات، وليطلق على العملية (المشاركة الشعبية)!

### المجلس أصبح مشكلة

لم يكن الأمراء يريدون من تأسيس مجلس للشورى (حلّ مشكلة) ناشئة من تزايد أزمات الدولة، ومن التطور الطبيعي

في المجتمع السعودي وبزوغ فئات عديدة منه تتطلع الى المشاركة السياسية، وهو تطلع تمليه الظروف السياسية والإقتصادية والتحولات الثقافية والفكرية والذهنية التي عصفت بالمجتمع. كانت المطالب بالمشاركة السياسية تعبيراً عن تطور في المجتمع لم يعترف الحكام بوجوده أو بصحته أو بضرورة الإستجابة له والسماح له بالتعبير عن نفسه.

كانت الإستجابة الحكومية مترددة فتم الإعلان عن أنظمة الحكم الثلاثة التي اعتبرت استجابة لتلك الضغوط، لكن تلك الأنظمة (نظام المناطق، ونظام الشورى، والنظام الأساسي) جاءت مشوّهة لا تتواءم مع حجم التطور الإجتماعي والمطالب الشعبية، كما لم تكن كافية لحل أزمات الحكومة بل الدولة كلها.. وها نحن الآن بعد أكثر من عقد، لا نشعر بوجود هذه الأنظمة ولا بفائدتها، ولم تمنع البلاد من الإنزلاق نحو الأسوأ على كافة الأصعدة، كما لم تمنع القوى السياسية ـ خاصة الجماهيرية منها ـ من المطالبة بالإصلاحات، وكأن ما جاء في عام ١٩٩٣ لا وجود له أو لا فائدة منه البتة.

وهكذا فإن كل ما صدر بشأن التغيير من قوانين ـ لم تفعل في معظمها ـ أو من تصريحات عمومية غير ملزمة يثبت أن العائلة المالكة نظرت الى الموضوع من زاوية (الهرب من المشكلة) او (الهرب من الإصلاحات) وليس الدخول فيها، كما يتبادر لبعض المراقبين الأجانب. فما فعلته العائلة المالكة وتفعله هو الهروب وليس الإلتزام والبدء بحل المشاكل العالقة. حينما يريد الأمراء الهروب من مشكلة أو تجميدها أو الإلتفاف عليها، فإنهم لا يعدمون الوسائل لتزوير إرادة الناس وتضليلهم وإقناعهم بأن الدواء المقدم لهم هو دواء يناسب المرض وأن ذلك الدواء لم تنته صلاحيته.

ومثل هذه الحلول والأدوية، مفعولها آني، إذ أن المريض سيكتشف تدهوراً في حالته الصحية، وسيكتشف بسرعة عدم نجاعة الدواء، حين يحسّ بأن المرض بدأ ينتشر في جسده.. وفي مثل هذه الحالة، يعود الأمراء الى وسيلة جديدة وتجربة عقار جديد غير الأول وبأسلوب ملتوٍ مخادع للذات قبل أن يخدع المواطنين. الأمراء يراهنون على تزوير تطلعات المواطنين، وتخديرهم وهم يعلمون قبل غيرهم أنهم سيفيقون على احتجاج جديد.



أراد أن يكحلها فعماها!

هم يعتقدون بأن الشعب سيفيق متأخراً، ولكن هذا لم يحدث. فمنذ إعلان الأنظمة الثلاثة والبلاد لم تهدأ: المزيد من العنف، المزيد من التدهور الأمني، المزيد من التدهور الإقتصادي، المزيد من انحطاط شرعية العائلة المالكة على

**زيادة أعضاء مجلس الشورى المعينين لن تلغي حاجة البلاد والمجتمع الى تمثيل سياسي حقيقي يعبر عن الإرادة الشعبية وليس الأمراء**

المستويين الوطني والديني. إن المدهش حقاً هو أن مجلس الشورى ـ وبعد أن انجلت غبرة الإعلام ـ صار في خبر كان، ولم تعد مؤسسات الدولة الأخرى مقنعة في أدائها، حيث انفرط عقد الثقة بالعائلة المالكة وبقدراتها على تلبية حاجات المواطنين الأساسية.

الجميع يدرك اليوم بأن الحكومة إنما تختار مجلساً لا يفيدها كما لا يفيد المواطنين أنفسهم. لقد اختاروا ولازالوا أشخاصاً ضعافاً لا يستطيعون ولن يسمح لهم بحل أي مشكل أو تحمل أي مسؤولية جادة، فـ (الشيوخ أبخص) دائماً. فكيف سيحل الأمراء مشاكل البلاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية بشخصيات لا مكانة لها كبيرة في المجتمع ولا صلاحيات لها مطلقاً في نقاش (فضلاً عن تقرير) موضوع جاد. إن من ينظر الى تشكيلة الأسماء للمجلس سيجد الكثير من الطيبين بينهم، ولكن الطيبة لا تحل مشكلة ولا تقود وحدها مجتمعا في طريق الأمن والسلام. وسيجد بين الأسماء بعض الكفاءات، ولكنها معطّلة لا تستطيع الخروج على نظام مجلس الشورى المعدّ بعناية تفرغ محتواه. وسيجد الى جانب هؤلاء الكثير من الجبناء والعاطلين عن العمل، والعجزة، والمتملقين.

فهل اختيار العائلة المالكة كان صائباً؟!

نعم كان صائباً، لأن هذا ما كانت تريده هي: مجلس ضعيف معيّن بلا صلاحيات.

إن المجلس بتركيبته الحالية وبلوائحه وأنظمته المقيدة وبطريقة اختيار أعضائه، فشل وسيستمر في فشله في أن يكون ذا قيمة، وستتجه الأوضاع الأمنية والسياسية الى المزيد من التسمم. وسيكون المجلس علامة فارقة في تزوير الإرادة الشعبية، وهو اليوم لا يحظى بأيّ تعاطف ولا ينظر إليه بصدقية.

وإن زيادة أعضاء مجلس الشورى لا يفيد، فليست المشكلة في الكم، كما يعتقد بعض الأمراء.

المشكلة في وجود مجلس آن له أن يُكنس ويتمّ اختيار مجلس جديد يمثل ارادة الشعب لا إرادة الحاكم.

# العائلة المالكة عام ٢٠٠٨

هل نستطيع تشكيل صورة للأوضاع السياسية والإقتصادية والأمنية للمملكة بعد ثلاثة أعوام؟ بدل الإنحباس في الحاضر هناك حاجة ملحّة أن تتوافر دراسات تقرأ الأوضاع الحالية وتبني عليها تصورات المستقبل. ما يجعل هذا السؤال مهماً، أن السياسة في المملكة تسير وفق اللحظة، إنها عمل يومي في غياب استراتيجية واضحة لما ستكون عليه في قادم السنين. الخطط الخمسية الحكومية التنموية لا يبدو أنها نجحت كثيراً في التنبؤ بالمشكلات ولم ترصد حلولاً لها. اما المشاكل السياسية فقد فاجأت الجميع، حكومة وشعباً ومراقبين، شأنها في ذلك شأن الأوضاع الأمنية. إن القصور في قراءة الحاضر لا يعادله في السوء سوى قراءة المستقبل. وفي هذه المقالة محاولة صغيرة في هذا الطريق.

العائلة المالكة هي محور الحياة السياسية والإقتصادية في البلاد؛ إنها اللاعب الوحيد، والقابض الوحيد على زمام السلطة. فهل ستكون العائلة المالكة في السنوات الثلاث القادمة أكثر تماسكاً، وتخفّ حدّة الإستقطابات بين أجنحتها؟ هل سيكون أداؤها أكثر فاعلية مما هو عليه الآن؟ هل ستتجدد الوجوه والدماء؟ وهل تتغير الأفكار والرؤى في الميادين المختلفة المحلية والخارجية؟ هل العائلة المالكة تتهيّأ لاستراتيجية خاصة بها غير التي نعرفها، تغيّر من خلالها النظرة الى ذاتها والى سياساتها؟

موت الملك: يتوقع خلال السنوات الثلاث القادمة وفاة الملك فهد (والأعمار بيد الله).. ويحتمل أن يتوفى ولي العهد الأمير عبد الله الذي أصيب بعدة أزمات قلبية، وكذلك الأمير سلطان الرجل الثالث ـ رسمياً ـ في الدولة والذي يعاني من أورام ـ بعضهم يقول أنها سرطانية خبيثة ـ في معدته إضافة الى أمراض أخرى.

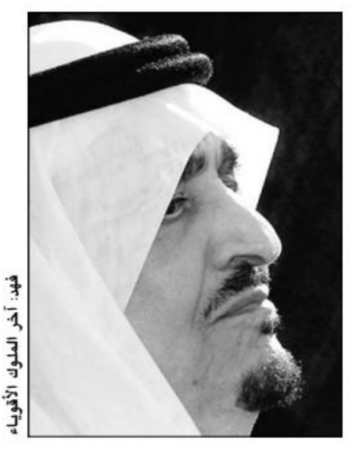
هؤلاء الثلاثة ـ جميعهم ـ تجاوزت أعمارهم الثمانين عاماً، وستكون العائلة المالكة محظوظة إن توفي الملك وحده فحسب، وإن كانت وفاة الأخيرين متباعدة زمنياً ولو قليلاً.

ما بعد وفاة الملك: في حال وفاة الملك وحده، سيبقى ميزان القوى في العائلة المالكة على حاله، مع تعديل طفيف لصالح جناح ولي العهد؛ فعلى الأرجح إن الأمير عبد الله لا يستطيع حكم البلاد لوحده، فهو لا يتمتع بفريق عمل جيد، ولا بمستشارين جيدين، بل هو مطوّق بمن يسمّون (البرامكة) وهم عبد العزيز التويجري وأبناؤه وأصهاره. ثم إن الجناح السديري لن يتنازل عن السلطات الكبيرة التي بين يديه لا لولي العهد ولا لأية أفراد مهمّشين داخل العائلة المالكة من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود. من المتوقع أن يدير هذا الجناح السديري المملكة كما هو عليه الآن مع بعض الصلاحيات الإضافية لولي العهد. لن يدخل ولي العهد في معركة مع السديريين إن كان يستهدف إقصاءهم، وإن دخلها فنجاحه غير مضمون وقد يؤدي ذلك الى إقصائه هو. إن توازن القوى لا يتيح الفرصة لأحد الجناحين لكي ينفرد بكامل السلطة أو يحدث في مراكز القوى تغييرات جذريّة.

> **الموت كعامل تغيير: ستكون العائلة المالكة محظوظة في السنوات الثلاث القادمة إن توفي الملك وحده فحسب، وإن كانت وفاة عبدالله وسلطان متباعدة زمنياً**

توزيع مراكز القوى: بعكس ما يؤمله كثير من الأمراء المهمّشين المراهنين على وصول ولي العهد لكرسي الملك، فإن معظمهم إن لم يكن كلهم، وهم ينتظرون حصّة كبيرة من الغنيمة، لن يحظوا ببغيتهم ومنيتهم. فمن المتوقع أن يحتفظ الجناحان الحاكمان (جناح ولي العهد، وجناح السديريين) بقواهما الحالية؛ فولي العهد لن يفرّط في الحرس الوطني كقوة حامية لجناحه، وسيُسلّم قيادة الحرس في حال توليه الملك لإبنه الأمير متعب. الجيش هو الآخر لن يخرج من يد الأمير سلطان حتى مع وصوله الى ولاية العهد، ولا يبدو أنه سيسلّم أمر وزارة الدفاع الى إبنه خالد أو الى أخيه عبد الرحمن (نائب وزير الدفاع). أما نايف، فمن المتوقع أن يصبح النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، أي الرجل الثالث في الدولة (وإن كان في الوقت الحالي يمارس فعل الرجل الأول فيها) وقد تستمر سلطاته الواسعة مادامت مبررات ذلك قائمة، وخاصة إذا استمرّ التوتر الأمني؛ أما إذا تصاعد بشكل محموم، فقد تُسحب منه بعض صلاحياته الجانبية رسمياً أما فعلياً فلا؛ يدلنا على ذلك أنه رغم إلغاء المجلس الأعلى للإعلام الذي كان يرأسه ـ أي نايف ـ فإنه لازال صاحب كلمة تضاهي سلطان وعبد الله في هذا المجال.

الوزارات الأخرى ستوزّع كما هي عليه الأمور اليوم بالتوافق، حيث لدى الشخصيات الثلاث آنفة


فهد: آخر الملوك الأقوياء


عبدالله: ملك ضعيف كسعود


سلطان: موته كارثة للجناح السديري

الذكر نفوذاً متقارباً أو لنقل متوازياً، فنفوذ لولي العهد أكثر في المالية والتعليم، يقابله نفوذ للطرف الآخر متميز في وزارات عديدة أخرى. لكن تغييراً أكبر قد يحدث فيما يتعلق بأمراء المناطق، فبعض الأمراء مرشحون لاعتلاء مناصب أرفع: الأمير سلمان كأمير للرياض منذ نحو نصف قرن والذي قد لا يقبل بأن يتولى إحدى الوزارات، وقد لا يقبل أيضاً البقاء بصلاحيات محدودة في أمارة الرياض، وهو وإن ضعف بسبب مرض الملك فهد، فإنه يميل الى استحداث منصب يؤهله للعب دور أكبر في حلقة الحكم والوراثة. هناك أيضاً الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز أمير مكة، وهذا متحالف مع الأمير عبد الله ويحتمل أن يعيّنه الأخير في حال وصوله الى كرسي المُلك في إحدى الوزارات. هناك أيضاً أمارة المنطقة الشرقية، وسيكافح الجناح السديري إبقاء إبن الملك فهد فيها (محمد بن فهد) حيث يرى هذا الجناح أن الجناح الخصم يخطط لإزاحة محمد عنها بمجرد موت الملك؛ وإذا كان لا بدّ من حلول توافقيه، فإن الأمير محمد قد يرحّل من منصبه على أن يحتفظ به ضمن دائرة الجناح السديري. أما الإمارات الأخرى التي يمسك بزمامها الجناح السديري، خاصة أبناء رموزه، فإن مواقعهم فيها ستبقى معزّزة، اللهم إلا اذا تطلبت لعبة المساومات ترفيع أحد أولئك الأبناء الى مواقع أعلى دون التخلي عن المنصب لذات الجناح.

في هذا الصدد أيضاً يمكن القول بأن من غير المحتمل أن يتولّى الأمير طلال - الأقرب الى جناح عبد الله - أية منصب في أي ظرف قادم؛ كما أن حظوظ أبناء طلال قليل أيضاً، بمن فيهم الوليد بن طلال نفسه. وقد يحدث على نحو ضئيل بعض المبادلات في المناصب بين الآباء والأبناء، ومن المحتمل أن يعطى الجيل الثالث فرصة أكبر في المناصب، ولكن بحدود قليلة وفي مواقع تبدو ثانوية، كنيابة بعض الإمارات. ليس من المرجح أن يتخذ الأمراء قراراً جمعياً بتحويل النسبة الأكبر من سلطاتهم الى أبنائهم من الناحية الرسمية، حتى وإن كان الواقع كذلك (خالد بن سلطان لازال يلعب الدور الأول في وزارة الدفاع بعد أبيه متجاوزاً عمه عبد الرحمن؛ ومحمد بن نايف يكاد يكون الرجل الأول من الناحية العملية في وزارة الداخلية؛ في حين يتولى متعب إدارة الحرس الوطني بشكل شبه كامل؛ اما أبناء سلمان فهم في مواقع مناسبة وبعيدة عن مجال المنافسة ومناصبهم غير مرتبطة بأبيهم من الناحية الفنية، فأحدهم وكيل وزارة النفط، وآخر يمسك بالهيئة الوطنية للسياحة، وثالث يتمتع بمنصب أحد أمراء المناطق، ورابع يدير الإمبراطورية الإعلامية: الشرق الأوسط وأخواتها).

هناك بعض الأمراء يعتقد أن سلطاتهم ستؤول الى الإنحدار أكثر فأكثر: الأمير عبد الرحمن وزير الدفاع، والأمير أحمد نائب وزير الداخلية، ولا يتوقع أن يعود الأمير تركي بن عبد العزيز من القاهرة ليحتل منصباً جديداً، وقد كان حتى ١٩٧٨ نائباً لوزير الدفاع. وكذلك الأمير مشعل الذي يرجح أن يطالب ولي العهد بتعيين أبنائه في السلطة بعد أن جرى تهميشه لزمن طويل منذ أن كان وزيراً للدفاع حتى الستينيات الميلادية. وهذا الأخير وإن كان تنازل لأخيه سلطان الذي يصغره بولاية العهد مقابل مبلغ مالي كبير، فإنه لم يتنازل عن حق أبنائه في الوصول الى منصب ما.

كأن السلطة بدأت تتمحور حول بعض الأشخاص، وكأن الإستفراد بالملك وتوابعه يضيق من مجال المنافسة؛ وليس بمقدور أبناء عبد العزيز سواء الموجودين في السلطة أو الخارجين منها سوى الإنضمام الى واحد من المعسكرين، وكثيراً ما يبدلون ولاءاتهم احتجاجاً أو إلفاتاً للنظر، أو طلباً لمغنم حاضر!

يبقى أمامنا أبناء الملك فيصل؛ لقد بنى الكثيرون آمالاً عريضة على هذا الجناح؛ ولكنه أبدى تردداً في خوض معترك الصراع على السلطة، فكان أن أصبح أحد (ممتلكات) جناح السديريين، خاصة الأمير سلطان، فهو الأكثر قرباً منه. من المحتمل جداً أن يضعف هذا الجناح، وقد تكون إزاحة وزير الخارجية قد أزفت في حال توفي الملك فهد. بيد أن مشكلة وزارة الخارجية تكمن في أي الجناحين سيتولاها؛ فقد حاول الملك فهد وهو في أوج قوته حوالي عام ١٩٨٣ أن يزيح سعود الفيصل، ولكن الأمير عبد الله رفض الأمر. إذا كان الجناح السديري سيعيّن الأمير بندر بن سلطان (السفير الحالي في واشنطن) وزيراً للخارجية فإن الأمير عبد الله سيرفض التغيير من أساسه حتى ولو مُنح حق تعيين سفير جديد في واشنطن. اما تركي الفيصل فسيبقى في منصبه، وكذلك خالد الفيصل سيبقى أميراً لعسير. أما الأخ محمد الفيصل، الذي يختلف عن باقي إخوته كونه مبعداً عن السلطة (كان قد تولى وزارة المياه في عهد والده فيصل) وكونه لا يميل الى الجناح السديري ويتهمه بأنه ضالع في اغتيال والده، فسيبقى على وضعه الحالي. بيد أن هناك من يعتقد بأن محمداً هذا هو القوة الحامية لمناصب إخوته، وإن عزل أحدهم فقد يفجر صراعاً مكشوفاً مع أعمامه، ولن يكون هناك من مجال حينئذ سوى احتواءه في السلطة ضمن أحد المناصب. ولأن الرجل يعتبر عنصر توتر، فقد يقبل السديريون بقاء سعود الفيصل على أن يتعاطوا مع أخيه محمد. يبقى من الجناح الفيصلي عبد الله الفيصل، وهو أكبر أبناء الملك الراحل فيصل، وهذا الأمير قد تباغته المنيّة قبل عمّه الملك، فهو مريض جداً ومسنّ أيضاً، ويتجاوز عمره عمر الملك نفسه.

**سيبقى ميزان القوى على حاله بعد وفاة فهد مع تعديل طفيف لصالح جناح ولي العهد الذي لا يستطيع حكم البلاد منفرداً لأنه لا يتمتع بفريق عمل جيد**

في حال موت عبد الله قبل الملك أو بعده: إذا توفي الأمير عبد الله ولي العهد قبل الملك فهد، فإن السلطة ستبقى منحبسة في الجناح السديري الى أمد طويل. سيحكم المملكة حينئذ لون واحد، وقد تدار بأفضل مما هي عليه الآن نظراً لخفوت حدّة الصراع


مشعل: باع منصبه لسلطان بمبلغ مالي كبير


سعود الفيصل: قد يعزل لصالح بندر بن سلطان

محمد بن فهد: جناح عبد الله يريد الإطاحة به

المتوقع بين أقطاب السلطة. مما لا شك فيه أن وفاة الأمير عبد الله يعطي الفرصة لتوحيد السلطة، ولكنه قد يفجرها من زاوية أخرى. سيشتدّ العداء بين السديريين القابضين عليها وبين المهمشين الذين لا تمثيل لهم. وقد يفجر موت عبد الله صراعاً كامناً داخل الجناح السديري نفسه، بين عبد الله وسلطان وسلمان وأحمد وعبد الرحمن. إن الفوارق بين هؤلاء موجودة، ولقد حاول ولي العهد استقطاب (الناشز) تركي بن عبدالعزيز، وأكبر أبنائه؛ كما حاول توثيق العرى مع سلمان، لكن هذه المحاولة الأخيرة باءت بالفشل، فقد أظهر الجناح السديري تماسكاً يشهد له بالرغم من غياب رأسه عن الوعي (ونقصد بذلك الملك فهد).

أما إذا توفي الأمير عبد الله بعد وفاة الملك فهد، فيفترض حينها أن تغييراً طفيفاً قد طرأ على موازين القوى، لا يلغي من استيلاء الجناح السديري على كامل السلطة، ولكن بوجود بعض الأطراف الأخرى التي ستفقد رأسها، اللهم إلا إذا شكلت محوراً جديداً في حياة الأمير عبد الله نفسه. هذا يعتمد على المدّة التي يبقى فيها عبد الله ملكاً على البلاد، وعلى مقدار النجاح في تثبيت عناصر غير سديرية كلاعبين أساسيين في السلطة. لا يتوقع كثيرون أن تكون لدى ولي العهد القابلية والكفاءة في إدارة معركة على هذا النحو، خاصة وأن من يريد الإعتماد عليهم هم أيضاً ضعفاء في هذا المجال، وقد كانوا مبعدين عن السلطة ـ في أكثرهم ـ بلا خبرة أو ممارسة.

في حال موت سلطان قبل الملك أو بعده: إن توفي سلطان قبل الملك فهد وقبل ولي العهد، ثم توفي الملك فهد، فإن الجناح السديري سيمنى بضربة قوية وقد تكون قاصمة، فبالرغم من أن موازين القوى الفعلية على الأرض قد تكون ثابتة، إلا أن ولي العهد قادر حينها على تقليص سلطات الجناح السديري، ولن يكون حينها قادراً على مناوءة عبد الله كملك في سلطاته، وستدخل العناصر المغيّبة عن السلطة من أوسع الأبواب. قد يستطيع الأمير عبد الله ـ وضمن صفقة جديدة ـ السيطرة على وزارة الدفاع؛ ولكن وزارة الداخلية ستبقى بيد نايف، وهذا الرجل سيكون عصيّاً على التطويع، على الأقل داخل حريم وزارته. يستطيع عبد الله أن يوجّه ضربة أخرى للعنصر المشاغب (نايف) إن استطاع جذب سلمان إليه، والإتكاء على ضعفاء الجناح السديري ضد الأقوياء، وهي السياسة التي تستخدمها العائلة المالكة ضد مواطنيها ويستخدمها الأمراء ضد بعضهم البعض.

أيضاً، يستطيع الأمير عبد الله أن يخرق المتعارف عليه بشأن ولاية العهد، فيستطيع نقلها الى جيل حفدة المؤسس، أي الجيل الثالث من الأمراء، رغم صعوبة ذلك، لأن الذهنية متخلّفة؛ ولكنه يستطيع أن يخرج ولاية العهد من الجناح السديري.

اما اذا توفي سلطان ثم توفي الأمير عبدالله وقبل أن يتوفى الملك، فإن الحال سيختلف، فستكون الأرجحية للجناح السديري في السيطرة، لأن الأمير عبد الله سيكون ولياً للعهد بدون تغيير، وسيرث الجناح السديري سلطات سلطان، ثم صلاحيات عبدالله.

وهناك احتمال أخير قائم، وهو أن الموت قد لا يتخطّف أياً من الثلاثة الكبار، وهذا يعني أن جملة التحليل آنف الذكر ستكون مؤجلة لسنة أو أكثر.

وفي الجملة علينا أن نراقب السنوات الثلاث القادمة أو أكثر منها بقليل، فستكون حرجة للنظام السياسي، لأن وجوهاً عديدة ستختفي تباعاً بالوفاة، الأمر الذي يجعل الوضع السياسي غير مستقرّ. يأتي هذا في الوقت الذي تواجه البلاد تحديات أمنية عاصفة وتحديات سياسية خانقة واقتصادية مفجعة وتهديدات خارجية لم تنته تستهدف أصل الدولة.. وإن غياب الماسكين بزمام السلطة الواحد تلو الآخر في فترة زمنية متقاربة، من شأنه أن يزيد عدم الإستقرار في غياب التنسيق الأولي والإتفاقات المقنعة بين مختلف الأطراف؛ كما أن من شأن ذلك أن يفجّر الصراع بين الأمراء أنفسهم وربما وصل الأمر الى استخدام كل جناح عصاه الأمنية والعسكرية لتثبيت ما يراه حقوقه؛ كما ان الموت المتسلسل سيزيد في أغلب الأحوال الى تزايد التدخل الأجنبي؛ وقد يُخرج الصراع على السلطة من أطره (العائلية) الى الشارع وقواه السياسية والدينية ـ أولاً، كما سيخرجه الى خارج الدولة نفسها، فقد يرى بعض الأطراف التقوي ضد الآخر باستدعاء العامل الأجنبي ليعمل لصالحه، وهذا كله نذير شؤم للدولة والمجتمع، وقد يؤدي في المحصلة الى نشوب حرب فعلية داخلية قد تتوسع الى حرب أهلية ـ كما حدث في الدولة السعودية الثانية. وقد يرى الأميركيون الفرصة المناسبة لإحداث تغيير جذري في الطاقم الحاكم، إما بإزالته أو بتجديده بوجوه أميرية شابة، أو بإقحام عامل الإصلاح السياسي كمحور تمييز بين الأمراء، وإن فشلت كل هذه الأمور، فقد يتبنون بدائل التقسيم لتأمين إمدادات نفط رخيصة وكثيرة آمنة.

**إذا توفي ولي العهد قبل الملك، فإن السلطة ستبقى منحبسة في الجناح السديري الى أمدٍ طويل وسيحكم المملكة حينئذ لونٌ واحد أكثر انسجاماً**

إن تقليب الأمور على كل وجوهها المحتملة أمرٌ مطلوب من المواطنين قبل غيرهم، فالبلد تُساق بالفعل نحو خيارات صعبة، ولا تنبئ السياسات القائمة ولا ممارسات العائلة المالكة أن الأمراء الكبار يدركون ما ستؤول اليه الأمور، ولا يقدرون المشكلات القادمة حق قدرها.

### السياسات العامة:

لا يبدو أن بين العائلة المالكة من أمراء كبار أو أصحاب مسؤولية دنيا من يمكن الإشارة إليه أو المراهنة عليه في إحداث تطور حقيقي في المنهج السعودي للحكم. لا توجد أية شخصية تتمتع بالكارزما، كما لا توجد أية شخصية تستطيع أن


طلال: لا أمل في أي منصب


خالد الفيصل: الجناح الفيصلي ليس بديلا


عبدالمجيد: مرشح عبدالله للصعود



نايف: الأكثر شراسة، وعصيٌ على التطويع

بندر: هل يصبح وزيراً للخارجية؟

سلمان: خسر بعض النفوذ حين مرض الملك

تكون محور التقاء أجنحة العائلة المالكة، أو قادرة على ضبط تلك الأجنحة؛ ولا يظهر أمامنا حتى الآن أن هناك شخصية متميّزة في الرؤية السياسية أو في الأداء الفني للمناصب التي يتولاها. تبدو الصورة مساواتية الى أبعد الحدود، وكأنه لا فرق بين الكبير والصغير، ولا بين خطاب جيل الديناصورات وجيل الشباب الحالي. الجميع يتكلم بنفس اللغة، وتهيمن عليه نفس العقلية، ويمارس نفس الإستعلاء في الأداء، وهم جميعاً محكومون بمنظومة قيم خاصة بالعائلة المالكة نفسها، خففت الى حد كبير من تحول الإنشقاقات الى صدام مسلح، كما انهم محكومون بالنظرات التقليدية لمراكز القوى والمفاهيم المجتمعية السائدة. لن نجد ـ بمعنى آخر ـ أميراً أو ملكاً إصلاحياً؛ وإن المراهنين على عبدالله مثلهم مثل اولئك الذين راهنوا من قبل على الملك سعود الذي كان ضعيفاً فكان ذلك سبباً للإطاحة به، كما كان سبباً في توسّع هامش الحريات الذي قبره الملك فيصل.

لكن الخضّات السياسية المتوقعة بسبب (تناول ملك الموت للرؤوس الكبيرة) وبينها احتمالية تصاعد الإختلافات بين الأمراء، قد تغري بعضهم اللعب بورقة الديمقراطية والإصلاحات السياسية كيما يعزز مواقعه أو للحصول على مواقع نفوذ او المزيد منها. ولعل الأقرب للحدوث، هو استمرار السياسات العامّة الحالية، وإن كان هناك من دوافع إصلاحية فستأتي في الأغلب الأعم بسبب الضغوط الداخلية الشعبية والخارجية، أي أنها لن تأت بإرادة ذاتية أو بدون ممانعة شديدة من العائلة المالكة.

هذا يعني الإشارة الى حقيقة هنا، وهي أن استمرار اختلاف الامراء ـ وكما هو حادث الآن ـ يمكن النظر اليه من زاويتين متناقضتين فيما يتعلق بالإصلاحات، فقد تزيد حدة الإختلافات العائلة المالكة ضعفاً وتشويهاً لصورتها وفشلاً في إدراتها، وبالتالي فإن ذلك يعني المزيد من الضغط عليها ومن ثمّ يمكن التوقع أنها ستقدم على إصلاحات. اما الرؤية المناقضة لهذه، فهي أن اختلاف الأمراء لا يبلور إرادة واحدة بينهم باتجاه اتخاذ منهج جديد في الحكم وتبني خيار المشاركة الشعبية. كلا المسارين المحفز نحو الإصلاح أو المعوّق له سيتسابقان ـ كما هو الحال الان تماماً ـ دون أن تتوضح الغلبة لأيّ منهما. أي أن المواطنين في السنوات الثلاث القادمة، سيشهدون مسارين متناقضين معاً: محاولات خجولة للإصلاح بفعل الضغوط وفشل الدولة وتصاعد العنف؛ ومن جهة ثانية محاولات شديدة أيضاً لتفريغ العملية السياسية من محتواها (كما هي الإنتخابات البلدية وكما هي الجمعية الأهلية لحقوق الإنسان وكذلك نقابة الصحافيين) فضلاً عن البعد عن أي شيء له علاقة بالمشاركة (السياسية) كالوعد بتشكيل مجلس شورى منتخب مثلاً او وضع دستور.

**حاول ولي العهد استقطاب عناصر من الجناح السديري، لكنه فشل وأظهر السديريون تماسكاً يشهد له بالرغم من غياب رأسهم عن الوعي**

وإذا كان المتوقع بأن لا يصل ملك قوي الى الحكم، فهذا قد يكون آخر الملوك الأقوياء، ومع استمرار الأجنحة على وضعها الطبيعي، فإن أي ملك لن يستطيع التغيير في مسلك العائلة المالكة، من جهة نهبها لثروات البلاد، والتعدي على نفطها بتحصيصه بين الأمراء، وسرقة الأراضي، والإثرة بالمناقصات، ونهب أموال العامّة وأملاكهم بمن فيهم التجار. في أفضل الظروف المتوقعة، قد يستطيع الملوك القادمون إبقاء الحالة على ما هي عليه وليس إصلاحها. وفي مجال خدمات الدولة فإنها ستنحسر حتى مع وجود الوفرة المالية، وسيبقى الأداء الحكومي مرتبكاً، مع تزايد المطالب وتزايد عدد السكان، ومع الوعي المتصاعد بين الجمهور الذي قد يفرز متاعب إضافية.

الوضع الأمني سيبقى ـ على الأرجح ـ قلقاً. فالعنف لا تبدو له نهاية في السنوات الثلاث القادمة. قد تخف حدّته حيناً وتتصاعد حيناً آخر؛ اما السخط الشعبي فسيأخذ في الأزدياد، وقد تكون العائلة المالكة محظوظة جداً، إن استطاعت تجنّب أي انهيارات محتملة، كأن ينهار سوق البورصة السعودي الذي أبدى أداءً جيداً خلال العامين الماضيين، بالرغم من أن الإقتصاديين يحذرون من أن أسعار الأسهم مبالغ فيها كثيراً بسبب المضاربات.

هنا، لعلّ بعض الوزراء من العامّة، وفي خضم ضعف المركز الذي يسير الدولة باتجاه اهدافها، لعل هؤلاء يجدون متنفساً وحرية أكبر في وزاراتهم، فيغتنمون الأوضاع في تمشية سياساتهم، أو تحقيق مصالحهم الخاصة، او كليهما.

الجمهور هو الآخر، سيشعر في الأعوام القادمة بجرعات حرية أكبر، لا يعود سببها الى قرار من العائلة المالكة بتوسيع هامش الحرية في الصحافة أو غيرها، بل بسبب الشعور العام بضعف الدولة، وبالتالي فيحتمل أن تتقدم النخب مرّة أخرى لتقوم بدفع حواجز الخطوط الحمر، وتوسع دائرة النقد، وتكرر مطالب الإصلاح. ومن المحتمل جداً، أنه ولثلاث سنوات قادمة، أن لا تكون هناك انتخابات لمجلس الشورى ولو نصفية، ولن يطرأ تحول على دور المرأة، ولن تحظى الفئات المذهبية والمناطقية والقبلية المهمّشة إلا بحرية (الشكوى) دون أن يتحقق لها شيء على الأرض.

كل هذا يقودنا الى استقراء أن جهاز الدولة سيزداد تحللا، والعائلة المالكة أقلّ مصداقية وشرعية، فإذا ما أضيف هذا الى استمرار العنف، أو تزايد الضغط الخارجي ـ الأميركي، خاصة إذا ما ترتبت الأوضاع في العراق، فإننا سنشهد طريقاً مسدوداً أمام المسؤولين السعوديين يعرض الدولة وكيانها للخطر كما يعرض العائلة المالكة الى مواجهة سؤال: متى سترحل، وقد نشهد انفراجاً غير متوقع على النحو الذي حدث في البحرين يخرج البلاد من المحنة التي ستجد نفسها فيها.

# العراق مصدر الإلهام والخطر والإحراج

تريد الولايات المتحدة من العراق أن يكون مصدر إلهام للشرق الأوسط كنموذج لتطبيق الديمقراطية. وكانت الدول المستبدة في المنطقة قد خشيت في بداية الإحتلال الأميركي أن يتحقق ما قالته، ولكنها أصبحت في غاية السعادة وهي ترى تخبّط الولايات المتحدة في المستنقع العراقي وتسمع سيل الغضب والألم وردة الفعل الحادّة مما نشر بشأن التعذيب في سجن أبو غريب وتجاوز القوات المحتلة لكل القيم التي تنادي بها. وبهذا تصورت هذه الدول ـ والسعودية في مقدمتها ـ أن العراق (النموذج الأميركي) يحتاج الى زمن طويل كي يتحول الى حقيقة واقعة على الأرض، كما أن الولايات المتحدة بحاجة الى جهود مستحيلة كي تقنع شعوب الشرق الأوسط بجديتها في تغيير حلفائها من الأنظمة الديكتاتورية (مصر والسعودية على سبيل الأمثلة).

لكن الإنتخابات الناجحة نسبياً في العراق، قد تعيد الألق للنموذج الأميركي الذي يراد صناعته، وخلال العام الحالي فإن انخراط السنّة في بلور الدستور ثم التصويت عليه وبعدها انتخاب مجلس وطني جديد، سيعيد الأمل بتحويل العراق الى بؤرة استقطاب ديمقراطي. ورغم صعوبة تصور هذا الأمر في الوقت الحاضر، فإن الإدارة الأميركية قد تتورّط بالعملية الديمقراطية التي ابتدعتها؛ فهي تريد الديمقراطية لإيصال الأصوات العلمانية والليبرالية فحسب، ولكن أن يصل الإسلاميون ـ حتى وإن كانوا ليبراليين ـ فإنه قد يعرّض الولايات المتحدة لإعادة النظر في سياستها، فعليها أن تقبل بأن (الإسلاميين) الشيعة والسنة ـ وهم المتوقع أن ينجحوا في الدورات الإنتخابية الأولى ـ لاعبون أساسيون، كما عليها أن تتقبّل فكرة أن مصالحة الإسلام والديمقراطية أمرٌ ممكن، وعليها أن تسمح بل وتسهّل تلك المصالحة، التي إن نجحت في العراق فإنها ستنجح في أماكن أخرى عديدة، وسيكون ذلك ضربة قاصمة لأنظمة الإستبداد. بمعنى آخر، إن الولايات المتحدة مطالبة بأن تتقبل


هل تخاف السعودية من عراق المستقبل؟

نتائج اللعبة التي ابتدعتها حتى وإن لم تكن مرتاحة لذلك، وأن تتعامل مع الحالة العراقية بشكل شبيه لما فعلته بالنسبة لحكم الإسلاميين في تركيا، طالما أن أُسس اللعبة الإنتخابية لم يتم الخروج عليها.

إذا خرجت أميركا من هذه المشاكل، وعجّلت في خروج قواتها من العراق، وسارعت بإعماره، فإنها قد تصنع منه

**النموذج العراقي للديمقراطية فاشل حتى الآن وقد يتحول في حال نجاحه في المستقبل مصدر إلهام**

خلال سنوات قلائل النموذج التي تريد. ولكن يبدو هذا الأمر مجرد أمل، بل هو الى الحلم أقرب. قد يتحقق بعض الإنجاز الذي يجذب بعض الإنتباه، ولكن صورة النموذج ستبقى ملطخة بما يفعله الأميركيون وما يقوم به الإرهابيون على حدّ سواء. وبهذا يمكن القول بأن النموذج العراقي سيكون ـ في حال نجاحه ـ ملهماً على المدى البعيد، أما في الوقت الحاضر، فإن الأنظمة العربية المستبدّة، استطاعت أن تري شعوبها نوعية المنتج الديمقراطي الأميركي الذي أصابه تشويه حادّ، جعلت الكثيرين يكفرون بالغرب وبديمقراطيته.

في الطرف الآخر، فإن العراق أقرب ما يكون لمصدر الخطر الأمني على الأنظمة المجاورة منه الى مصدر الإلهام السياسي لشعوب المنطقة. فبقدر ما تتحسّن الأوضاع الأمنيّة في العراق، يقترب الخطر من تلك الأنظمة. فـإذا كان العراق ـ ولأسباب سياسية وطائفية ـ أضحى مركز استقطاب للجماعات السلفية العنيفة، خاصة تلك القادمة من السعودية، فإن تشتت هذه الجماعات وعودة أفرادها الى بلدانهم سيشكل انعطافة أمنيّة في البلدان التي جاؤوا منها. تلك العودة لن تتم إلا إذا أحكمت السلطات العراقية قبضتها الأمنية، وهي سائرة بهذا الإتجاه، وسيتم تطويق العنف فيه إن عاجلاً أم آجلاً.

حينها يمكن الحديث عن إعادة تصدير ما صدّر الى العراق!

وعلى غرار عودة الأفغان العرب، وتأثيرهم الكبير في توتير الأوضاع في أكثر من بلد عربي.. فإن عودة (العراقيين العرب) قد تحدث فواجع أمنيّة غير منتظرة، وهذا ما يشعر أكثر من نظام عربي بالقلق الشديد.

وإذا كان من المبكر جداً أن يشعر النظام السياسي في المملكة بخطر النموذج العراقي الديمقراطي، فإنه لازال يرى في الدعوات الى الإصلاح السياسي سواء تلك القادمة من القوى المحلية أو الإدارة الأميركية مشكلة حقيقية ستبقى ترافقه الى أن يتغير النظام

بصورة من الصور العنيفة أو السلمية. ومما يحفز على الإصلاح، النماذج المتطورة من الأنظمة الناشئة في المنطقة وبينها بعض أنظمة الخليج التي طورت أنظمتها ولاتزال حتى بات النظام السعودي النموذج الأسوأ والأكثر بؤساً حين المقارنة، وهذا ما يستثير المواطن السعودي نفسه.

بيد أن صورة النموذج العراقي المتوقع بدأت بالتشكل، ويبدو أن الحكومة السعودية تحاول أن تتعايش مع هذا النموذج القادم بدل مقاومته، أو بالأحرى لا تستطيع مقاومته. فهي وإن رفضت الفيدرالية، أو لنقل النظام الفيدرالي في العراق، كون ذلك قد يؤدي الى تقسيم العراق، فإنها أعادت النظر ربما فوجدت أن الفيدرالية هي الخيار الأنسب لمنع تقسيم العراق. وبالرغم أنه ليس من حق دولة عربية أن تفرض نموذجها على العراق، إلا أن السعودية تعتقد بأنها قد تكون مدعوّة لتطبيق النموذج العراقي على أرضها.

وبالرغم من أن الحكومة السعودية لا ترحب بوصول أكثرية شيعية الى الحكم في العراق، كونه يثير كوامن الألم والحرمان للمواطنين الشيعة المهمّشين، وبالرغم من الإعتقاد بأن نظام الحكم القادم لن يكون بأية حال عدواً للمملكة ونظام الحكم فيها، فإنها تهيّئ نفسها لقبول النتائج السياسية التي تصنعها الديمغرافيا في العراق. وسيكون عليها أن تحسّن علاقاتها مع مواطنيها الشيعة، وأن تعتمد سياسات الإدماج ـ بدل العزل والتهميش ـ لتبعد أية مخاطر محتملة. غير أن هذا لن يحدث بدون رؤية واضحة لما يجب أن تكون عليه السعودية كدولة في المستقبل؛ ولا يعتقد الإصلاحيون عموماً أن الفئات المهمّشة الكثيرة في المملكة يمكن أن تصلح أحوالها بدون إصلاح النظام السياسي، الذي هو بوابة الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية والفكرية والثقافية والتعليمية.

ومع الخطوات الإصلاحية البطيئة في السعودية، قد يصبح العنف المصدّر الى العراق، والمعاد تصديره مجدداً الى السعودية، محفّزاً إضافياً على التغيير السياسي غير المرغوب فيه ملكياً. إن الذين يتحدثون عن أن العنف في المملكة قد أجّل الإصلاحات السياسية، وأعطى الأولوية لمكافحة ما يسمّى بالإرهاب، وخفف من الضغوط الأميركية، لا يدركون ـ ربما ـ وجه اللعبة الآخر. فالعنف في المملكة ذو وجه سياسي فاقع، إنه احتجاج نشط على شرعية النظام السياسي، وانعكاس قوي لفشل التنمية الإقتصادية وانهيار دولة الخدمات وبرامجها الإجتماعية، وبالتالي فإن العنف بقدر ما يمكن أن تستخدمه الحكومة كـ(مؤجّل) للإصلاحات، فإنه في ذات الوقت (معجّل ومحفّز) لها. وفي حال عاد السعوديون المقاتلون من العراق فالمتوقع ان تئن الحكومة والمجتمع تحت وطأته ولن تكون مكافحته ناجعة بدون تغيير سياسي شامل.


السعودية مسؤولة جزئياً عن العنف في العراق

بين أن يكون العراق مصدراً للإلهام ومصدراً للخطر، فإنه يمكن أن يعتبر بالنسبة للسعودية مصدراً للحرج أيضاً. فكثير من العمليات الإنتحارية في العراق، والأكثرها دموية، قام بها سعوديون سلفيون ـ يمكن معرفة أسمائهم من خلال ندوات الإنترنت السعودية ـ والمال السعودي لازال فاعلاً في أحداث العنف، والأهم من ذلك الفكر السلفي المتطرف القادم من السعودية، والذي يتبناه أبو مصعب الزرقاوي وجماعته والملتحقون به من السلفيين في كل أنحاء العالم العربي.

**السعودية متورطة ـ بغير رغبة منها ـ في العنف في العراق، وما يقوم به السعوديون هناك محرج لها**

والمسؤولون السعوديون لا يخفون حرجهم من النشاط السعودي في العراق، كما لا يخفون حقيقة أنهم عاجزين عن إيقاف تدفق العنفيين الى العراق، ويتذرعون بطول الحدود.. ولكنهم في نفس الوقت يريدون ـ في سبيل التخفيف من ذلك الحرج ـ التأكيد على أن العنف في العراق والسعودية مترابط بشكل كبير، وأن المملكة كما العراق مستهدفة منه.

وبالرغم من الإحتقان الشديد ضد الفكر السلفي ـ الوهابي ـ الذي يعبّر عنه بشكل علني في صلوات الجمع وقنوات الإعلام والصحافة المحلية العراقية، إلا أن المسؤولين العراقيين لم ينزلقوا في عداء مع الحكومة السعودية.. كل ما أمّلوه هو أن تبذل الحكومة السعودية جهدها لضبط مواطنيها وحدودها وأموال تبرعات مواطنيها؛ والغريب أن أحداً من المسؤولين العراقيين لم ينتقد ـ حتى ـ الحكومة السعودية أو تقصيرها في هذا المجال؛ على العكس من ذلك، فإن عدداً غير قليل من المسؤولين زاروا السعودية وامتدحوها وأعلنوا حرصهم على إقامة أطيب العلاقات معها.

لعل هذا الموقف العراقي يأتي منسجماً مع الموقف الأميركي، الذي يريد توفير أفضل الأجواء للحكومة السعودية لكي تقوم بدورها في معركتها مع الإرهاب داخل السعودية نفسها، قبل أن تطالب بمكافحته، أو توقف تمدده الى خارجها. ولعل سبباً آخر يمكن أن يضاف الى هذا، وهو أن الحكومة العراقية تتفهم قصور الفعل السعودي وليس تقصيره، ثم إنها ـ أي الحكومة العراقية ـ لا تريد أن تفتح جبهات معارك مع كل جيرانها، وهي قد اكتفت بتوجيه الإتهام الى كل من سوريا وإيران، غير الأثيرتين لدى الإدارة الأميركية.

من جانبها، تبدو الحكومة السعودية شديدة الإمتنان لرد الفعل العراقي الرسمي المتوازن، ولعلّ هذا يعطيها الكثير من الإطمئنان، بأن إعادة بناء الدولة العراقية لن يجعلها تتحوّل الى بؤرة مذهبية أو ثورية تهدد جيران العراق مرّة أخرى وعلى قاعدة أيديولوجية جديدة.

## التحالف الاستراتيجي بين الرياض وواشنطن

# إعادة تأسيس أم ترتيب مصالح

لم تكن السعودية في بداية قيامها تثير إهتماماً خاصاً لدى الولايات المتحدة، على عكس الشركات الاميركية التي كانت تتسابق على اتفاقيات التنقيب عن النفط، وكان الملك عبد العزيز قد طلب عام ١٩٢٨ اعتراف واشنطن بدولته، ولكنه لم يحصل على هذا الاعتراف الا بعد مرور ثلاث سنوات، ولكن دون أن تنعقد بين البلدين أية روابط دبلوماسية نشطة. وفي مايو عام ١٩٤٠ وبتأثير من الشركات النفطية قررت واشنطن إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة بعد أن عيّنت سفيرها في مصر سفيراً غير مقيم في السعودية في الرابع من فبراير سنة ١٩٤٠.

وبعد اكتشاف النفط بكميات تجارية بدأت مسيرة التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والسعودية تأخذ وتائر متصاعدة، حيث تحولت السعودية الى منطقة حيوية للغاية بالنسبة للمصالح القومية الاميركية. وقد أصدر الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت أمراً تحت رقم (٦٢٩٨) في ١٨ فبراير ١٩٤٣ جاء فيه (إن الدفاع عن السعودية أمر حيوي للدفاع عن الولايات المتحدة الأميركية) (أنظر: .1943, vol. IV, p.859 Foreign Relations of The US Records

ويأتي هذا التصريح بعد عامين على لقاء روزفلت مع الملك عبد العزيز في جدة، ثم توالت التصريحات المماثلة على لسان القادة الاميركيين مثل ترومان.

وقد لعبت الادارة الاميركية دوراً متميزاً في أدوار مختلفة من سنوات الحكم السعودي بشأن إقناع رجاله بالمبادىء السياسية الاميركية وكانت واشنطن تفيد دائماً من الاوضاع المضطربة وحالات القلق التي تعتري القادة السعوديين. فبعد بزوغ نجم مصر في العالم العربي عام ١٩٥٧ بشكل مثير للقلق، كانت الحكومة السعودية تراقب بحذر بالغ انعكاسات ذلك على أوضاعها الداخلية ومن إحتمالية اجتياح المد الناصري هذا البلد الذي كان مرشحاً للانكسار بفعل الخلافات المحتدمة داخل العائلة المالكة في فترة الملك سعود، مما أدى الى (اسراع السعودية في قبول مبدأ ايزنهاور وذلك أثناء زيارة الملك سعود للولايات المتحدة، إذ استطاع الاميركيون إقناع السعوديين بأن الأهداف المصرية تساعد الخطط السوفييتية في المنطقة وتشجع الشيوعيين العرب على تولي المراكز القيادية في أجهزة الاعلام وفي بعض المراكز الحساسة الأخرى، وأشاروا الى سوريا والأردن على وجه التحديد كمثال على النشاط الشيوعي العربي) (أنظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي ص ٧٦-٧٧).

وقد أفادت واشنطن من الاختلالات السياسية في المنطقة من أجل تعزيز وجودها داخل السعودية، حيث جددت في يونيو ١٩٥٥ الاتفاقية المتعلقة بقاعدة الظهران، والتزمت بموجبها بالاشراف على تكوين الجيش السعودي، كما التزمت بموجب اتفاقيات ١٩٥٢ بمشاريع التنمية في السعودية (خطوط السكة الحديدية، الزراعة)، اضافة الى التوقيع على اتفاقية أمنية دفاعية بين واشنطن والرياض.

إن الالتزام بالدفاع عن السعودية بوصفها مركزاً حيوياً للمصالح الاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط كان وراء تصدي واشنطن للتهديدات الاقليمية، وقد وظّفت الولايات المتحدة المخاطر السياسية التي واجهت السعودية في جني المزيد من المكاسب وفي تعميق وجودها السياسي والعسكري في المنطقة. ففي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وقع إنقلاب عبد الله السلال في اليمن الذي أطاح بالملكية ثم وصل الجيش المصري بعد بضعة أيام لتنتقل الثورة شمالاً عبر الحدود الى داخل السعودية، ووصلت أخبار عن فرار ثلاث من طواقم لطائرات السعودية الى مصر وانتشار أنباء عن خلافات داخل العائلة المالكة. وقد شكل الانقلاب تهديداً جدياً للسعودية واستقرارها، سيما بعد انعقاد التحالف الناصري الجمهوري اليمني، وقد زاد من مخاوف الرياض اعتراف واشنطن بنظام الحكم الجمهوري في اليمن، مما اضطر الامير فيصل الى السفر للولايات المتحدة للاستفسار عن حقيقة الموقف الاميركي وعلاقته بالاتفاقية الدفاعية عن المملكة. وكان فيصل (ولي العهد آنذاك) في أمريكا لحضور الدورة الخريفية للأمم المتحدة، كان ذلك ظاهراً الا أن الحقيقة هو للقاء الرئيس كندي حيث حصل على وعد سري من الاخير يضمن الدعم الأميركي لسيادة المملكة العربية السعودية بحسب مبدأ ايزنهاور (أنظر: روبرت ليسي، المملكة، ص ٢٦٢). وقد تم الاعلان عن هذا المبدأ في الخامس من يناير ١٩٥٧ في رسالة للكونجرس يتضمن: استخدام القوات المسلحة الأميركية من أجل الحفاظ على السيادة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لهذه البلاد. وقد وافق الملك سعود على هذا المبدأ خلال زيارته في نفس العام.

وبالفعل قامت الطائرات الاميركية بعروض جوية فوق جدة والرياض لتأكيد التضامن مع المملكة، وبذلك لم تجرؤ الطائرات المصرية (اليوشن) على التحليق صوب شمال السعودية التي تعرضت قبل تنفيذ الاميركيين وعدهم الى غارات جوية. وقد حاول رشاد فرعون إقناع فيصل بإتخاذ رد فعل تجاه الهجوم المصري على الشمال الا أنه بدا غير مكترث طالباً منه إبلاغ الامير سلطان أن يخبره عند وصول المصريين الى الرياض ولذلك لم يتحدث الا بعد وصول الاميركيين الى البلاد.



روزفلت: المتعهد الأول للدفاع عن السعودية

ويلزم الفات الانتباه الى أن الوجود العسكري والامني في السعودية وفي المنطقة بصورة عامة لم يأخذ شكله النهائي الا بعد الانسحاب البريطاني من الخليج في نهاية عام ١٩٧١، حيث بدأت الولايات المتحدة بملء الفراغ في المنطقة، وقد حدد جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط في حزيران ١٩٧٣ الاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسك وأكّد على (دعم جهود الأمن الجماعي لتحقيق الاستقرار ورعاية التنمية المنتظمة دون تدخل خارجي، وحل النزاعات الاقليمية وغيرها بين دول المنطقة وضمان استمرار امدادات النفط بأسعار معتدلة وكميات كافية لمواجهة احتياجات الولايات المتحدة وحلفائها وتعزيز المصالح المالية والتجارية) (أنظر: حسين آغا وآخرون في وثائق سلسلة الدراسات الاستراتيجية، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر - لندن ١٩٨٢، ص ١٥٠).

علــى أن الـولايــات المتـحـدة الــتـي ورثت الامبراطورية البريطانية في الخليج التزمت سياسة مختلفة بوحي من تجربتها في فيتنام التي دفعت في حربها أثماناً باهضة بشرية ومادية وسياسية. ولذلك أعلن ريتشارد نيكسون في مطلع عام ١٩٧١ مبدأ الحرب بالنيابة (War by Proxy) بعد الهزيمة الاميركية في فيتنام ومغزى المبدأ هو اسناد مسؤولية الحفاظ على المصالح الأميركية الى بعض القوى الاقليمية الرئيسية المرتبطة بالمصالح والسياسات الغربية في المنطقة عن طريق دعمها عسكرياً. مبدأ نيكسون عبّر عنه بـ (سياسة العمودين المتساندين) وهو توزيع عبء الدفاع عن الخليج بين ايران والسعودية. فعمدت الى تقوية إيران عسكرياً وجعلها أكبر قوة إقليمية في المنطقة وإزالة الخلافات بينها وبين السعودية والتنسيق مع القوى الاخرى (مصر واسرائيل). أما السعودية فدعمها كان على أساس النفوذ السياسي والمالي في الخليج والشرق الاوسط وشمال أفريقيا. ولكن مبدأ نيكسون تراجع مع بداية عام ١٩٧٣ وتحديداً بعد اعلان الحظر النفطي على الغرب وثم سقوط الشاه في ١٩٧٩ حيث بدأ الحديث يدور حول التدخل العسكري الاميركي عند الحاجة.

إن التحالف السعودي الاميركي أخذ شكلاً تصاعدياً منذ منتصف السبعينيات، وأصبح تحالفاً استراتيجياً صلباً، كما ينبيء عن ذلك التطور المتسارع والمتلاحق في اتفاقيات البلدين على مختلف الاصعدة. فمن خلال قراءة سريعة لتطور العلاقة بين البلدين يظهر أنه في الخامس من أبريل ١٩٧٤ أي بعد رفع الحظر النسبي عن تصدير البترول لأميركا، أجرت الحكومة الأميركية والسعودية محادثات بشأن تطوير التعاون الاقتصادي والعسكري. وفي ١٤ أبريل من نفس العام وقع الأمير عبد الله اتفاقية بقيمة ٣٣٥ مليون دولار مع السفير الاميركي في السعودية جيمس أكينز على مشروع تحديث الحرس الوطني. وكانت بعثة إدارة الدفاع الاميركي تدرس خلال ثلاثة شهور من ابريل ـ يونيو من نفس السنة احتياجات الدفاع السعودي والخروج بتوصيات لكل من الرياض وواشنطن. وفي الزيارة التي قام بها وزير الداخلية آنذاك فهد في الفترة ما بين ٦ ـ ٨ يونيو ١٩٧٤ لواشنطن تم توقيع اتفاقية موسعة للتعاون الاقتصادي والعسكري السعودي ـ الاميركي. وفي الرابع عشر من يونيو زار الرئيس نيكسون السعودية ضمن جولة له في الشرق الاوسط لتعزيز التعاون بين البلدين. وقد وقعت السعودية في هذا العام (١٩٧٤) اتفاقيات إتسمت بالطابع الأمني، رغم الجانب الاقتصادي القوي، فقد طلبت السعودية من الولايات المتحدة مساعدتها ضد التهديدات الاقليمية.

وفي ٩ يناير ١٩٧٥ وقّعت الولايات المتحدة عقداً بقيمة ٧٥٠ مليون دولار مع السعودية لبيعها ٦٠ طائرة من طراز ف ـ ٥ وفي التاسع من فبراير أعلنت شركة فانيل في لوس انجلس بعد حصولها على ٧٧ مليون دولار قيمة اتفاقية دفاعية وأنها ستستخدم ١٠ آلاف من المتطوعين في الحرب الفيتنامية لتدريب الحرس الوطني. وقد انسحب التعاون على المجال الامني الاستخباراتي، فمن



زيارة موسكو رسالة تنبيه لواشنطن

المعروف أن شعبة المخابرات العامة التي تولى رئاستها كمال أدهم ثم انتقلت في وقت لاحق الى الامير تركي الفيصل أنشئت سنة ١٩٦٣ بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الاميركية (سي آي أيه) والتي اعتبرت نسخة مصغرة من الوكالة، والشعبة تجمع بين المخابرات العسكرية والمدنية في الداخل والخارج.

وبعد تدفق أموال النفط عام ١٩٧٤ بدأت أكبر ٤٠٠ شركة أميركية وأكبر ٣٥ بنكاً أميركياً بالقدوم الى المملكة والحصول على عقود ببلايين الدولارات. وفي عام ١٩٨٣ كان في المملكة أكثر من ٨٠٠ شركة أميركية و ٣٠ ألف أميركي. (أنظر: Lindsey, Saudi Arabia, pp.325, 327).

**الرياض حائرة بين الاستمرار تحت ضغط واشنطن وابتزازها مقابل الحماية، أو البحث عن حليف آخر للخروج من شرنقة سبتمبر**

وقد نلحظ بأن التحالف الاستراتيجي بين واشنطن والرياض قد أتى ثماره في مجال انتاج وتسويق النفط، إذ كان ـ وما زال ـ قرار تخفيض الانتاج النفطي أو زيادته بهدف رفع الاسعار أو تخفيضها كان في أغلب الاحوال خاضعاً لمنطق التحالف الاستراتيجي بين الرياض وواشنطن، كما حصل في التسعينيات وفي العام الماضي حيث كانت السعودية تميل الى إسترضاء وواشنطن في قضية رفع سقف الانتاج من أجل المحافظة على معدل الاسعار، وكانت للولايات المتحدة أولوية من حيث كمية الانتاج والاسعار الخاصة التي تدنو عن معدلات الاسعار في السوق النفطية العالمية.

لقد طغى عنصر التحالفات الدولية فأصبح الاعتبار السياسي راجحاً على الاعتبار الاقتصادي الداخلي، فقد اعطت الحكومة السعودية وعداً لادارة بوش الأب بمضاعفة الانتاج من أجل زيادة المخزون النفطي الاميركي وتخفيض أسعار النفط. وقد ظل نصيب السعودية من الواردات من الولايات المتحدة ثابتاً تقريباً عند ٢٠ بالمئة. فمنذ إنشاء اللجنة المشتركة الأميركية ـ السعودية للتعاون الاقتصادي في يونيو ١٩٧٤ والسعودية تخضع تحت تأثير المشاريع الاقتصادية المقترحة من مؤسسات مالية ومعاهد اقتصادية واستشارية متخصصة اميركية والتي تؤكد فيها على مصالح الولايات المتحدة، فقد كان لمعهد سانفورد للابحاث دور أساسي في إعداد خطط التنمية والمشاريع الاقتصادية وكان مشرفاً على تصميم الخطة الخمسية الثالثة في السعودية.

وفي نفس العام وقع الامير فهد مع وزير الخارجية الاسبق هنري كيسنجر الاتفاقية التجارية والعسكرية، حيث فتحت الاتفاقية المجال أمام الولايات المتخدة لأن تحتل المركز الأول من حيث الدول المصدرة للسلاح والمعدات وبرامج التدريب والدفاع الى المملكة. فقد بلغت الاتفاقيات العسكرية بين السعودية والولايات المتحدة في الفترة ما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ ما مقداره ٣٤.٥ مليار دولار بالمقارنة مع ١.٢ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٧٢، فيما بلغ حجم مشتريات السعودية من السلاح الاميركي ما يقارب ٤٠ مليار دولار للسنوات من ١٩٧٢ ـ ١٩٨١.

وهكذا نجد بأن بنية التحالف بين واشنطن والرياض أصبحت شديدة الصلابة، وان واشنطن باتت ترى في السعودية القاعدة الكبرى التي منها يمكن إدارة الاوضاع السياسية والامنية في المنطقة. وبعد تفجر التظاهرات الشعبية في مدن ايران عام ١٩٧٨ وتالياً سقوط شاهنشاه وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام واقع بالغ الخطورة، وهذا ما ساعد على توفير المزيد من الحماية للعمود الثاني كي لا يواجه المصير ذاته. وفي تصريح للسناتور جورج باول بعد سقوط الشاه قائلاً (إذا ما أريد للخليج أن يحمى الآن، فإننا نحن الذين يجب أن نقوم بهذه التهمة، ولكي نفعل ذلك بفعالية كاملة فنحتاج الى تعاون السعوديين) أنظر (سارام شابان، الأمن في الخليج الفارسي، ص ٧٠ ـ ٧١). وفي تصريح لهنري كيسنجر لمجلة (إيكونوميست)

البريطانيا (نحن بحاجة الى وجود ملموس للقوة الاميركية في المحيط الهندي كتعويض جزئي عن القوة الايرانية المتضائلة) (خلود شاكر، السياسة الخارجية السعودية، ص ٨٦).

ولذلك، وبعد سقوط الشاه والاجتياح السوفيتي لأفغانستان صدر مبدأ كارتر والذي أكد فيه على فكرة التدخل العسكري الاميركي في الخليج والتي تمخّضت عن تشكيل (قوات التدخل السريع) أو (القيادة المركزية لاحقاً). وفي ٢٠ يناير ١٩٨٠ أعلن عن مبدأ كارترالذي أعطى للولايات المتحدة الحق في حماية النفط العربي من منابعه حتى مصابه ضد ما أسماه بـ (الخطر السوفييتي) (أنظر: جيفري ديكورد، نص مبدأ كارتر، ص ١٣). كما فرض مبدأ كارتر ضغطاً على دول الخليج للسيطرة على الاسعار والانتاج النفطي أو استخدام النفط كسلاح سياسي مما ستكون مبررات للتدخل العسكري في الخليج. كما وجّه المبدأ عناية بالتمردات والثورات المحتملة في الشرق الاوسط (ايران مثالاً) وأنه سيواجهها بقوة.

وفي مطلع عام ١٩٨١ دعى الرئيس الاميركي الاسبق رونالد ريغان الى سياسة جديدة عبّرت في (سياسات الاجماع الاستراتيجي) وضعت الخليج في قوس دفاعي يبدأ من تركيا وينتهي لعمان ماراً باسرائيل ومصر والسودان والصومال ثم يتداخل مع خط دفاعي آخر يعبر المحيط الهندي حتى باكستان ماراً بقاعدة (دييغو غارسيا) والجزء الأهم من هذا الخط هو شواطىء الخليج. وكان من أهداف هذه السياسة (إيجاد نوع من التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة من جهة وكل من مصر والسعودية واسرائيل من جهة أخرى، تتوزع الادوار والمهام: فالولايات المتحدة لمواجهة الاتحاد السوفييتي، والسعودية لضبط الاوضاع الداخلية في الجزيرة العربية ومصر واسرائيل لضمان الامن والاستقرار الاقليميين، ولا يمكن لهذا التعاون أن يشتد وتقوى مصداقيته الا إذا تعزز الوجود العسكري الاميركي في الخليج. (هيثم كيلاني، الاستراتيجية الاميركية في الجزيرة العربية ص ٥٤).

إن الاستراتيجيات الدفاعية الاميركية في الشرق الاوسط كانت قائمة على أساس أهداف محددة، ولاشك أن السعودية تحتل موقعاً مركزياً في تلك الاستراتيجيات من أجل تحقيق أهداف رئيسية منها: ضمان تدفق النفط، واقامة حلف اقتصادي يمكن الافادة منه كيما تزاول السعودية نفوذها في إجتماعات أوبك، اقامة علاقات عسكرية (وجود عسكري، قواعد، اتفاقيات أمنية ودفاعية)، الافادة من العوائد النفطية السعودية في عمليات الاستثمار والايداع داخل الولايات المتحدة لدعم الاقتصاد الاميركي وهكذا الممتلكات السعودية عن طريق الايداع والتي قدرت بنحو ١٦٠ مليار دولار حتى ما قبل أزمة الخليج الثانية.

لقد تبدّلت صورة التحالف الاستراتيجي بعض الشي عقب انهيار الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينات، إذ أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، فانعكس ذلك على شبكة تحالفاتها، حيث لم تعد واشنطن بحاجة الى الركون لحلفاء إقليميين من اجل مواجهة الخطر السوفييتي الذي تآكلت ذيوله في أفغانستان واضطر الى



أحداث سبتمبر تصوغ العلاقة بين واشنطن والرياض

التخلص من تركة ثقيلة منهكة، فيما كانت الولايات المتحدة تعقد اجتماعات مكثفة مع حلفائها الاوروبيين من أجل تشكيل جبهة موحدة لوراثة التركة السوفييتيه، ولاشك أن حرب الخليج الثانية قد منحت الولايات المتحدة فرصة سانحة كيما تعيد تشكيل تحالفها الاستراتيجي ليس مع السعودية فحسب بل مع دول المنطقة عموماً، التي وقعت اتفاقيات دفاعية ثنائية مع واشنطن بما أطاح بالاساس الذي قامت عليه فكرة مجلس التعاون الخليجي حيث بدأ النفوذ السياسي

**الرياض تسترضي واشنطن في مجال النفط وعقود السلاح من أجل الكف عن مخطط تغيير النظام السياسي أو حتى تطويره ديمقراطياً**

السعودي في دول مجلس التعاون يتقلص بوتيرة سريعة.

لقد شعرت السعودية بأن ثمة ما يتطلب تعديلاً في تحالفها الاستراتيجي مع واشنطن، فالاخيرة باتت تحمل أجندة سياسية مختلفة، وقد شكل موقف موسكو الايجابي إزاء السعودية إبان أزمة الخليج بداية مشجّعة للرياض كي تبدأ التفكير في تنويع الحلفاء. ففي في ١٧ سبتمبر ١٩٩٠ عادت العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وموسكو بعد قطيعة دامت حوالي نصف قرن من الزمن، وكان لدعم موسكو للقرارات الدولية ولواشنطن تحديداً وانتهاء الصراع بين القوتين الكبريين دور أساسي في فتح الطريق لعودة العلاقات بين موسكو والرياض.

لكن عودة العلاقات بين البلدين لم تكتسب أهمية كبيرة، وظلت مقتصرة على الشكل البروتوكولي الاعتيادي بين الدول، غير ان الزيارة التاريخية التي قام بها ولي العهد الامير عبد الله العام الماضي كانت ذات دلالة خاصة، فهي تأتي في سياق بناء شبكة تحالفات جديدة ومتنوعة أصبحت السعودية بحاجة لها من أجل فك الطوق المفروض عليها من الولايات المتحدة التي أصبحت القوة الدولية العظمى. لقد أعطت زيارة الامير عبد الله لموسكو إيحاءات معبّرة لواشنطن وللدول الغربية بأن السعودية ترغب الآن في تنويع مصادر تحالفاتها، الا أن الزيارة لم تتجاوز حد رسالة التنبيه لواشنطن من أجل تخفيف الضغوط التي تفرضها على الرياض، بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر وتشكّل طوق خانق من العداء ضد السعودية في أوروبا والولايات المتحدة.

وبالرغم من إطمئنان السعودية الى استمرار حاجة الولايات المتحدة لنفطها وكونها مازالت تمثل منطقة حيوية بالنسبة للمصالح القومية الاميركية، الا أنها في المقابل باتت تشعر بأن واشنطن تملك من أوراق الضغط عليها ما يكفي ان تدحض استعمال ورقة النفط ضدها.. ولذلك المفاضلة كانت تتراوح بين الاستمرار تحت ضغط الولايات المتحدة وابتزازها السياسي والاقتصادي في مقابل ضمان الحماية والدفاع عنها، أو البحث عن حليف آخر او مجموعة حلفاء اقليميين ودوليين من أجل الخرج من الشرنقة التي وضعتها فيها أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

لاشك أن الرياض ترقب بقلق بالغ تطورات الوضع في العراق، لأن نجاح تجربة الحكم تحت الاحتلال سيشجع الادارة الاميركية على المضي في تنفيذ مخططها الذي أعلنت عنه باسم الشرق الاوسط الكبير، والذي يتضمن تغييراً جوهرياً في الخارطة الجيوبوليتيكيه وربما قد تطير فيه رؤوس سياسية كبيرة. السعودية لم تعد أثيرة لدى واشنطن بالدرجة التي كانت عليها في السابق، وهي الآن تعيش حالة تجاذب معقدة في علاقتها مع واشنطن، بين استرضاء الاخيرة في مجال النفط وعقود السلاح من أجل الكف عن مخطط تغيير النظام السياسي أو حتى تطويره ديمقراطياً، وبين الخروج من التحالف بأقل الاضرار مع الاكتفاء بعلاقات متينة لا ترقى الى مستوى النفوذ والهيمنة.

الإرتكاس الدرامي بعد الحادي عشر من سبتمبر

# قراءة في مسيرة التحالفات الإقليمية

لقد تعلّم آل سعود من الصراعات القبلية في مرحلة إقامة الدولة كيفية التعاطي مع الصراعات الخارجية، وربما كانت تلك الصراعات التجربة الاولى التي تعلم منها آل سعود الممارسة السياسية، وفي كيفية استخدام المال في العلاقات الدبلوماسية في سبيل اقامة تحالف صلب. وبشكل عام كانت الصراعات الداخلية تجربة ثرية أفاد منها ال سعود في إدارة الشؤون السياسية على المستوين المحلي والخارجي، والاهم من ذلك كله صناعة شبكة تحالفات رصينة.

وقد إرتبطت بداية التحالفات الخارجية للسعودية بتشكل وزارة الخارجية التي يعود تاريخ نشأتها الى عام ١٩٣٠ حيث أنشىء في مكة المكرمة مكتب رسمي لادارة الشؤون الخارجية، بحسب الزركلي (الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، ص ٩٤). وقد تحوّل المكتب الى وزارة، وهي أول وزارة سعودية رسمية وعُيِّن فيصل وزيراً لها، حيث اتخذ الاخير قراراً بتطويرها وقد (كلفت الوزارة بعض المؤسسات الدولية المتخصصة لاعداد خطة لتطوير وتنظيم وزارة الخارجية على المدى القصير والمدى الطويل، وقامت هذه المؤسسات باعداد تقرير نهائي عن خطة تطوير التنظيم (انظر: د. محمد عمر مدني، تنظيم واختصاص وزارة الخارجية، مجلة الدبلوماسي، العدد الاول ١٩٨٠ ص ٥٤).

وكانت تلك بداية العمل الدبلوماسي للدولة السعودية، والتي أثمرت لاحقاً في إقامة علاقات سياسية حتى نهاية ١٩٤٨ مع ٢٦ دولة عربية وأجنبية، وبلغ عدد السفارات والمفوضيات والقنصليات الاجنبية في المملكة عام ١٩٥٠ نحو ٢١ ممثلية فيما بلغت عدد البعثات الدبلوماسية السعودية في الخارج حتى نهاية عام ١٩٥١ ما يصل الى ١٦ ممثلية، وقد كان عبد العزيز يعتمد الاتفاقيات الثنائية لحسم مشاكله مع دول الجوار والمشاكل السياسية.

وفي تتابع لتطور العمل الدبلوماسي السعودية، فقد ارتفع عدد السفارات السعودية وبعثاتها الدبلوماسية الى الدول الاجنبية الى أكثر من ٨٠ بعثة كما ارتفع عدد البعثات الدبلوماسية والسلك السياسي الاجنبي المعتمد لدى المملكة السعودية عام ١٩٨٥ الى ٩٤ بعثة دبلوماسية (د. القباع، السياسة الخارجية السعودية، ص ٢٠٠). الى جانب ذلك شاركت السعودية في تأسيس وعضوية عدد من المؤسسات الدولية والاقليمية من بينها هيئة الامم المتحدة، والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز وحتى مؤتمرات دولية مثل الحوار بين الشمال والجنوب، والتي كانت السعودية تستهدف تعزيز حضورها الدبلوماسي على المستوى الدولي وتأكيد تحالفاتها مع القوى والمؤسسات على الساحة الدولية.

لقد حاولت السعودية أن تعوّض ضعفها البنيوي من خلال ربط نفسها باتفاقيات استراتيجية مع الدول الكبرى وفي ضخ المال النفطي في برامج المساعدات الاقتصادية للدول الفقيرة. فمن القواعد المتبعة لدى القيادة السعودية أنها ترجِّح النفوذ على القيادة لعدم قدرتها وفقدانها لامكانيات عديدة منها: الشخصية الكاريزمية التي تؤهلها للقيادة الى جانب ضعف خبراتها في ميدان السياسة الخارجية، واهتمامها الشديد باستقرار أوضاعها الداخلية التي تجعلها تبتعد عن الاضواء وإثارة الحساسيات بصورة علنية، ورغبتها في تحقيق تحالفات سرية قائمة على قدرتها التمويلية والمساعدات الاقتصادية. ففي عام ١٩٧٧ قدمت السعودية ١٣ قرضاً الى ١١ بلداً نامياً، ثمانية منها بلدان عربية، كما قدَّمت السعودية عام ١٩٧٨ ثلاث مساعدات الى ثلاث دول تعتبر إستقرارها أساسياً لأمنها: تركيا واليمن الشمالي وباكستان. وفي مايو ١٩٧٩ قدّم صندوق التنمية منذ نشأته حتى مايو ١٩٧٩ ٥٨ قرضاً الى ٣٢ دولة بقيمة ٧.٦ مليار ريال سعودي، وشملت مصر وسوريا والسودان واليمن ودولاً أسلامية غير عربية. وكانت سياسة الاقراض السعودي تعتمد طريقة الجرعات لضرورة ابقاء التحالف والنفوذ فترة أطول، كما أن المساعدات السنوية كانت تتم عن طريق تجديد الطلب من هذه الدول المحتاجة، وهكذا الحال بالنسبة للمؤسسات السعودية الاخرى (وكالة النقد، بنك التنمية



عبد الناصر: مشروع قيادة العالم العربي

الاسلامي، صندوق التنمية الزراعية، صندوق المساعدات). كما قدمت السعودية قروضاً للمغرب حين توجه جيشها لزائير، وهبة للأردن حين قرر عام ١٩٥٧ ضرب التيار الناصري، و٥٠٠ مليون دولار لعمان لتنمية منطقة ظفار بعد السيطرة عليها وتحريرها من الجيوش الايرانية.

وفي الوقت نفسه سعت الى تحصين محيطها الاقليمي من خلال تأسيس إطارات تعاون مشترك مع الدول المجاورة والدخول في سلسلة إتفاقيات أمنية ودفاعية. فمن أجل مواجهة الاخطار الخارجية، كانت السعودية تجد ملجأها في تشكيل جبهة واسعة من الحلفاء الاقليميين والدوليين. وقد نجحت في ذلك، فقد شكّل الملك فيصل جبهة اسلامية عريضة ضد الناصرية والقومية والشيوعية التي باتت تهدد وحدة المملكة، وشكلت جبهة مشتركة مع الولايات المتحدة لمواجهة التهديد السوفييتي إبان الحرب الباردة والتي توِّجت في المشروع الجهادي الافغاني الذي ارتد عليها لاحقا.

وفي مواجهة الخطر الايراني بعد عام ١٩٧٩، شكلت السعودية أقوى جبهة من الحلفاء الاقليميين والدوليين، لجهة درء الاخطار القريبة منها، حيث وقعت السعودية إتفاقية أمنية مع البحرين في ٢٠ ديسمبر عام ١٩٨١ بعد محاولة انقلاب فاشلة في البحرين، كما وقّعت إتفاقية أمنية مع كل من قطر والامارات في ٢١ ديسمبر ١٩٨٢ ومع

عمان في ٢٣ فبراير ١٩٨٢. وسعت السعودية أن توقع إتفاقاً أمنياً مع الكويت ولكن بقيت الاخيرة متحفظة على هذا النوع من الاتفاقيات لما تنطوي عليه من مخاوف التدخل في الشؤون الداخلية من قبل الجارة الكبيرة. وكان الامير نايف ذكر في ختام زيارته للكويت في نهاية نوفمبر عام ١٩٨٠ بأن (أمن الكويت من أمن السعودية مما يتطلب وضع إتفاقية مشتركة للأمن الخليجي)(أنظر: جريدة السياسة الكويتية في ٢٧ نوفمبر ١٩٨٠). وكما هو معلوم فإن مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في فبراير ١٩٨١ قام على أساس دافع أمني، حيث الخطر الاقليمي بعد نشوب الحرب العراقية الايرانية، الذي يواجه مشيخات قبلية متجانسة. ومن الضروري الاشارة الى أن دول الخليج عموماً كان لديها مخاوف من تحول مجلس التعاون الى إطار محكوم بقاعدة الاخ الكبير.

في المقابل، تبدو صورة أخرى شديدة التأثير على السياسة السعودية، حيث كان للخلافات الاقليمية بين المملكة ودول الجوار إنعكاس خطيرعلى شبكة تحالفاتها الاقليمية، فهناك خلاف ديني وسياسي مع اليمن (مشاكل متعلقة بالحدود التي استمرت الى ما قبل عامين والخلاف المذهبي بين الوهابية والزيدية)، ومع عمان (مشكلة منطقة البريمي والخلاف المذهبي بين الوهابية والاباضية)، وقد أدى ذلك الى رفض السعودية الاعتراف بعضوية عمان في الجامعة العربية حتى سبتمبر عام ١٩٧١، والكويت (خلاف حدودي على المنطقة المحايدة)، والامارات (خلاف حدودي على منطقة البريمي، ولهذا السبب أيضاً رفضت السعودية عضويتها في الجامعة العربية حتى ديسمبر عام ١٩٧١ وكانت تقول (لا يمكن ان نعترف بهذه الدولة، قبل حل الصراع القائم بين المملكة العربية السعودية وبين أبوظبي على الحدود..)، قطر (خلاف حدودي وسياسي ومحاولة انقلاب وتدخل في الشؤون الداخلية). وبالرغم من أن البحرين حافظت على علاقات متميزة مع السعودية ونظراً لاعتمادها على المساعدات الاقتصادية السعودية الا أن علاقات البلدين شهدت تحولاً دراماتيكياً في الشهور الماضية عقب توقيع البحرين على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والتي أدت الى توتر في العلاقات بين البلدين ووقف المعونات السعودية.

على المستوى العربي، كانت لدى السعودية مشكلات حدودية مع العراق رغم وجود اتفاقية مايو ١٩٣٨ على ترسيم الحدود، ومن ثم مفاوضات مارس ١٩٧٥ وأبريل ١٩٧٦ بين الملك فهد والرئيس العراقي المخلوع صدام حسين في الجزائر، ولكن بقيت القضية الحدودية عالقة بين البلدين، وهكذا حول القسم الجنوبي من المملكة الاردنية، وهي المنطقة من العقبة ومعان والكرك ووادي سرحان وحتى مع ذروة العلاقات بين البلدين عام ١٩٦٥ بقيت المشكلة الحدودية عالقة.

من جهة ثانية، عارضت السعودية المشروع الوحدوي العربي، بل وحتى على مستوى الوحدة الثنائية بين مصر وسوريا أو الثلاثية بانضمام العراق اليهما، وكان الملك عبد العزيز قد عارض مشروع سوريا الكبرى او الهلال الخصيب الذي دعا اليه نوري السعيد لأن في نجاحه تهديداً لاستقرار المملكة. وفي المجمل، كانت السعودية تخشى من الاتحادات والكيانات الكبيرة ففي منتصف شهر يناير عام ١٩٤٧ قام ولي عهد الملك عبد العزيز وإبنه الامير سعود بزيارة لمدة شهر للولايات المتحدة وفي لقائه مع الرئيس ترومان عبَّر في محادثاته عن مخاوف السعودية من وقوف بريطانيا خلف خطة الملك عبد الله ـ ملك الاردن لاقامة سوريا العظمى. ثم أرسل الملك عبد العزيز برقية عاجلة الى واشنطن يذكر فيها بأنه حصل على معلومات مؤكدة تفيد بأن بريطانيا تخطط لتنصيب الملك عبد الله حاكماً على سوريا الكبرى وطالب الحكومة الاميركية بالتدخل السريع في القضية. وعاد الامير سعود بعد أن تلقى تطمينات من الادارة الاميركية بأن الولايات

**أحاطت السعودية نفسها بطوق حصين من التحالفات الاقليمية لمواجهة اخطار الخارج ولتعويض الضعف البنيوي في كيانها السياسي**

المتحدة ستدعم إستقلال وخصوصية الدول الاسيوية في هيئة الامم المتحدة في حال تعرضها لتهديدات خارجية عدوانية. كما قام الرئيس الاميركي بطلب السفير الاميركي (مسؤول الشؤون الخارجية) في لندن بأن يخبر بريطانيا بأن الولايات المتحدة قلقة بناء على التقارير التي وصلت اليها من العواصم الآسيوية بشأن مشاريع الملك عبد الله بإقامة سوريا العظمى وطالب بأن تفصح حكومة بريطانيا عن موقفها حيال هذه القضية.

وقد كانت المملكة تشعر بقلق بالغ إزاء اتساع المد القومي القادم من مصر مما جعلها تفكر في بديل إيديولوجي لسحب البساط من تحت عبد الناصر وقيادة التيار المحافظ في



الملك عبد الله: طموح الهاشميين هاجس سعودي

العالم العربي، وقد شجّعها على ذلك الولايات المتحدة حيث دعمت المملكة عدداً من الدول العربية والاسلامية للدخول في حلف اسلامي، كان الغرض منه إفشال النظام العربي، وهذا التحرك السعودي ساعده إستقرار الاحوال الداخلية للمملكة بعد فشل مصر في إحداث قلاقل في السعودية وانقسام الاسرة المالكة مستفيدة من الخلافات بين الامراء (سعود وفيصل والامراء الاحرار) نتيجة احتكار الموارد المالية من قبل سعود. ولكن وصول فيصل الى العرش بعد تنحية سعود بطريقة سلمية أعاد فيصل الثقة الى العائلة المالكة التي توحدت وراءه مما دفع بمشروع الحلف الاسلامي خطوات للامام. لقد تبنى الملك سعود استراتيجية تستند على تهدئة عبد الناصر بينما يتم تقوية البلاد داخلياً، وذلك بالاعتماد على الامداد المتواصل من الاسلحة الاميركية والتركيز على تطوير قوى الامن الداخلي.

ومن حصيلة قراءة مسيرة السياسة الخارجية السعودية على المستوى الاقليمي يمكن المجادلة بأن السعودية تعيش عقدة النشازية، فكانت تشعر بأنها غير منسجمة مع المحيط العربي العام، وازداد هذا الشعور بعد إنهيار الملكية في كل من مصر والعراق وليبيا ونظام المحافظين في سوريا واليمن، وكل ذلك بتأثير الراديكاليين العرب والعسكريين أيضاً، وكان لذلك تأثير على قرار السعودية بإضعاف دور العسكر والبحث عن حليف استراتيجي غربي لتعويض ضعف تحالفها العربي. بطبيعة الحال لقد خفف عامل الثروة النفطية كثيراً من نشازية السعودية، فقد وظّفت المال كيما يلعب دوراً فعّالاً في ردم الهوة بينها وبين المناوئين من الحكومات العربية.

فقد كان الوضع السياسي العربي في عهد الملك سعود شديد الاستقطاب، وكانت

السعودية في وضع لا تحسد عليه بسبب العزلة التي وضعها فيها عبد الناصر.. فقد تميزت هذه الحقبة بظهور حلف بغداد عام ١٩٥٥ ثم أعقبه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ثم اعلان مبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧ لملأ الفراغ الناشي عن انهيار القوتين العظميين آنذاك بريطانيا وفرنسا وبدء الحقبة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط، وقد أدى مبدأ إيزنهاور الى تدهور حاد في العلاقات السعودية المصرية وأزمة النظام اللبناني في عهد كميل شمعون عام ١٩٥٨ وسقوط النظام في العراق في نفس العام وقيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ وانفصال سوريا عام ١٩٦١ والانقسام العربي الى معسكرين: اشتراكي قومي ومحافظ، وقيام نظام جمهوري في اليمن، واستلام البعثيين السلطة في العراق وسوريا عام ١٩٦٣ وحرب التحرير الجزائرية.. هذه الاحداث دفعت الحكومة الى الانكماش واتخاذ الحيطة والحذر قبالة تلك التطورات الخطيرة والتي فرضت طوقاً شديداً على السعودية.

ولكن مع وصول الملك فيصل الى العرش عام ١٩٦٤ ثم سقوط الناصرية بعد هزيمة ٦٧ ثم رحيل عبد الناصر عام ١٩٧٠ بدأت بوادر انفراج في التحالفات السعودية الاقليمية، حيث برز نجم فيصل الماهر سياسياً. في واقع الأمر، أن عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ كان عاماً حاسماً بالنسبة للسعودية، حيث دخلت الاخيرة حقبة جديدة بوصول رئيس جديد لمصر انوار السادات وبقاء الملك حسين على العرش بعد فشل محاولة اسقاطه من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش مدعوماً من كتائب سورية.

فراغ القوة في المنطقة تم ملؤه بعد الانسحاب البريطاني من الخليج على الفور من قبل قوتين كبريين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وبينما حصل السوفييت على نفوذ في العراق قام أنور السادات بطرد المستشارين الروس من مصر، وقد حظيت مصر بإهتمام السعودية في حقبة ما بعد عبد الناصر، حيث قدّمت السعودية لها قروضاً بهدف التخلص من المستشارين السوفييت والابتعاد عن ليبيا القذافي.

ومنذ رحيل عبد الناصر دخلت السعودية كلاعب مركزي في السياسة العربية، وهذا ما جعل الموقف منها حاداً بين كاره لسياستها ووجودها وراغب في الحصول على جزء من ثروتها، وبحسب وليام كوانت فإن (السعوديين متورطون في تعقيدات السياسة العربية، ويمكن القول بأنه ما من حركة او حزب أو فصيل في العالم العربي لم يشهّر بالسعوديين أو أن يحاول الاطاحة بهم أو الحصول على دعمهم) وقد بقي هذا الموقف المزدوج سائداً حتى اليوم، فكثير من الذين يحنقون عليها ويتمنون زوالها يطمعون في الحصول على حصة من ثروتها.

وقد سميت فترة السبعينيات بـ (الحقبة السعودية) للدور الفاعل الذي لعبته المملكة على الصعيد العربي واتضح في دورها في الخلاف المصري ـ السوري بعد توقيع إتفاقية فك الارتباط الثاني، وفي الحرب الاهلية اللبنانية، وفي إثارة موضوع امن البحر الأحمر، وفي الأزمة بين شطري اليمن عام ١٩٧٨ وفي الأزمة بين الاردن وسوريا عام ١٩٨٠ وفي أزمة الصواريخ السورية في لبنان عام ١٩٨١. ومع ذلك لم يصدق عليها مسمى (الدولة القائدة) لافتقارها الى عوامل عديدة (مثل عدد السكان والتعليم والقاعدة الصناعية والتكنولوجية والقدرة العسكرية ونظام الحكم علاة على الرغبة في قيام الدور ووجود الدبلوماسية السياسية التي تمكن من القيام به) (أنظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي ص ١٩٤).

لقد كسرت السعودية في السبعينيات التقاليد السياسية العربية في التقدمية والوحدة والحرية، واستطاعت ان تخلط الاوراق الايديولوجية، وجاءت فترة الثمانينيات لتنهار التصنيفات القديمة على قاعدة ايديولوجية بين اليمين واليسار العربي،

**تعيش السعودية أسوأ مراحلها بعد خسارة شبكة تحالف صنعتها لعقود طويلة بمبالغ طائلة، ولم تحصل على سوى القليل منها في زمن الأزمات**

واستطاعت ان تفك الطوق المفروض عليها بفعل توجهها المحافظ، ونجحت في استمالة اليسار العربي المتشدد، واحتواء اليمين العربي عن طريق استعمال المال النفطي كسلاح فعال في الدبلوماسية السعودية على المستوى الاقليمي.

ولكن هذا التحالف العربي الذي صنعته في الثمانينات كشف عن نفسه في أزمة الخليج الثانية، حيث انقسم النظام الرسمي العربي على نفسه ووجدت السعودية نفسها امام تيار عربي معادٍ مما اضطرها لصناعة حلف بديل يضم سوريا ومصر، فيما كان الشارع العربي يغلي بالعداء ضدها بفعل تحالفها مع الولايات المتحدة.. وفي الواقع ان بداية التسعينيات شكلت بداية إنهيار التحالفات



نوري السعيد: حلف بغداد وزعامة جديدة

القديمة، ونقطة تحول دراماتيكية في السياسة الخارجية السعودية. فقد بدأ الحلفاء القدامى يبحثون عن الاقوياء وفي صناعة تحالفات مؤسسة على المصالح.. وكانت دول الخليج أول من بدأ خطوة تفتيت التحالف الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون عن طريق التوقيع على اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة.

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ لتعيد السعودية الى نقطة الصفر، حيث انهار نظام التحالف الاقليمي من القواعد، وبدأت السعودية ترتد الى داخلها بفعل الضربات المتتالية التي تلقتها بفعل عامل العنف الذي بدأ بالانتشار بطريقة مخيفة في بقع عديدة من العالم والذي شمل الدول المجاورة. ولا يمكن إغفال ضعف العامل الاقتصادي في التراجع الحاد في السياسة الخارجية السعودية، حيث لم تعد الاخيرة قادرة على ضخ المزيد من المال في مشروعات التحالف بفعل الازمة الاقتصادية الحادة في الداخل.

وكحاصل نهائي، فإن السعودية تعيش في الوقت الراهن أسوأ مراحلها من حيث خسارتها لأكبر شبكة تحالف صنعتها لعقود طويلة ودفعت فيها مئات المليارات من الدولارات، ولم تحصل على سوى القليل منها في زمن الأزمات. ويظل السؤال: هل يمكن لها أن تعيد بناء تحالفاتها الاقليمية على أسس جديدة، وهل هي قادرة على لعب دور القطب في السياسة العربية بعد الآن.. اسئلة مشروعة ولكن المستقبل لا ينبيء عن حدث غير عادي.

## ما بعد نصف الإنتخابات البلدية

# (المخلّدون) في السلطة وفوائد مجلس الشورى المعيّن

لا نريد أن ندخل في الجدل الدائر بين مؤيدي الحكومة وبين طلاب الإصلاح حول أيّهما أفضل: أن ينتخب الشعب ممثليه في مجلس الشورى، أم أن تقوم العائلة المالكة بالإنتخاب نيابة عن الشعب (أي تعيّنهم). فهذا الجدل عقيم لا فائدة منه؛ وهو جدل مفتعل من أساسه ولا يقوم على مقارنة منطقية أو أسس يحتكم إليها؛ وهو جدل قد تمّ تجاوزه لدى بعض الأمم منذ قرون ولا نقول عقود، مثلما تجاوزه جيراننا الخليجيون والعرب والمسلمون، سواء على أرضية الفهم الديني أو الممارسة الواقعية. أيضاً فإن هذا الجدل قد أضعفته العائلة المالكة نفسها حين أقرّت بوسيلة الإنتخاب ـ الجزئي ولو على مضض في الإنتخابات البلدية، وبالتالي فإن مبررات عدم القبول بالإنتخابات في مجلس الشورى يعدّ أمراً غريباً.

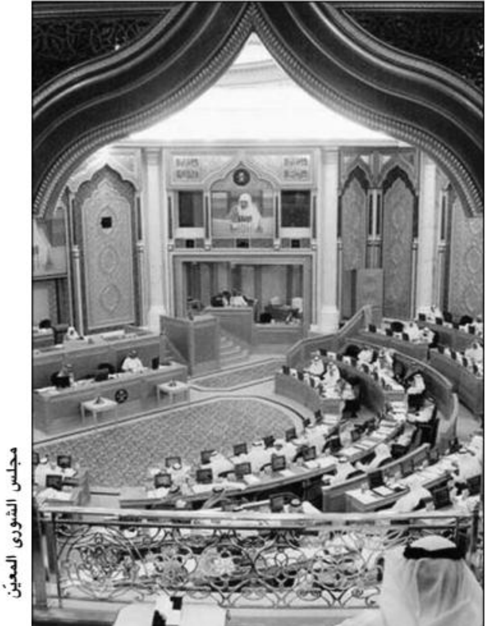
إن المفاضلة بين التعيين والإنتخاب، هي مفاضلة بين قيم الحرية والإستبداد، وهي مفاضلة بين ممثلي الشعب، وممثلي الحاكم، وهي مفاضلة في الأهداف بين إرضاء الحاكم وإرضاء الشعب ومراعاة مصالحه وتلبية طموحاته وتطلعاته. وفي الغالب فإن الطعن في أهلية الشعب بملايينه في اختيار الأصلح بين ممثليه، يقتضي الطعن بالضرورة في الأقلية التي لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة والتي ترى أنها أقدر على تشخيص المصلحة وعلى الإختيار وعلى تمثيل المصالح العامة. وإذا كان الجدل يدور حول أن الناس لن ينتخبوا الأصلح، بل الأقرب الى العشيرة والمذهب والمنطقة، فإن هذا ما تفعله العائلة المالكة نفسها، فهي لم تختر الأصلح بل الأقرب الى خلفيتها المذهبية والمناطقية، مع خلل شديد في التمييز بين شرائح المجتمع.

إن عودة الجدل حول التعيين والإنتخاب ـ كما قلنا ـ مفتعل ولا قيمة كبيرة له، وقد فجّره من جديد تصريح الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي، والذي أكد فيه أن الحكومة بصدد زيادة أعضاء مجلس الشورى الى ١٥٠ عضواً، وزعم بأن كل قبائل المنطقة ستمثل فيه! وكأنه هنا أراد أن يصفع المدافعين عن وجهة نظر الحكومة بالتأكيد على أن آل سعود لم يكونوا ليختاروا أفضل ممن يختارهم الناس. فهو يقول: لن نسمح لكم بانتخاب ممثليكم القبليين، بل نحن أعرف بشؤون قبائلكم منكم، وسنختار من بينكم من يمثلكم!

ترى أي وجه إيجابي بقي لمقولة التعيين؟

ولماذا الإصرار على التعيين في وقت تحبو فيه الحكومة حبواً باتجاه نصف الإنتخابات البلدية التي بدأت في المنطقة الوسطى وستستكمل في باقي مناطق المملكة خلال الأشهر القادمة؟

فإن كان التعيين أفضل، فليستمر آل سعود في برنامجهم بتعيين (كل) أعضاء المجالس البلدية. وإن كان الإنتخاب هو الوسيلة الفضلى من أجل زيادة المشاركة الشعبية، وهي النغمة التي يرددها الإعلام السعودي، فلماذا لا ينطبق الأمر على مجلس الشورى، المهتم بالأبعاد السياسية، والأكثر خطورة في تقرير مصير الوطن وتمثيل إرادة شعبه.



مجلس الشورى المعيّن

وإن كان الأمراء ـ كما يزعمون ـ يرون الشعب غير مهيّأ بما فيه الكفاية، وبالتالي فإن الوسيلتين (التعيين والإنتخاب) ستستخدمان لأجل قصير أو طويل، كما فعلوا في الإنتخابات البلدية، فلماذا لم يبدأوا بنصف مجلس شورى منتخب، بدل أن يظهر علينا المسؤولون فيقرروا زيادة أعضاء مجلس الشورى (بالتعيين)؟

واضح هنا أن الذرائع الحكومية تتساقط، فالهدف الأبعد هو تأجيل مساهمة الشعب في صناعة القرار السياسي، وإبقاء السلطة كاملة بيد حفنة من الأمراء يقررون مصير بلد كامل. ولما كان الضغط الداخلي والخارجي شديداً، فإن العائلة المالكة تحاول ما وسعها المحاولة وضع المصدّات الفكرية والقانونية أمام زيادة المشاركة الشعبية التي تعهدت تلك العائلة لواشنطن بتوسيعها، ولكن هذه الأخيرة ـ وحسب دعوات بوش الأخيرة ـ لاتزال تضغط من أجل ذلك، على اعتبار أن الإصلاح السعودي لم يعد اليوم مسألة محليّة فحسب، بل مسألة أمنيّة أميركية. فأجواء العنف السعودي المتزايد والمنتشر في كل الدنيا سببه غياب الإصلاحات وغياب دور الشعب عن صناعة القرار.

ولأن الإصلاحيين في المملكة يعلمون بأن الهدف النهائي للعائلة المالكة هو الإلتفاف على الإصلاحات، فإنهم لم يروا في الإنتخابات البلدية سوى تضليل مقصود وتشويش للرأي العام المحلي، ومجرد ماكياج باهت وسيء لتحسين وجه العائلة المالكة القبيح في الخارج.

ولأن الإصلاحيين يدركون بأن العائلة المالكة تميل الى التعيين، ولن تتنازل عنه في المدى القريب، خاصة في مجلس الشورى، لهذا اقترح بعضهم إيجاد نظام تمثيلي في المملكة من مجلسين: مجلس بالتعيين، على غرار التجربة البريطانية (مجلس اللوردات) والتي استنسختها الى حد ما الأردن والبحرين، ومجلس بالإنتخاب تكون له كامل الصلاحيات

التي يتمتع بها أي برلمان آخر.

بيد أن العائلة المالكة لا تريد أن تقول ماذا ستفعل في المستقبل.

هل هي بصدد (سلسلة إصلاحات) تبدأ بمجالس البلديات، وتنتهي بإصلاح سياسي شامل يشمل في النهاية انتخاب مجلس الشورى ومشاركة المرأة فيه كعضو كامل الحقوق، أم أن ما يجري اليوم من انتخابات مجرد حلقة منفصلة أملتها الظروف، وليست ضمن مشروع أكبر؟

يبدو أن العائلة المالكة ـ ولأنها لا تريد الإصلاح من أساسه ـ لن تكشف عن نواياها؛ لا تريد أن تتورط في وعود تلزمها بإصلاح مجلس الشورى، وحتى الآن لم يقل مسؤول سعودي واحد فضلا عن أمير كبير بأن الحكومة تضع ضمن أجندتها ـ بعيدة أو قصيرة المدى ـ تأسيس برلمان منتخب، او نصف منتخب؛ ولا تريد أن توضح ما إذا كانت بصدد وضع دستور للبلاد، فهي مصممة على التمسك بمزاعمها الفضفاضة بأنها تحكم بالشريعة، شريعة الهوى والغلبة والإستئثار؛ وتشير الممارسات الحكومية الى أنها تميل بشكل كبير الى إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، دون إغلاق الباب كاملاً، ودون تحطيم الآمال المتوقعة منها داخلياً وخارجيا. فحسب تلك الضغوط وحجمها ستكون استجابة العائلة المالكة لها.

بمعنى أن من يحرّك عجلة الإصلاح السياسي في المملكة، ليست هي الإرادة الذاتية الملكية أو الأميرية، بل هي إرادة الشعب، وإرادة الحليف الأميركي. اما العائلة المالكة فهي بصدد الممانعة والمقاومة لكل الضغوط، اللهم إلا إذا كانت شديدة، فحينها ستنفّس عنها ـ بعد عمر طويل ـ بصورة من الصور. فاليوم هناك نصف انتخابات بلدية، وربما بعد أربع أو ثمان سنوات، وإذا ما استمرت الضغوط، ستجعل الإنتخابات البلدية كاملة بدون تعيين، وربما بعدها ببضع سنوات ستشرك المرأة في انتخاب المجالس البلدية دون أن يحق لها الترشح، وبعدها بسنوات أخرى، ستسمح لهن بالترشح. فإذا انتهى كل هذا، يمكن حينئذ أن تبدأ بالدستور أو بمجلس الشورى، فتقطع الزمن من جديد، كأن تبدأ الأمور بتعيين نصف أعضاء مجلس الشورى، ثم بعد دورتين أو ثلاث يكون كامل الإنتخاب، ثم بعدها يأتي دور المرأة.. الخ.

هذا مع افتراض أن هناك ضغوطاً مستمرة، وإلا فبدونها لن يتحقق شيء!

إنه تقطيع الزمن أو تقطيره، وهذا يعني أن الإصلاح يحتاج الى أربعين أو خمسين سنة قادمة! والأمراء يتحركون ويبنون سياساتهم على أساس أنهم (مخلّدون) في السلطة، وعلى أساس أن الشعب مجرد كتلة جامدة لا حراك فيها وستبقى كذلك الى الأبد، وكذلك على أساس أن لدى صانع القرار السعودي الفسحة المالية



الإنتخابات البلدية: الجمع بين التعيين والإنتخاب

والشرعية والدعم الدولي لكي يديم استبداده وطغيانه.

إن الفلسفة السياسية السائدة لدى النخبة الحاكمة تتبنّى وجهة نظر تصادمية مع الإصلاح السياسي ومفاهيمه، أي أنها لا ترى فيه حلا لمشكلها الإقتصادي والأمني والسياسي، بل هو ـ من وجهة نظر تلك النخبة ـ أمر دخيل يزيد من تلك المشاكل بدل أن يكون

**مجلس شورى قوي خير للعائلة من مجلس معيّن، فالأخير يزيد من نقمة الشارع عليها بما يعجل بحتفها**

عامل تصحيح لها. إن الإصلاحات نقيض ـ بهذا المعنى ـ للسلطة، ولا يعمل على ديمومتها. وهذا الفهم الخاطئ والمشوش هو الذي يؤدي الى استمرار الأزمة وتفجر العنف، كنتيجة لذلك الفهم المعوّج.

إن مجلس شورى قوي، ينظر إليه من قبل الأمراء على أنه خطر حقيقي من جهة تفتيت سلطة العائلة المالكة أو إضعافها؛ والصحيح أن وجود مجلس شورى منتخب قوي أفضل لتلك العائلة من مجلس صوري معيّن. فمن جهة، إن الزمن لا يسير باتجاه احتكار كلي للسلطة بيد عائلة واحدة؛ لقد مضى هذا الزمن وإن كانت الممارسة لم تنته. لم يعد مستساغاً اليوم لا في المملكة ولا في أي بقعة في العالم أن تحتكر السلطة والثروة على النحو المقزّز الذي نراه في المملكة؛ فالأجيال الجديدة تبنّت مفاهيم أخرى لا يسع المنظومة الفكرية التقليدية إلا الإنحناء أمامها. إن اتجاه العالم بأسره سياسيا ومفهومياً يسير بعكس ما تتبناه العائلة المالكة من أفكار ومفاهيم ديناصورية منقرضة أو شارفت على الإنقراض. وعلى هذا الأساس فمن صالح العائلة المالكة ان تبادر ـ حتى من دون ضغط ـ الى تقديم تنازلات اليوم قبل أن تجبر عليها غداً، وأن تغير من سلوك أفرادها وممارستهم للسلطة. فهذا لو وقع سيديم حكمها، بدل أن ينقضه، أما الإصرار على الإستمرار في سياسة الإحتكار الشامل للسلطة والثروة، فإنه سيعجّل من حتفها. لن تخسر العائلة المالكة كثيراً حين تتنازل عن ربع سلطتها ـ مثلاً ـ ولكنها إن تأخرت وتنازلت تحت الضغط فإن الربع لن يكون كافياً، بل سيكون التنازل مبرراً ودافعاً للطلب بتنازلات أخرى.

ومن جهة ثانية، إن مجلس شورى حقيقي في المملكة يحلّ عدداً من المعضلات المزمنة في الدولة لم تستطع العائلة المالكة حلها؛ كالعنف وعدم الإستقرار السياسي والأمني وتفشي الفساد وتحلل الدولة المؤدي الى تقسيمها، وعجز الدولة عن الإيفاء بواجباتها تجاه مواطنيها. لا شك أن وجود مجلس شورى صوري لا يحل هذه المشاكل، وفي الحقيقة فإن وجوده يعزّزها، كما هو واضح، وإن غياب التمثيل الشعبي مع تفاقم المشاكل يزيد النقمة على المجلس المعيّن وعلى صانعيه وعلى سياساتهم. لذلك لا تعدم أن تجد من يطالب بحلّ المجلس، فعدمه خير من وجوده، لا من جهة فشله في أداء مهماته التي يفترض أن يقوم بها البرلمان الحقيقي فحسب، بل لأنه لم يعد يفيد الحاكم حتى من جهة اعتباره أداة تضليل العامّة، ولا موْجلا للإصلاح الحقيقي، ولا هو بالمجلس الذي تستطيع الحكومة السعودية تسويقه لدى حلفائها في الغرب.



## إهتزاز نظام العائلة المالكة

# (شيخ القبيلة) الغائب

تصنّف السعودية بوصفها ملكية مطلقة، يضطلع فيها الملك بدور الحاكم والمالك، ويجمع بيده سلطات الحكم، وإليه تعود أمور الدولة جميعاً، فهو يصدر القرارات ويصادق على القوانين والانظمة، وهو القاضي الاعلى الذي يشرف على جميع الاحكام وهو يعين الوزراء ووكلاء الوزارات وقادة الجيش ورؤوساء القضاء وأمراء المناطق واعضاء مجلسي المناطق والشورى، وهو يقيلهم، وهم جميعاً مسؤولون أمامه عن جميع أعمالهم، ولا يتم تنفيذ السياسات والقرارات المهمة والمصيرية الادنى والاعلى منها من حيث الاهمية الا بأمر منه.. وعلاوة على ذلك فهو يمارس دور شيخ القبيلة داخل العائلة المالكة، الذي يمثل رمزها المعنوي، وناظم أمرها، ووحدتها، وتماسكها.

وفوق هذا الرأي يمكن القول بأن المملكة محكومة بنظام عشائري، لأن الأقدر والأقوى هو الذي يحكم في العشيرة بينما يحتفظ كبار السن في العائلة أو العشيرة بسلطة رمزية ومعنوية. فالملك يمثل القوة الضابطة للتوازن الداخلي في العائلة المالكة، وصاحب الكلمة الفصل في حسم الخلافات التي تنشب بين أجنحة الحكم. وقد أسس الملك عبد العزيز بوحي من تجربته الفريدة في إدارة شؤون الدولة بطريقة انفرادية تقليداً داخل العائلة المالكة يمنح بموجبه من يتولى العرش سلطة معنوية وادارية مطلقة. وبطبيعة الحال، فإن هذا التقليد يتوقف أيضاً على الخصائص الذاتية للملك. ففي بعض الاحيان، كان الملك قادراً على تحقيق التوازن داخل نظام الحكم كونه يتمتع بصلاحيات مطلقة، وفي الوقت نفسه يحظى بقوة معنوية داخل العائلة المالكة، هذا لا يلغي ما جرى لموقع الملك من تراخي في سلطته وصلاحياته، فبينما كان الملك عبد العزيز وفيصل يمثلان الحكم المطلق، إذ كانا يمسكان بكافة السلطات، فإن سعود وخالد واجها مشاكل صعبة، فقد كان الملك سعود يعاني من المرض، والافراط في حياة البذخ، فيما كان الملك خالد يعاني المرض، وضعف الخبرة السياسية، والتي تمنعه من التدخل في الحكم.

وفي ضوء التجربة التأسيسية للدولة، فقد كانت السعودية في عهد الملك عبد العزيز وحتى وفاته ١٩٥٣ ملكية مطلقة. فبعد خمسين سنة من حكمه، أي منذ دخوله الرياض واحتلالها عام ١٩٠٢ وافق الملك عبد العزيز وقبل بضعة أسابيع من وفاته على إنشاء مجلس الوزراء عام ١٩٥٣ بهدف إشراك أبنائه في السلطة. وبفعل التنافس الحاد بين أبنائه على السلطة، جعل الملك عبد العزيز من أبنائه البالغ عددهم ٣٧ إبناً وأشقائه العشرة حلفاً له في قبالة المنافسين غير الاشقاء.

**أسس إبن سعود تقليداً يمنح بموجبه من يتولى العرش سلطة معنوية وادارية مطلقة**

ومن الناحية التاريخية، فإن المملكة السعودية مرّت بمرحلتين: الاولى مرحلة عبد العزيز وكان فيها ملكاً مطلقاً بالفعل ومسؤول أمام نفسه فقط رغم حاجته لولاء الزعامات القبلية خارج عائلته. فالملك عبد العزيز هو الذي قرر اقامة العلاقة مع الانجليز وهو الذي قرر قطعها وربطها بالاميركيين عبر الاتفاقيات النفطية، وهو الذي كان يدير السياسة الخارجية ويملي البرقيات وهو الذي كان يلقي على إبنه فيصل الموكل بادارة السياسة الخارجية ما يجب ان يصرح به وما يقال في مؤتمر لندن حول فلسطين عام ١٩٣٨ ويملي على موفده في الجامعة العربية موقفه من القضايا المطروحة.

والمرحلة الثانية هي مرحلة التأسيس الاداري للدولة حيث كان الملك رغم تمتعه بصلاحيات واسعة ومطلقة غالباً الا أنه كان مضطراً الى تنظيم جهاز الدولة إضافة الى حاجته لتحقيق التوافق الداخلي للعائلة المالكة سيما المتعلق منها بالقضايا الهامة والمصيرية.



عبد العزيز: الملك المطلق

ويقدر عدد أفراد العائلة المالكة مابين ٧٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠ آلاف فرداً يهيمن كبار الامراء على سلطات الحكم المركزية والاقليمية فيما يحتل الأمراء الصغار المراتب العليا في الخدمة المدنية والمؤسسات والهيئات الحكومية والقوات المسلحة والاعمال الخاصة الكبيرة. إن حجم العائلة وانتشارها يشكل دفاعاً قوياً عن نظام الحكم، وأفراد العائلة المنبثون في الجهاز الاداري للدولة هم مصدر هام للمعلومات عن كل ما يجري ولكن تبقى مسألة وحدة القبيلة مشوبة بالضعف كلما توزعت النزعات والطموحات داخل فروع القبيلة وأجنحتها والأمراء الصغار (إن زيادة الحجم تضعف من النفحة (السحرية) للملكية، وتخفض مكانة العائلة المالكة الى مجرد طبقة ممتازة أو طائفة تخلد نفسها بحظر جائر على الزواج من العامة لا سيما بالنسبة للاناث منها) على حد نداف سافران.

إن توارث المواقع الحساسة لنظام الحكم موضع تنافس وصراع في أوساط اجنحة

القبيلة، رغم الشعور العام داخل العائلة المالكة بأن الوحدة هي الضمان الوحيد لبقائهم، الا أن التجارب التي شهدتها البلاد أثبتت وجود نزعات داخلية وصراعات على الحكم بين الافراد تتجاوز ذلك الشعورالعام، كما ظهر بجلاء في تجربة الامراء الاحرار في بداية الستينيات، وتجربة سعود بعد عزله وقيادته جبهة معارضة من مصر ضد أخيه فيصل واغتيال الأخير من قبل أحد اعضاء الاسرة المالكة، وهكذا الصراعات الخفية بين الاجنحة الكبيرة داخل العائلة المالكة.

لا ريب أن حاسة البقاء قد أدّت بالعائلة المالكة الى استئصال الأمراء عديمي القدرة من تشكيلة السلطة وصرفهم الى مواقع البحث عن الثروة الأقل شأناً، حسب وليام كوانت. فهناك رغبة جامحة لدى الجناح السديري مثلاً الى تقليص نفوذ ولي العهد الامير عبد الله قبل تتويجه رسمياً ملكاً للبلاد بعد الملك فهد، تماماً كما هي رغبة الامراء في تعزيز مراكزهم عن طريق تسليم أبنائهم مناصب عليا في الوزارات الحساسة وخصوصاً الدفاع والداخلية، وهناك رغبة أيضاً للتخلص من بعض الامراء المشاغبين أو تقليص صلاحياتهم، فمن المعروف ان الملك فهد وأخوته يميلون الى عزل سعود الفيصل عن وزارة الخارجية وتعيين بندر مكانه.

وعلى أية حال، فثمة إرادة جماعية داخل العائلة المالكة على إبقاء مسألة السلطة سرية للغاية، لا يجوز لغير أبناء العائلة الاطلاع عليه. يقول وليام كوانت (إن القناع المسدل على مجموعة العمل داخل الاسرة السعودية نادراً ما يُرفع ويُنظر الى من يريد إختراق هذا الستار بأنه عدو. ببساطة فإن القادة السعوديين، يرون أنه ليس من شأن أحد أن يعرف كيفية إتخاذ القرارات حيث أنه يعتبر شأناً عائلياً). فالحكومة في نظر العائلة المالكة هي شأن عائلي، وهي حكومة فريدة من نوعها في السعودية.. هي ديكتاتورية فريدة حيث تهيمن العائلة بصورة كاملة على الدين والدولة والمسجد والحكم، فهي تستنكر الحريات الشخصية الممنوحة من قبل الديمقراطيات الغربية..

### أبناء عبد العزيز هم مجلس العائلة

ليس مجلس العائلة سوى الاطار الجامع الذي ينضوي تحته أبناء المؤسس الملك عبد العزيز، وفيه يتم تداول القضايا المصيرية المرتبطة بسلطة العائلة المالكة، وهكذا تسوية المشكلات بين أفراد الاسرة. وفي الغالب يكون الملك رئيس المجلس حيث يحظى بسلطة أبوية وهيبة وسط أفراد العائلة، ويمارس دور زعيم العشيرة الذي لا يسبقه أحد بالقول وهم لأمره متبعون، فإذا تحدث لاذ الجميع بالصمت، واذا صمت لا يعدوه أحد بالكلام الا بعد الاستئذان منه.

فالعائلة المالكة تعقد إجتماعاتها المنتظمة خارج البروتوكولات الرسمية وبعيداً عن الاضواء ووسائل الاعلام، لأنها من الشؤون السرية التي لا يسمح لأحد الاطلاع عليها. وغالباً ما يحضر كبار الامراء من أبناء الملك عبد العزيز الذين يعوّل عليهم في الرأي وصناعة القرار، فيما يتولى بعضهم دور المنسّق بين اعضاء المجلس، وقد يكون لأحدهم سلطة معنوية خاصة لتسوية الخلافات بينهم.

وتقسّم العائلة المالكة الى عدة أقسام:

١ ـ السديريون السبعة: أبناء حصة بنت السديري (فهد، سلطان، سلمان، نايف، تركي، عبد الرحمن، أحمد).

**الاجماع داخل العائلة المالكة على الالتزام بوحدتها الداخلية قد ينفرط بغياب شيخ القبيلة (فهد) وحين تأخذ الاختلافات أشكالاً تحزبية**

٢ ـ ثلاثة أشقاء لأم سديرية: سعد، مساعد، عبد المحسن.

٣ ـ الأمراء الأحرار: (أشقاء ثلاثة): طلال، بدر، نواف وهم مبعدون عن الحكم.

٤ ـ أبناء الملك سعود (٤٠ إبناً): وهم يتحملون تبعات والدهم.

٥ ـ أبناء الملك فيصل: سعود (الخارجية)، خالد (حاكم عسير)، تركي (رئيس الاستخبارات سابقاً وسفير السعودية في لندن حالياً)، محمد (تاجر أعمال)، وعبد الله (شاعر وتاجر).

٦ ـ عبد الله، وليس له تجمع ولكنه ممثل عن قبيلة شمر القوية ولها تجارب مشهورة مع نظام آل سعود.



صلاحيات مطلقة وشخصية هزيلة

٧ ـ أبناء السديريين السبعة: (أبناء فهد)، (أبناء سلطان)، (أبناء سلمان)، (أبناء نايف)..

٨ ـ أبناء عبد الله وهم يعملون تحت مظلة والدهم داخل جهاز الحرس الوطني ويضطلعون بأدوار استشارية في جناح والدهم.

ومن أجل فهم طبيعة العلاقة بين هذه الاقسام، يذكر سعيد الغامدي في (البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية ص ١٤٠ ـ ١٤١) ما نصه: (ليس هناك فروقاً واضحة في العلاقة بين الابناء (الاخوة) الاشقاء وغير الاشقاء في حياة الأب (لأن رب العائلة لا يسمح بظهور هذه الفوارق) وبعد وفاة الأب نلاحظ (أن الاشقاء ينحازون مع بعضهم البعض بينما يبقى غير الاشقاء في طرف آخر)، والسبب في ذلك أن (مجموعة الاشقاء بحكم شعورهم بأنهم من بطن واحدة ورضوا من ثدي واحد تنشأ بينهم علاقة أقوى..) الا أن هذه العلاقة مهما تطورت فإن ذلك لا يعني انفصام العلاقة بين الاخوة الاشقاء وغير الاشقاء بل إن الطرفين يحاولات الابقاء على هذه العلاقة وحصر الخلاف القائم داخل نطاق العائلة).

وعلى أية حال، فإن ظهور التشققات في بنية العائلة المالكة فرضت وبالحاح شديد الحاجة الى وجود شخصية قيادية مؤهلة لاستيعاب النزوعات المتباينة داخل العائلة وفي الوقت نفسه إدارة الصراع في داخلها بطريقة تفضي الى الانسجام داخل السلطة.

إن دور شيخ القبيلة خطير كونه يحفظ توازن القبيلة وتماسكها ويحسم نزاعاتها كما فعل عبد العزيز (شيخ آل سعود)، وبعد موته حدث فراغ قيادي حقيقي حيث لم يكن هناك شيخ لقبيلة آل سعود يمكن أن يتولى دور أبيه ولذلك حدثت اضطرابات ونزاعات داخل القبيلة ولم تهدأ الا بعد اقالة سعود واعتلاء فيصل العرش الذي سار على منوال أبيه وتمكن من تولي دور (شيخ القبيلة).

فقد كان دور الملك عبد العزيز الضابط لتماسك الدولة والقبيلة الحاكمة مصيرياً، إذ لم يكن تصور غيابه عن المسرح السياسي سيبقي على تلاحم ووحدة الدولة. كتب نائب القنصل الاميركي في عدن عام ١٩٣٢ الى وزير خارجيته وكان يتابع التطورات السياسية في الجزيرة العربية بأن المملكة ليس مقدّراً لها أن تعيش بعد مؤسسها فحتى لو قامت الدولة العربية الموحدة اليوم على يد ابن سعود، فإنها من الواضح ستسقط بعد موته تحت تأثير نزاعات الانشقاق بين الورثة.

وفي سياق التعامل مع مشكلة الزعامة داخل العائلة المالكة في عهد الملك سعود، اضطر الامراء للتدخل خشية انفراط الوحدة الداخلية والذي قد يؤدي الى انهيار حكم آل سعود. ففي شهر مارس ١٩٥٨ عقد تسعة من أخوة الملك سعود (عبد الله، عبد المحسن، مشعل، متعب، طلال، مشاري، بدر، فواز، نواف) اجتماعاً في قصر الفاخرية بالرياض (قصر الامير طلال)، وكانوا قد استمعوا لخطاب عبد الناصر من إذاعة القاهرة حمل فيه على سعود ومؤامرته ضد سوريا، وكانوا على علم بالمشاكل المالية فسافر طلال الى سعود في المدينة المنورة وتحدث معه حول المؤامرة على سوريا ولكنه قوبل بالتهجم ونفى سعود ارتباطه بالمؤامرة، وكان فيصل آنذاك في أميركا وبقي لعدة أيام للعلاج عن ورم في معدته وفور عودته جاءه طلال وأخبره عن اجتماع الاخوة التسعة، ولما وصل الى قصر الفاخرية كان لدى طلال وبدر ومشعل اقتراحات معينة بوضع دستور محدد واشراف أبناء عبد العزيز في الحكم وتحديد صلاحيات الملك وحين تم عرضه على سعود قبله على الفور.

وفي ٢٢ مارس ١٩٥٨ توصل الاخوة الى إتفاق، وفي وقت لاحق قطعت إذاعة مكة برامجها الدينية لتعلن ان الملك سعود قد أوكل أمر الحكومة لأخيه فيصل وقالت الاذاعة أن سعود سيبقى ملكاً لكن فيصل سيتعهد بإدارة شؤون المملكة اليومية. وتسلّم فيصل وزارة المالية لغرض ضبط مصروفات العائلة المالكة ولكن وجد في الميزانية فقط ٣١٧ ريالاً التي أصبحت رقماً فولوكلورياً يتغنى به أنصار فيصل الذي أنقذ البلاد من الضائقة المالية. قاد الملك فيصل البيت السعودي، وحاول حلحلة بعض القضايا العالقة مثل الثروة النفطية، ومتطلبات التحديث، ثم انتقل الى قضايا خارجية كالحرب الاهلية في اليمن ثم حرب اكتوبر.

ومن خلال تتبع مسيرة الحكم السعودي بعد الملك ـ المؤسس يظهر أن الملك فيصل الذي تولى رئاسة مجلس الوزراء عام ١٩٥٤ أعطي صلاحيات استثنائية في عام ١٩٥٨ ولكنه استقال عام ١٩٦٠ تحت ضغط الملك سعود الذي كان يسعى لاستعادة صلاحياته المطلقة، وفي تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٦٣ عُيّن مجدداً رئيساً للوزراء، وأضطر سعود الى تسليم العرش لشقيقه فيصل بعد أقل من سنتين. وقد كان فيصل قد شعر بأنه أقل حاجة للتشاور وأنه راهن على إجماع العائلة على سياسته الخارجية. وعموماً، فإن التشاور في وسط العائلة المالكة يتم في حدود القضايا الداخلية اما القضايا الخارجية فلها أقطاب في العائلة يناقشونها.

**لدى الجناح السديري رغبة جامحة لتطويق ولي العهد وجعله ملكاً معوّقاً في المستقبل، ومن ثم ادارة البلد بإسمه**

وقد حاول اقطاب العائلة المالكة بزعامة الملك فيصل التصدي بجدية أكبر للمشكلات التي قد يتسبب بعض أفراد العائلة المالكة فيها. ففي سبتمبر ١٩٦٥ قاد الأمير خالد بن مساعد مجموعة صغيرة من رفاقه في مسيرة اتجهت نحو محطة التلفزيون الواقعة في ضواحي الرياض التي كانت قد افتتحت قبل بضعة أشهر من ذلك التاريخ وقرروا تدميرها ولكنه قتل برصاص اطلقه الفريق محمد بن هلال.

بعد اغتيال الملك فيصل عام ١٩٧٥ تم تعيين الملك خالد، ولكن بسبب ضعف الاخير في الادارة والحكم أعطى ولي عهده الأمير فهد سلطات واسعة لإدارة الشؤون الداخلية للبلاد، وكان مجلس العائلة قد اتخذ معظم هذه القرارات بما فيها الاعلان رسمياً عن نبأ الاغتيال، حسب أميل نخلة.


كان يحكم ولا يملك فصار يملك ولا يحكم

ومن خلال تجربة الملك سعود في الحكم تم الاتفاق على نقاط محدد بين العائلة المالكة:

١ ـ من الضروري للملك ان يستند الى دعم الامراء النافذين سياسياً ومعنوياً.

٢ ـ لا يمكن تحمل الفساد الفاضح الى ما لا نهاية.

٣ ـ ان العشيرة تحدث تغييراً بطيئاً في نظام الحكم من أجل المحافظة على واجهتها ووحدتها في مواجهة العالم الخارجي.

٤ ـ يمكن للأحداث الخارجية أن تلعب دوراً في السياسة المحلية ومن ذلك عدم كفاءة سياسات الملك سعود للتعامل مع عبد الناصر.

لقد سعت العائلة المالكة تجاوز إشكالية غياب شيخ القبيلة خلال عهد الملك خالد الذي لم يكن سوى رمزاً ضعيفاً لسلطة يراد تعزيزها، فأرخى العنان لولي عهده كيما يمارس سلطة مطلقة مع احتفاظه هو بدور شيخ القبيلة وإن بصورة معنوية. وحاول الملك فهد خلال ولايته للعهد أن يمد سلطاته ليس على الجهاز الاداري للدولة فحسب بل وحتى داخل العائلة المالكة مستعيناً بالعصبة السديرية التي بدأت تتغلغل داخل الدولة. وفور وصوله الى العرش عام ١٩٨٢ ورث دور المؤسس في إدارة شؤون العائلة المالكة بطريقة أبوية، وقد أسبغ على سلطته

معنى إضافياً، من خلال الامساك بكافة خيوط اللعبة، وهو ما أثار حفيظة الاجنحة الاخرى التي شعرت بفداحة نفوذ الملك فهد في العائلة المالكة وفي تقرير السياسات العامة للدولة.

ولعل من الخلافات البارزة التي ظهرت خلال حقبة الملك فهد بين جناح الامير عبد الله والجناح السديري او ما عرف لاحقاً بجناح آل فهد ما ظهر منها أولاً خلال عهد الملك خالد، وتحديداً بعد أحداث عام ١٩٧٩ من ابرزها الحرب العراقية الايرانية والغزو السوفييتي لأفغانستان، أحداث مكة والمنطقة الشرقية، اتفاقية كامب ديفيد، وهي أحداث دفعت السعودية لتعزيز التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وبخاصة في في المجال الدفاعي والامني.

يؤمن الامير عبد الله وآخرون داخل العائلة المالكة بأن التعاون السعودي مع الولايات المتحدة في القضايا النفطية بمثابة مصيدة خافية للتعاون مع امريكا، بينما يؤمن فهد وآخرون بان جهداً إضافياً كان ضرورياً في مناسبات ملائمة لضمان التواصل الاميركي. وكانت السعودية وقعت في عام ١٩٧٤ إتفاقية تعاون مع الولايات المتحدة وأدّت الى تشكيل لجنتين: اقتصادية وعسكرية يشرف على أعمالها الأمير فهد ووزير الخارجية سعود الفيصل.

وفي الثاني من مارس عام ١٩٧٩ نشرت ميدل إست انترناشيونال خبراً مفاده أن خلافات كبرى نشبت داخل العائلة المالكة، حيث كان الامير عبد الله يسعى للتقارب مع موسكو، فيما كان الامير سلطان يبحث عن إمكانية الوصول الى معاهدة دفاع مشترك رسمية بين واشنطن والرياض والتي تسببت في إلغاء زيارة فهد لواشنطن لخلافات العائلة بسبب العلاقة مع واشنطن. وقد تزامن ذلك مع اتفاقية كامب ديفيد ومؤتمر بغداد، حيث ظهرت خلافات داخل العائلة المالكة حول سلام مصر واسرائيل، وقد اتخذت المملكة مجموعة قرارات ضد مصر بعد قبولها بمشروع السلام مع اسرائيل، وكان فهد قد واجه ضغوطاً متزايد وسط العائلة المالكة حيث لم يكن راغباً في التورط في هذه القرارات، ولذلك بدأ في مايو ١٩٧٩ خطوته باتجاه المنفى الاختياري الذي زاره فيه الملك خالد والامراء عبد الله وسعود الفيصل والامير سلمان وهم جميعاً يشكلون جبهة مقابلة لجبهة فهد في مؤتمر صحافي عقده ثلاثة أمراء في ١٢ مايو مع الرئيس الفرنسي فاليري جيسكاردستان نفوا جميعاً الشائعات التي تتحدث عن خلافات حادة داخل العائلة المالكة.

وقد ظهرت خلافات داخل العائلة المالكة إبان أزمة الخليج الثانية، وذكر بوب وود وورد في كتابه (القادة) عن قصة الاتفاقيات التي سبقت قدوم القوات الاميركية الى السعودية إبان أزمة الخليج الثانية بين وزير الدفاع الاميركي وقادة البنتاغون والملك فهد بحضور أفراد العائلة المالكة وكيف كان الأمير عبد الله يتساءل بانزعاج عن مدة بقاء القوات الاميركية في السعودية.

## شيخ القبيلة بعد مرض الملك.. وظيفة شاغرة

منذ أن أقعد المرض بالملك فهد عام ١٩٩٦ أصبحت العائلة المالكة تعيش فراغاً قيادياً يعكس الخلافات الداخلية التي تحول دون عزل الملك فهد وتعيين ولي العهد الامير عبد الله مكانه. فقد بقيت العائلة بلا رأس وبلا شيخ قبيلة يملك سلطة الحسم، فقد تنازعتها عدة مراكز قوى داخل العائلة، وباتت صناعة القرار تتم بطريقة أكثر غموضاً، تعكس ذلك التصريحات والتوجهات المتضاربة وبخاصة بين ولي العهد ووزير الداخلية.

**أحدث مرض الملك وبقاءه في السلطة خللاً عميقاً في نظام المشيخة لدى العائلة المالكة، وأبناؤه وأشقاؤه يريدونه صورة ولو رمزية**

لقد أحدث مرض الملك وبقاءه في السلطة خللاً عميقاً في نظام المشيخة لدى العائلة المالكة، فأبناء الملك يصرّون على ابقاء الملك فهد على رأس السلطة ولو بصورة رمزية أفضل من نقل السلطة رسمياً الى ولي عهده بما يعرّض بصلاحيات جنوها تحت مظلة والدهم، تماماً كما هو الحال بالنسبة لأشقاء الملك الذين يدركون تماماً بأن انتقال رأس السلطة الى ولي العهد سيؤدي الى انتقال الثقل السياسي من الجناح السديري الى جناح ولي العهد، الذي يحمل في جعبته أفكاراً في التغيير قد تكون متوافقة او متعارضة جزئياً او كلياً مع توجهات السديريين، بالنظر الى ما يتمتع به الملك من صلاحيات واسعة ومطلقة، وفي ظل نظام تشريعي يفوّض الملك مطلق الصلاحية فإن ذلك يعني تسليم الملك القادم سلاحاً استراتيجياً فاعلاً قد يؤدي الى نشوب صراع كبير على السلطة داخل البيت السعودي، في ظل تنامي الطموحات السياسية داخل البيوتات الملكية.



تحدي انفراط الملك

طيلة السنوات التي أعقبت مرض الملك كانت هناك محاولة لاعادة ترتيب البيت الداخلي، ولكن بطريقة تقاسم السلطة وفرض حالة توازن داخل العائلة المالكة، وقد بادر الاقوياء في الجناح السديري الى تعزيز مواقعهم في محاولة لفرض واقع لا يمكن تغييره على المرحلة القادم، ورسم مسار محدد للملك القادم لا يمكن تجاوزه.

وعلى أية حال، فإن غياب شيخ القبيلة لفترة طويلة قد يذكي الصراعات الكامنة داخل العائلة المالكة وقد يؤدي الى انقسام داخل السلطة يصعب في وقت لاحق معالجته، الا بعملية جراحية. إن الاجماع التام داخل العائلة المالكة على الالتزام بوحدة العائلة ضد التهديدات الموجهة اليها في الداخل او الخارج قد ينفرط بمرور الوقت حين تأخذ الاختلافات أشكالاً تحزبية واستقطابات حادة ترهن نفسها للمصالح الخاصة اكثر من ارتهانها للمبادىء المطلقة غير المربحة.

# آراء سعودية بشأن الإنتخابات والإصلاح السياسي

**تعتزم السعودية زيادة عدد مقاعد مجلس الشورى بنسبة الربع، بالاضافة الى منح المجلس المزيد من السلطات. واعلن وزير الدفاع السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز ان عدد مقاعد المجلس، وهو هيئة غير متخبة، سيزيد الى ١٥٠ مقعدا خلال ثلاثة اشهر، وان كافة القبائل والقرى ستكون ممثلة فيه. يذكر ان من حق مجلس الشورى السعودي مناقشة وبحث مختلف الامور، الا ان آراءه استشارية، ويبقى حق اتخاذ اي قرار بيد العاهل السعودي وحكومته. فهل يعتبر توسيع صلاحيات مجلس الشورى السعودي خطوة مهمة على طريق الاصلاح السياسي في اطار الظروف والاوضاع الداخلية القائمة في السعودية؟ أم أنه لا بد من تسريع وتيرة الاصلاح في السعودية بشكل اكبر واوسع؟**

الانتخاب في اللغة العربية هو التعيين، حيث يختار ولي الأمر من يراه مناسبا من نخبة القوم. إن زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى السعودي وتوسيع صلاحياته خطوة مهمة على طريق الإصلاح. وعندما يذكر ولاة الأمر أن الأعضاء سيمثلون كافة المناطق، فإن هدفهم إيصال صوت هذه المناطق ومشاكلهم إلى السلطات العليا. ولكن ماذا لو عمل بعض الأعضاء على أساس مناطقي أو قبلي وليس وطني؟ إلى أن يحين موعد صناديق الاقتراع فإنني أقترح على الدولة طريقة كانت تطبق في عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، هذه الطريقة كانت تسمى الاقتراع من كلمة (قرعة). أقترح أولاً وضع آلية مناسبة ومعلنة لاختيار الأعضاء، ووفقاً لهذه الآلية يتم اختيار ٦٠٠ إسم على سبيل المثال، ثم بعد ذلك يتم تحديد تاريخ الاقتراع. و يتم اختيار ١٥٠ منهم أمام جميع وسائل الإعلام بطريقة القرعة، ليشكلوا بذلك أعضاء مجلس الشورى، ومن بين هؤلاء يتم إجراء داخلي لاختيار رئيس المجلس ونائبه والأمين العام.

**علي النصيف – الرياض**

* * *

الخطوة الصحيحة تبدأ من الاعتراف والإقرار أن لا ملكية لأحد من البشر على أحد، بعد ذلك يأتي الكلام عن الإصلاحات حيثما تمثلت في مصطلحات كالخلافة أو الشورى أو الديمقراطية وغيرها. فهي تشترك في أساس واحد أن الجميع مشتركون بلا ملكية لأحد على أحد.

اليوسف – السعودية

* * *

أعتقد أنها خطوة إيجابية من ولاة الأمر وخطوة من خطوات مشوار الألف ميل، وإن شاء الله ستعم الفائدة على الشعب السعودي من هذه الإصلاحات. ولكنني لا أعلم ماذا يريد البعض من انتخاب أعضاء هذا المجلس، فهو كما نعلم يضم نخبة من المثقفين ويشمل جميع شرائح المجتمع. لا أعلم إن كان ما يريدون حقا أن تكون هناك بما يسمى أحزاب وتجمعات ولكن بالواقع فلننظر إلى المستقبل، ماذا بعد ذلك؟ انتخاب نصف المجلس من قبيلة معينة؟ لا أعتقد أن الشعب يرغب بذلك، ولكننا نرى في الجانب الآخر أن الشعب سواسية لدى الحكومة، فذلك من مصلحة الشعب بكافة أطيافه، حيث تعم الفائدة على الجميع، ولكننا نتمنى مشاركة الشعب في اتخاذ القرار من خلال عمل استفتاءات على قرارات المجلس التي يتم رفعها إلى مجلس الوزراء.

**أحمد المالكي – السعودية**

* * *

يبدو أن الشعب السعودي غير مهيأ بعد لهذه لخطوات الإصلاحية السريعة بسرعة الصاروخ! لذلك نتمنى الإبطاء قليلا حتى نلحق!.

**علي حسن – القطيف**

* * *

هذه أحد الأسباب التي تدعو الشباب للهجرة لأي بلد منفتح كالإمارات على أبسط مثال.

**أياس – شقراء ـ السعودية**

* * *

أين تمثيل المرأة في التشكيل الجديد؟ أليست المرأة نصف المجتمع؟ أليست النساء شقائق الرجال؟ لماذا يتم اضطهاد المرأة باسم الدين؟

**علي العنزي – السعودية**

* * *

أتمنى أن يتم تقليص عدد أعضاء مجلس الشورى وذلك من أجل تخفيض النفقات المالية!.

**أبو ثامر الرياضي – الرياض**

* * *

سكنت في السعودية لمدة عشرين عاما ثم رجعت إلى بلدي الأم الولايات المتحدة الأمريكية. اعتقد أنه على الشعب السعودي أن يحمد ربه على النعم الموجودة في هذا البلد، لأن الحياة صعبة جدا جدا في البلدان الأخرى. فحتى مع الحالة الاقتصادية الراهنة، فإن السعوديين لا يعرفون معنى الجوع أو المرض (مع عدم توفر المال للعلاج حتى لو كان المرض بسيط). فأي بلد في العالم يوفر كل شيء مجانيا لمواطنيه؟ في أمريكا تكلف الجامعة الطالب على الأقل ٣٠ الف دولار وفي السعودية تمنح الحكومة الطلبة ١٠٠٠ ريال في الشهر على الأقل للحصول على شهادة جامعية؟ فلماذا هذا التبرم والشكوى؟ يجب أن ينظر المسلم إلى النعم التي أرسلها رب العالمين إليه وليس إلى ما ينقصه.

**هالة – سان دييغو أمريكا**

* * *

لا أدري ماذا سيطلق على الوالي والحاكم؟ أنه حاكم ووالي إذا كان هناك من ينازعه في الحكم باسم الديمقراطية، وباسم حرية الكلمة. هنا ستصبح الأمور فوضوية كما هي دول أوروبا الآن بكثرة مظاهراتها. المجلس يعمل بشكل رائع حتى لو كان رأيه استشاريا.

**عبد المحسن آل دُحيم – حائل**

* * *

نريد مجلس شورى منتخب انتخابا كاملا وعدم تهميش الشيعة وإشراكهم في هذا المجلس لرفعة هذا الوطن.

**محمود – الشرقية**

* * *

أنا أقترح ثلاثة أمور: أولا، استبدال عقوبة قطع الأعناق وقطع الأيدي والجلد بالسجن. ثانيا، بناء قبور البقيع على أحسن ما يكون وكسب القلوب. ثالثا، الرعاية الخاصة بأصحاب الحاجات وخصوصاً الأيتام والأرامل والبحث عن المتعففين لمساعدتهم بمستوى التنقيب عن الثروات. كما وأقترح على الأخوة والأخوات في المملكة بالحذر من العملاء والطابور الخامس والقنوات الفضائية الإباحية. وأقترح على رجال الدين بإسناد المقترحين الأول والثاني. وبعدها فلليبيت رب يحميه والدعاء يرد القضاء ولو أبرم إبراما. أنا عشت في المملكة قرابة خمس سنوات وكنت ولا

أزال معجب باتزان وحكمة المواطن السعودي ولا أريد أن أكرر ما قلته في تعليق سابق بأن المواطن السعودي يعيش حالة متميزة عن أغلبية سكان العالم. ولكن أريد أن أنصح الذين يثيرون المشاكل على القيادة السعودية أو القيادات الخليجية الأخرى في هذا الوقت – بالذات – بأنكم تلعبون لعبة خطرة لا تقدرون نتائجها ولن ينفعكم الندم ولكم في العراق عبرة.

**حميد – أستراليا**

* * *

أنا أعجب على السعوديين الذين يغالطون الحكومة؟ لماذا هذا التصرف؟ إلى متى ونحن فقط نغالط ونغالط؟ صحيح توجد أشياء كثيرة لا بد لها من علاج. لكن علاجها ليس المغالطة والشتم. أرجوكم يا من تدعون الإسلام، تذكروا أن المسلمين ينصحون حكوماتهم ولا يسبونها.

**محمد – الرياض**

* * *

بفضل لله ومنته أن بلدنا بلد إسلامي يحكم فيه كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وحكامه يحبون الخير ويسعون دائماً إلى ما فيه خير، ولذلك لا أستبعد أن يعطوا مجلس الشورى صلاحية أكبر وذلك ليدرس مشاكل الشعب والصعاب التي يواجهونها وبعض المزايا المعيشية التي يحلمون بها كالمنزل وتخفيض الرسوم التي أثقلت كاهلهم.

**صالح – الدمام**

* * *

أحب أن أبين أن زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى لا تحل المصيبة الحقيقية للبلاد لأن المصيبة ضياع الشباب بالمخدرات والسرقة وغيرها من الأمور التي نعرفها، والسبب وراء هذا هي العطالة وعدم انشغالهم بما ينفعهم.

**سعود – السعودية**

* * *

زاد العدد أو نقص، زادت السلطات الممنوحة للمجلس أو نقصت. نحن كمواطنين خلال السنوات السابقة لم نلاحظ اي فائدة من هذا المجلس وهو لا يمثل أصوات المواطنين. فالبطالة في زيادة والضرائب ما زالت تثقل كاهل المواطن البسيط، بل كل ما نسمعه من المجلس هو أنه يدرس زيادة الرسوم مثل ضرائب استخدم الطرق السريعة.

**الطيار – الدمام السعودية**

* * *

لا يمكن لمجلس شورى معين حتى لو بلغ أعضاؤه ألف شخص متقاعد، كما هو الحال في السعودية، أن يقدم شيئا. لا للحكومة ولا للشعب ولا للإصلاحات المستقبلية. لا بد من انتخابات برلمانية حرة ونزيهة ومراقبة من جهات عالمية لها خبرة في الانتخابات التشريعية لكي تواكب السعودية بقية العالم.

**أبو زكي**

* * *

لا فائدة من الإصلاحات الشكلية التي مردودها استمرار الحكومة في مقاعدها لفترة أطول بنفس الميزات التي لا يستطيعون التفريط بها. اقتراحي هو تنحي آل سعود عن السلطة وإعطائهم منصب تشريفي كما هو معمول في بريطانيا مثلا، وبث الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي من خلال هذه الدولة. فلا يخفى على الجميع مدى أهمية هذه الدولة التي ستتأثر تلقائيا بالأنظمة المرتبطة بها لغويا و دينيا.

**محمد – أمريكا**

* * *

هل يفرض الرداء الذي يلبس في شمال روسيا على صحراء الربع الخالي حتى نكون ديمقراطيين؟ أو يمكن أن نأخذ من الرداء في روسيا مع ما يتناسب مع بيئتنا؟ أنا على يقين أن الكثير ممن يطرحون آراءهم هذه الأيام لا يستطيعون تعريف معنى الديمقراطية.

**أحمد – الرياض**

* * *

الإحساس بالمشكلة هو بداية الحل، فهذه الخطوة بداية وربما يأتي الحل مستقبلاً. ربما؟

**عبد الرحمن – السعودية**

* * *

إن توسيع قاعدة الشورى في المملكة دليل على حرص القيادة على تعزيز مبدأ الشورى، لكنه سيكون أقوى لو كان المجلس مختاراً عن طريق الانتخاب لا التعيين.

**الدوسري – السعودية**

* * *

للأسف لدينا مشكلة في مصطلح "الإصلاح" ولكن ما نريده هو ألا يتولى أمر الشورى كل من هب ودب ممن لا تهمه المصلحة العامة.

**عبد المحسن – السعودية**

* * *

ماذا نتوقع من مجلس يتم اختيار أعضائه على أساس انتمائهم القبلي؟ إن إصلاح هذا المجلس يجب أن يتم من خلال منحه سلطات واسعة تهدف إلى القضاء على الفساد المالي والإداري وتوسيع دائرة مشاركته الحقيقية في صنع القرار على المستوى الداخلي والخارجي. فالمجلس على سبيل المثال يجب أن يمنح حق مناقشة إيرادات الدولة ومصروفاتها ومناقشة بنود الميزانية وأن يمنح حق إجازة عقود شراء السلاح.

**أبو مجد – الرياض**

* * *

كلي ثقة و إيمان بأن بلادي وشعبي سيشهدون طفرة نوعية في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي خلال الخمس سنوات القادمة إن شاء الله تعالى. والمسألة ليست إلا مسألة وقت. أما بالنسبة لاختيار أعضاء مجلس الشورى، فهو حق مشروع لولي الأمر.

**عبد المجيد – السعودية**

* * *

لا يهم زيادة عدد الأعضاء بل المهم أن تستمد القرارات الصادرة من المجلس من الكتاب والسنة، شاء من شاء وأبى من أبى.

**صلاح الدين – الإحساء السعودية**

* * *

خطوة موفقة من المملكة والى الأمام وهذا هو الإصلاح خطوة بخطوة، حتى ينجح. ونحن لا نريد الإصلاح الذي يأتي من المعارضة.

**ناصر – المطيري**

* * *

كم تشكل نسبة النساء السعوديات في مجلس الشورى الحالي؟ نسبة عشرون بالمئة؟ أو خمسة بالمئة؟ أم أن النسبة ستبقى إلى الأبد صفر بالمئة؟ ليس هناك إصلاح حقيقي إذا لم تأخذ المرأة حقوقها لدينا.

**علي العنزي – السعودية**

* * *

اخبرني صديق أن مجلس الشورى مشتق من كلمة sure الإنجليزية، لأن من فيه يؤكدون على جميع القرارات الصادرة من السلطات العليا. فهي لا تعدو كونها وظائف حكومية خاضعة للتعيين وكل من انضم لهذا المجلس يحمد الله ويقبل اليد التي وضعته في ذلك المكان. وعن أي ديموقراطية وأي ملوخية تتحدثون؟ فالديمقراطية تنتزع ولا تمنح، فمن هو سوار الذهب الآخر في هذا الوطن العربي الكبير الذي لا يطمح بتعديل الدستور ليصبح الحاكم مدى الحياة مورثا الملك ورئاسة الجمهورية إلى أبنائه بعد وفاته ودع الشعب يأكل الحصرم.

**محمد الحربي – حائل السعودية**

* * *

توسيع صلاحيات مجلس الشورى السعودي مناورة دعائية فقط، فالإصلاح السياسي الحقيقي يبدأ بتعديل الدستور أولا.

**يوسف – طنطا**

* * *

مادمت تواجه كثير من النقد وقليل من المديح فأنت ناجح. صراحة أنا لم افتخر يوماً بشي أكثر من فخري بأني سعودي. مجلس الشورى يمثل البرلمان في كثير من دول العالم ولكن الفرق بأنه سمي إسلامي عربي. فكثير من البرلمانات في العالم ترفع التوصيات لمجلس الوزراء لإقرارها. والحمد الله بأن كثير من توصيات مجلس الشورى تقر من مجلس الوزراء، ولكن يشدوك الفخر بالحكمة والعقلانية والثقل الرفيع والهيبة التي تجبر على الاحترام من قبل ولي الأمر التي تأثر بها الشعب السعودي ومنهم أعضاء مجلس الشورى، فلا تجد الشتائم وقذف الكراسي كما هو حاصل في كثير من البرلمانات. ولكن في قرارات مجلس الشورى الروية والحكمة في تقديم مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد في كثير من النواحي. هناك قرارات جوهرية وإصلاحية كثيرة لا يعيها سوى المطلع والذي يدرك ما هو مجلس الشورى، أي البرلمان.

**أحمد – السعودية**

* * *

جميع المجالس التشريعية في العالم تنتخب

من الشعب وتقوم بتشريع القوانين ليقوم الحاكم بتنفيذ إرادة الشعب. ولكن في السعودية، الحكومة هي التي تعين مجلس الشورى ليقوم الشعب بتنفيذ ما تريده الحكومة. يعني الوضع عندنا بالمقلوب.

**أبو أحمد خ الخبر**

* * *

لـو حصـل مجلس الشـورى علـى كـافـة الصلاحيات وتم زيادة أعضائه لتشمل كافة الشعب ستظل أفكـارا علـى ورق فـقـط المطلـوب مجلس تشريعي مستقل لنقل أفكار الشورى إلى قرارات ونظم، بالإضافة إلى مجلس قضائي مستقل ليؤكد التزام الجهات التنفيذية بالتطبيق من عدمه. تمثيل أطياف المجتمع في الشورى شيء إيجابي وسيكون أكثر إيجابية لو تم بالانتخاب.

**ساهر الشيخ خ المدينة، السعودية**

* * *

أحمد الله لأنه جعلني مواطن من مواطني هذا البلد المعطاء، بلد الحرية الحقة، ليست المزيفة التي يدعيها البعض. فلو نظرنا إلى الحكومة السعودية لوجدنا أنها تقوم على قيم كبيرة وتحفظ كرامة شعبهـا وتؤمن لـه الكثير من حـاجته. ولو نظرنا حولنـا لوجدنـا الكبت والقمع، عندهـا سيحمد كل سعودي ربـه علـى النعمـة التي هـو بهـا. فـأبواب الأمراء والحكام مفتوحة كما هي قلوبهم، لذا فنحن نرى أنها خطوه مباركة.

**ماجد النشمي – الجبيل الصناعية**

* * *

عملية الإصلاح والتجديد والتغيير يجب أن تتم بـالـتـدريـج حتـى تـؤتي ثـمـارا. واقتراح تـوسـيـع صلاحيات مجلس الشورى يعتبر خطوة أولى نحو السير على طريق الإصلاح الذي نادت به حكومة المملكة. فالأوضاع الحالية في الوطن العربي تدل على الحاجة لعملية إصلاحات جريئة تبادر بها حكوماتنا بشكل عام حتى لا تفرض علينا تحت مسمـيـات عديدة وبضغوط غير مرغوب بهـا وإن كانت تصب في مصلحتنا. لهذا يجب تشجيع هذه المبادرات وعدم تجاهلها.

**عبد اللطيف بو غيث – دولة الكويت**

* * *

لو اعتنى مجلس الشورى بملاحظات المعارضة السـعوديـة والـتـي أعتبرهـا المنطقـيـة، ونفـذت إصـلاحـات حـقـيقـيـة، سـأشـعـر بـأهـمـيـة المجلس كـمـواطـن وأدعـمـه بدلاً من مـنـاقشـة عـمـوميـات الـقـضـايـا وإقـفـال الجلسـات دون فـائـدة مـرجـوة. الشـعب أصـبـح واعـيـاً ومـدركـاً واهـتـمـام الأسـرة الحاكـمـة بداية لـزيـادة الـوعي الديمقراطي لديهـا. وأتمنى من وزير الدفاع رؤية الآراء كما نراها هنا.

**سلطان ممدوح – جدة**

* * *

إن زيـادة عـدد مـقـاعـد مجلس الشورى ومـنـح المجلس المزيد من السلطات وتمثيل كافة القبائل والـقـرى فـيـه أمر محمود وخطوة إيـجـابـيـة جيدة وهـادئة. نـأمل أن تتبع بخطوات أخرى مثل تحديد نسبة (مثلا ٥٠٪) من إجمالي عدد الأعضاء ليكونوا بالانتخاب. على سبيل المثال تنتخب كل قبيلة أو محافظة عضوا يمثلها في المجلس والباقون يكونوا بـالاخـتـيـار أو الـتـعـيـين مـن قـبـل الدولـة وتـوضـع مـواصـفـات ومـعـايـير وشروط تـنطبق علـى جـمـيـع الأعـضـاء، سـواء كـانـوا بـالانـتـخـاب أو بـالتعيين. ويجب أن يكون للمجلس دور للمشاركة في صنع الـقـرار، وذلك بـأن يـكـون لـلـمجلس قـدر مـقـنن من الـصـلاحـيـة في تـقـيـيـم الأداء الـحـكـومـي والـقـطـاع الخاص علـى حـد سـواء. ويـقـدم تـوصـيـاتـه الـتي لا تـكون مـلـزمـة إلا بـأمـر من المقام السامي تـفـاديـا لحدوث خلل في النظام أو ازدواجية أو تضارب في القرارات.

**مهاجر – السعودية**

* * *

يـا جـمـاعـة، لا نـريد تـوسـعـات صـوريـة لإعـلام مسـتـهـلك إنما نـريد ثـلاثـة أمـور هـي: إعـادة أسـعـار المحروقـات إلى مـا كـانت عـلـيـه أيـام الملك خـالد. وثـانيا، توظيف الشباب والنظر في نظام الخدمة المدنية العقيم.

**صالح فاضل – حائل**

* * *

مـا قـالـه الأمير سـلـطـان بـخـصـوص مجلس الشورى في غاية الأهمية والمرجو أن يكون زيادة العضوية بالانتخابات وليس بالتعيين، إسوة بما يحصل في المجالس البلدية، لأن مجلس الشورى أهم من المجالس البلدية والأمل كبيير.

**أبو عبد الله – جدة**

* * *

لا أهميه لهذا التوسيع، فلن يزيد على السياسة أو يغير شيئا. ستبقى النساء في خدورهن وليس لهن صلاحيات حتى أدنى الحقوق، كقيادة السيارة أو المشاركة في الانتخاب. لن تحصل المرأة عليها في ظل التطرف ولا ادري ما هي مهام مجلس الشورى، أم أنه مجلس فخري؟

**ريم – عمان الأردن**

* * *

بـغض الـنـظـر عـن دور المجلس الحالي ومدى فعاليته، فالخطوة التي أعلن عنها الأمير سلطان بحد ذاتها خطوة مهمة جداً نحو بداية تمثيل أكبر لطوائف الشعب المختلفة في ظل دولة مترامية الأطراف. الزيادة بحد ذاتها أمر إيجابي، فلماذا كل هذا الاستهجان لهذه الخطوة؟ أما توسيع صلاحيات مجلس الشورى فهي خطوة أهم نحو مشاركة حقيقة للشعب في الحكم في ظل الثوابت الشرعية.

**حاكم العلي – رفحاء**

* * *

يـريـدونـه ذا فـاعـلـيـة، فـيـجب أن يـكن مسـتـقـلاً استقلالا كاملا اولا.

**فهد – السعودية**

* * *

كما قال البعض المهم ليس في العدد ولكن الجوهر، طالما المجلس استشاري وليس تنفيذي فلا فائدة منه. إذا استطاع المجلس تفعيل ثلاثة أمور فوراً حينها نقول أنه يمثل صوت الشعب: أولاً: حرية الـتـعـبـير المطلق ضمن ضوابط الشرع الإسلامي، ثانيا: حرية التجمع في أي مكان، سواء في المسجد وفي المـنـاطـق الـعـامـة أو غيرهـا. ثـالـثـا: استقلال القضاء.

**التميمي – جدة**

* * *

لا فائدة ترجى من مجلس يتم بالتعيين إلا زيادة المصاريف وإثقال كاهل الدولة. إذا كانت السـعـوديـة صـادقـة في الإصلاح، فـيـجب انـتـخـاب مجلس الشـورى انـتـخـابـا حـرا وأن تـكـون لـه صـلاحـيـات مـحـاسـبـة الحكومة ومراقبة موارد الدولة ووقف الفساد. الزيادة أعلنت لتلميع صورة الدولة فقط ولا يرجى من هذه الزيادة أي خير.

**أبو فيصل خ الدمام**

* * *

من خلال متابعتي لجلسات المجلس المسمى "بمجلس الشورى" اعتقد أنه لا يناقش قضايا تهم المواطن الـعـادي ولـيس لـه الـصـلاحـيـات لإصـدار قرارات جوهرية يؤخذ فيها رأي المواطنين. هناك



متى ينتخب الشعب أعضاء برلمانه؟

ثلاث شروط لنجاح هذا المجلس: أن يكون التعيين حسب الكفاءة العلمية وأن يهتم المجلس بمواضيع تهم المواطن العادي وأن يكون للمجلس صلاحيات تشريعية وما عدا ذلك لن يكون مجديا.

**بدرية محمد – المدينة المنورة**

* * *

خطوة تستحق الاحترام ونطلب المزيد من المشاركة والمهم ثم المهم لا نريد أن يتدخل احد في شئوننا الخاصة ويدمروننا مثل ما دمروا العراق. نقبل النصيحة ولكن ليس عن طريق السيارات المفخخة كما في حال لعراق الآن.

**عبد الله – السعودية**

* * *

نتمنى أن يكون اختيار أعضاء المجلس عن طريق الانتخابات.

**سلطان العريفي – السعودية**

* * *

بدلا من زيادة مجلس الشورى زيدوا المراقبة والمباحث الإدارية للقضاء على الفساد الإداري.

**صلاح بن صلاح – السعودية**

* * *

لماذا الاعتراض على تعيين أعضاء مجلس الشورى؟ ولماذا المطالبة بحق الانتخاب؟ مجتمعنا في السعودية مجتمع قبلي ولو فتح باب الانتخاب لانتخبت كل قبيلة أحد أفرادها، بغض النظر هل هو الأصلح أم لا. لكن في ظل اختيار القيادة لأعضاء المجلس، تتولد روح اختيار الأصلح للوطن وليس الأصلح للقبيلة، مما ينتج عنه مستقبلا وعي كافة أفراد المجتمع بكيفية اختيار "الأصلح للوطن".

**مثنى – العلا**

* * *

برأيي، أنه ليس هناك فرق بين زيادة عدد مقاعد المجلس أو إلغاءه. لا توجد أي فائدة. الحكومة في واد والشعب السعودي في واد آخر. حكامنا يسخرون منا وهم يعلمون أننا نفهم نواياهم.

**علي – السعودية**

* * *

نحن لا يهمنا الزيادة أو النقصان في عدد الأعضاء. نريد إعطاء المجلس صلاحيات غير صلاحياته الحالية، والتي حدودها هي مناقشة مواضيع مثل كم يجب أن تكون إجازة المرأة في حالة الولادة.

**مهند السعدي – السعودية**

* * *

نريد إصلاحا شاملا وأن يكون أعضاء المجلس منتخبون ولهم صلاحيات سياسية ومنها مراقبة ومحاسبة اداء الدولة والميزانيات.

**فهد سعد – الرياض**

* * *

أي مجلس للشورى تتحدثون عنه؟ هو مجلس صوري. لو تعلمون الحالة الداخلية للبلد أصلا، فلن يكون لهذا الموضوع محل من الأعراب. هذه مناظرة سياسية للسلطة وهي لم تتغير منذ ١٠٠ سنة. متى نصحو ونأخذ حقوقنا بالكامل كمواطنين؟

**كمال – الرياض**

* * *

هناك نية من قبل الحكومة لدفع عملية الإصلاح رغم التخوف من اتخاذ قرار يحد من سلطتها. خاصة في ضوء غياب الآليات المتعارف عليها دولياً، حتى لا تتمكن مجموعات أو أشخاص غير مرغوب فيهم من الاستحواذ على إصدار قرارات قد لا توافق عليها. نعم، يجب الحذر الشديد في ما يتعلق بمسيرة الإصلاح التي تنتهجها الحكومة.

**أبو يحى – المدينة المنورة**

* * *

إن عملية التغيير المقبلة في العراق جعلت الأنظمة الحاكمة في الدول العربية المجاورة للعراق في حالة حرج مع شعوبها التي طالما همشتها وغيبتها عن مركز اتخاذ القرار، ومنذ تأسيس هذه الدول إلى يومنا هذا. لذا فإن هذه الأنظمة الآن تحاول خداع شعوبها التي لم تعد تنطلي عليها هذه الأساليب التي عفا عليها الزمن.

**أبو زهراء – السعودية**

* * *

أرى أن انتخابات المجلس البلدي هي الخطوة الأولى نحو الإصلاح، ولا يعني ذلك خوف الأسرة الحاكمة من الشعب كما يدعي البعض، بل على العكس أن الحكومة تحاول أن تساير متطلبات الشعب بما يتماشى مع شرعيتها وقوانينها.

**رهام ـ سعودية في الكويت**

* * *

الكثير منا لا يعرف عن منجزات مجلس الشورى شيئا، الكل يريد من المجلس حل المشاكل التي يعاني منها هو فقط، وإذا لم تحل فالمجلس "غير ذي أهمية" بالنسبة له. ثم، أين هي الديمقراطية في العالم العربي كله؟ يا من يبحث عن الديمقراطية، نحن شعوب ينقصنا الوعي السياسي .

**تركي – السعودية**

* * *

أرى أن هذا القرار سير نحو الديمقراطية وإعطاء المواطن فرصة للتعبير عما يريده ويستطيع من خلاله أن يشارك برأيه.

**فهد – جدة**

* * *

لاحظت أن الأغلبية من المشاركين ومن خلال أرائهم يريدون أشياء لكن ما هي؟ اعتقد أنهم لا يعرفون؟ يريدون أن ينتخبوا ويريدون برلمانا. والسؤال من هم مرشحوكم؟ كلنا أهل بلد ونعرف أن مصالح الشيوخ هي التي تحركنا بغض النظر عن مصلحة المجتمع ككل. والله حتى لو أعلن عن انتخابات حرة فلن يصل إلا أصحاب المطامع الشخصية.

**فهد الفهد – السعودية**

* * *

شاهدت إحدى جلسات مجلس الشورى على التلفاز. وكانت تنقاش مسألة الرضاعة الطبيعية والمنتجات البديلة، ومنعها أو السماح بها. شعرت أن المجلس مجرد مبنى جميل وشخصيات قوية لكن المواضيع الحساسة في الدولة أصبحت خطوطاً حمراء، لذا جلساتهم مجرد شكليات. ما يريده آل سعود سيفعلونه بغض النظر عما يريد الشعب.

**أحمد – جدة**

* * *

الشعب السعودي لا يملك أدنى درجات الحرية في التعبير عن رأيه. وأبسط دليل على ذلك حينما طرح البعض انتقاداتهم للإتحاد السعودي لكرة القدم، قام أحد الأمراء بتوبيخهم على الهواء مباشرة! أتمنى صادقاً من كل قلبي أن يكون الأمر بعيداً عن الشعارات الزائفة لكن هذا غير ممكن في المرحلة الحالية.

**أبو عمر – السعودية**

* * *

للأسف الشديد فإن هذه الخطوة لا تعدو كونها جرعة مخدرة أو مهدئة للشعب، إذ أنه لا فرق في الكمية ما دامت الكيفية واحدة.

**سعيد – القطيف**

* * *

الإصلاح الحقيقي يكون بتطبيق شرع الله تطبيقا حقيقيا في المجتمع وليس محاربة الإسلام تحت ستار محاربة الإرهاب كما يحصل الآن.

**عبد الله – السعودية**

* * *

أرى أن مجلس الشورى في السعودية هو هيئه استشارية فقط تشير على الملك وولي عهده في الأمور التي تطرح عليهم وأنهم لا يتدخلون في سياسات الدولة، فليس المهم هو زيادة أو نقص مجلس الشورى، فلم نسمع يوما ما عن فائدته لنا كسعوديين، ولكن المطلوب هو المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي وليس زيادة أعضاء مجلس الشورى فقط. نريد برلمانا أو مجلس أمة ينتخب فيه الأعضاء ولهم سلطة وتشريعية وأخرى تنفيذية.

**أبو سليمان – السعودية**

* * *

الانتخابات البلدية هي خطوة في الاتجاه الصحيح، لقد أدركت الحكومة السعودية أن الاقتصاد الخانق والبطالة وقلة الجامعات والنظام التعليمي غير المتوافق مع متطلبات سوق العمل وزيادة ونمو التعداد السكاني بشكل رهيب ما هو إلا ناقوس الخطر الذي سيدق بقوة في وجه الحكومة السعودية. ربما كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة كان على حق حين قال أنهم سيضغطون على الحكومات العربية لكي ينتهجوا نهجاً ديمقراطياً وهذه هي الثمار.

**أشرف – القطيف**

* * *

ان ما تحتاجه السعودية هو: ما يلي: ١– تداول السلطه سلميا عن طريق المشاركة الشعبية. ٢–

وجود معارضة حقيقية تمارس مهامها كاملة. ٣- وجود برلمان منتخب يمثل كل المناطق ويقوم بوضع دستور للبلد يكون الدين الاسلامي هو المصدر الاساسي للتشريع فيه، حيث ان السعودية الى الآن لا يوجد بها دستور يحدد السلطات وصلاحياتها خلافا لما تدعيه الحكومة من ان القرآن الكريم هو دستور البلد. ٤- الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية. ٥- رفع الحصانة المطلقة التي يتمتع بها الامراء والقضاة وغيرهم من الشخصيات النافذة. فنحن نرى العقوبات تنفذ دائما على فقراء الشعب.

**ابو حامد القرني - ابها السعودية**

* * *

حتى لو اصبح عدد اعضاء مجلس الشورى مليوناً فلن يقدم ذلك شيئا ولن يؤخر مادام رأي الشعب مغيبا ولا قيمة له عند الاسرة الحاكمة المسيطرة على المال والحكم. لابد من الانتخابات ولابد من مشاركة الشعب في السلطة والثروة. ان دخل المملكة ضخم جدا، ومع ذلك هناك فقراء كثيرون ومحتاجون ولن يتم اي اصلاح الا بمشاركة الشعب حقيقة وواقعا في السلطة والثروة. ان الوضع الذي نعيشه في السعوديه غير طبيعي ومقلق بسبب على غياب حرية الرأي.

**عبدالله العنزي - الرياض**

* * *

لا أجد ما أصف به هذا الإعلان سوى بالاستفزازي. ففي الوقت الذي فيه تتقاذف رياح الأزمات بالبلاد يمنة ويسرة يخرج لنا ما يؤكد بأن الاسرة الحاكمة عاجزة تماما عن تشخيص المشكلة وبأنه من العبث منا أن نتوقع منهم القدرة على علاجها.

**ابو تركي - الرياض**

* * *

بصراحة زيادة عدد مقاعد مجلس الشورى لن يعود بأي نفع إلا على الأعضاء الجدد فقط. المقصود من هذه العملية هو كسب قلوب وعقول نسبة إضافية من الشعب السعودي. فمن الطبيعي أنه عندما يتم تعيين عضو جديد في المجلس من قبيلة معينة فإن الأسرة الحاكمة سوف تكسب جميع أفراد هذه القبيلة، أي بمجرد تعيين شخص تكسب عشرات الآلاف من الأشخاص، وهذا المبدأ بسيط ومعروف في المجتمعات القبلية. أي عضو في مجلس الشورى السعودي يحصل على إمتيازات مادية خيالية، ويتم تأمين كافة حاجياته، ويمتلك حصانة إجتماعية وقانونية، ويكون فوق القانون. بالمقابل لا يكون عليه أي إلتزامات حقيقية، اللهم إلا إفتتاح بعض المؤسسات وتأييد الأمراء في المناسبات الخاصة. أنا متأكد تماما من ذلك خاصة إنني تعاملت مع هذه الطبقة في السعودية لأكثر من سنتين خلال عملي هناك.

**عمار علي القطامين - الكويت**

* * *

والله نحن في المملكة محسودون على النعمة والاستقرار. الدولة أعطت المواطن فرصة في الانتخابات وهذه خطوة مهمة وجيدة في طريق الرقي في خدمة المواطن. الا بشكر النعم تدوم.

**صالح - الرياض**

* * *

رأيي ان النظام بالسعودية لا يريد ان يصلح وذلك لخوف الاسرة من هذا الاصلاح. وما يحدث هو استجابة لضغوط خارجية، ولذر الرماد بالعيون.

**خالد - الخبر السعودية**

* * *

باعتقادي ان مجلس الشورى الحالي لا يمثلنا أبدا، فهو مجلس معين من قبل السلطة، ومميزاته من السلطة، وبالتالي من الطبيعي ان لايخالف اعضاء هذا المجلس السلطة ابداً.

**عبد العزيز - السعودية**

* * *

هذه الخطوة مجرد مناورة سياسية تهدف الى سحب البساط من تحت اقدام دعاة الاصلاح الحقيقيين بالداخل او الخارج، وليست هذه الخطوة الا مجرد ذر الرماد بالعيون المتقيحه اصلا من رياح الوعود الكاذبة الحكومية.

**سلمان - الرياض**

* * *

ان قرار اشراك الاكثرية القبلية في مجلس الشورى هو عودة الى الصواب، وهي خطوة نرجو ان تعقبها خطوات اخرى وذلك لموازنة ميزان العدالة في كل المجالات.

**نواف متعب الشعلان ـ الخفجي**

* * *

اعلان الحكومةالسعودية زيادة اعضاء مجلس الشورى خطوة في الاتجاه الصحيح، ونطمح ان يكون مجلس الشورى منتخبا في المستقبل.

**عبدالله ناصر العتيبي - مكة**

* * *

مجلس الشورى لا يؤخذ برأيه في أي شيء يتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية. ليس هناك جديد، كل ما فعلته الحكومة هو زيادة عدد المؤيدين لها، أليست الحكومة هي من تختارهم؟

**سمير- الرياض**

* * *

مجلس الشورى منذ ظهوره على الساحة وهو مجلس عقيم، وكل ما يقدمه من آراء هي ضد مصلحة المواطن. للاسف هذا ثابت لكل مراقب، كما ان المحسوبية والواسطة هي الاساس في تعين فلان او علان في المجلس للاسف.

**فيصل النفيعي - الرياض**

* * *

لماذا يحكمنا رجل لا يتكلم إلى الآن؟ ولماذا لا نعرف من هو الملك المقبل؟

**خالد العامودي - جدة**

* * *

الله يديم علينا نعمة الامن والامان التي نعيشها. ولكن لو يقوم المسؤولون في المملكه بإعادة النظر في رواتب الموظفين مدنين وعسكريين افضل من توسيع مجلس الشورى او الغائه من الاساس. فنحن لانحتاج لهذا المجلس الذي يعارض رفع رواتب المتقاعدين الذين تقل رواتبهم عن ١٥٠٠ ريال. هل هذا المبلغ كفيل بتوفير كافة الخدمات لاسرة حتى يعارض هذا المجلس؟

**البيرق - السعودية**

* * *

شعب المملكة ولله الحمد ينعم بنعم يحسد عليها من قبل دول العالم اجمع. فنحن المواطنون ننعم بالأمن والرخاء وكذلك حرية الرأي. وما يدعيه البعض بأن الشعب السعودي مهضوم حقوقه، فهو مجرد كلام لا يقدم ولا يؤخر بشيء.

**أحمد الغامدي - السعودية**

* * *

عندما ينتشر الفساد ويهتز ميزان العدل يظهر ولي الأمر مرتدياً قناع الديمقراطية الزائف، ليوعظ بكلمات الحرية. فلو زادت المقاعد إلى ألف مقعد يبقى السؤال قائما: هل هذا المجلس هو صاحب قرار حقيقي؟ أو يؤخذ برأيه؟ وماذا فعل منذ إنشائه إلى الآن؟ وهل هذا المجلس هيئه منتخبه؟ أمام الأمة العربية عشرات العقود حتى تصل إلى الإصلاح الحقيقي. وهيهات أن نصل إلى مستوى الديمقراطية الغربية.

**الفاروق محمد - مكة**

* * *

مجلس الشورى أصبح عقبة بطريق الإصلاح. إن زاد عدد المجلس أو قل فهو من الأساس عقبة في طريق التقدم والإصلاح، بل أجد إلغاءه أفضل.

**أبو احمد - السعودية**

* * *

الحكومة السعودية لا تريد أن تفتح باب الانتخاب كي لا يؤدي هذا إلى تشكيل مجلس مشغول بالمماحكات والصراعات السياسية بين أعضائه. وبالتالي هي تريد أن يتم الأمر بالتعيين حتى تضمن وصول "التكنوقراط" لا السياسيين. وارى أنها محقة في ذلك.

**سعود - الرياض**

* * *

برأيي، المجلس تواجد للاستهلاك الإعلامي وكسب الوقت فقط ، حيث أن نهب المال العام والاستيلاء على أراضي المواطنين كان الهدف. والشاهد على ذلك مشروع جبل عمر والشامية في مكة.

**هاشم ـ مكة المكرمة**

* * *

من الملاحظ ان أغلب المشاركين في المنتدى ساخطين على الحاكم! مع العلم أن الشعب منح فرصة الانتخابات البلدية ولم يشاركوا فيها ليثبتوا تطلعهم للديمقراطية!

**عامر سمير- السعودية**

* * *

أنا على يقين أن مملكتنا الحبيبة مقدمة على طفرة جديد، ليست فقط مادية بل تقدم حضاري وإصلاح شامل. مجلس الشورى بما يحتويه من رجال مخلصين وكفاءات متميزة كان له الدور الفاعل في تطوير الكثير من الأمور، وإعطاء مجلس الشورى صلاحية أكبر ما هو إلا دليل على كونهم محل ثقة قيادات الدولة حفظهم الله.

**عادل – جدة**

* * *

هل سيكون للشيعة وخاصة أهل القطيف حق اختيار من سيمثلهم في المجلس أو على الأقل مساواتهم بباقي الشعب في الوظائف الحساسة كالجيش والشرطة والمناصب الوزارية؟ أو على الأقل عدم تقليل توظيفهم في المنشآت النفطية.

**علي – القطيف**

* * *

أرى أن هذه المحاولات والتي لا تعبّر عن انتخاب الشعب لممثليه سوف لا تغير شيئا من الوضع في بلادي. لا نريد مقاعد حتى لو وصل عددهم إلى مئات الألوف، لأن المجلس لا يعني شيئا للشعب.

**المر الحائلي – الرياض**

* * *

الشعب السعودي ليس بهذه البساطة، حتى تنطلي عليه هذه الأضحوكة. فهناك سؤال بسيط أوجهه لهذا المجلس الموقر وهو: هل يستطيع أن يستجوب وزير الداخلية ويناقشه في التفجيرات التي تعصف بالبلد؟ وهل قضى على الجماعات المسلحة أو هل يستطيع أن يستجوب وزير الدفاع ويسأله عن السياسة الدفاعية وصفقات الأسلحة؟ لا اعتقد أن المجلس يستطيع فعل ذلك.

**نواف – السعودية**

* * *

لا شك أنها خطوة نحو الأمام. الأسرة الحاكمة في السعودية تسعى دائما إلى الديمقراطية. وليس هنا تكمن المشكلة، المشكلة الحقيقة أن أكثر رجال الدين لا يرغبون في تطبيق الديمقراطية، لأنهم يريدون السيطرة على كل شيء حتى على القرار السياسي في المملكة. واعتقد أن الحكومة السعودية قد تنبهت لهذا الأمر مؤخرا.

**كمال – تبوك**

* * *

لا يعدو الأمر سوى ذر الرماد على العيون ومحاولة يائسة من اجل تخفيف الضغوط الهائلة على الحكومة السعودية متمثلة بالأسرة المالكة. فمسألة مشاركة الشعب في الحكم مع آل سعود أمر مرفوض جملة وتفصيلا ولو بطريقة هامشية أو صورية. فتلك العائلة حاربت الجميع من اجل السلطة أكثر من قرنين ونصف ومن المستحيل أن يأتي يوم لتسمح لأي فرد كان أن يشاركها في "أملاكها". ولهذا أرجو من الشعب السعودي ألا ينساق وراء تلك الحيل المكشوفة.

**فيصل – الرياض**

* * *

اعتقد أن الحكومة السعودية بدأت تنظر للداخل بمنظور مختلف. بدأت تعرف أن الجيل الحالي وهو جيل شاب في مجمله منفتح على العالم ويعي الكثير من الأنظمة والقوانين ويمني النفس بأن تكون المملكة العربية السعودية دولة عصرية إسلامية دون تغيير في نظامها السياسي، حيث أن مجمل الشعب متمسك بالأسرة الحاكمة. إن الدولة عملت الكثير من الخدمات ولكن الشعب دائما يطمع في الكثير، خاصةً زيادة الدخل الشهري للمواطن الذي أعتقد أنه سوف يرى النور قريباً في ظل ارتفاع أسعار النفط.

**عبد الرحمن – السعودية**

* * *

إنه ضحك على الذقون. الشعب السعودي لا يعترف بهذا المجلس سواءً كان عدده ١٥٠ أو ١٥٠٠ لأن المهم ليس العدد بل الصلاحيات الحقيقية لهذا المجلس والأهم من ذلك هو من اختار هؤلاء؟ كل أعضاء المجلس معينون من قبل الملك فهو يستطيع تعيينهم وفصلهم متى شاء. الشعب السعودي يريد إصلاحات حقيقية وليست صورية كما هو الحال الآن.

**سلطان – السعودية**

* * *

المتتبع لقضايا التي نوقشت من قبل المجلس يلاحظ أن منذ تأسيس هذا المجلس وهو يناقش قضايا سطحية ولا تهم الرأي العام.

**وليد – الرياض**

* * *

أنا أرى أن الحقوق السياسية والحريات لأي شعب لا تمنح بل تؤخذ. ولقد علمنا التاريخ ذلك. طالما أن الحكم ملكي والقرار بيد الأمير، فلا داعي لمجلس شورى.

**أبو رند – السعودية**

* * *

أعضاء مجلس الشورى الموجودين لا يمثلون إلا أنفسهم ومن أوصلهم إلى هذا المجلس. اثبت الوضع داخل المملكة أنهم جامدون وكأنه لا يعنيهم المواطن والوطن.

**سعد الخالد – الرياض**

* * *

مجلس الشورى لا يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لنا كمواطنين سعوديين لأنه لا يمتلك صلاحية يمكن أن يفصل بها في أي أمر، وهو مجرد واجهة فقط لا غير. ولا يصدر أي رأي حتى يتم المصادقة عليه من مجلس الوزراء، وإذا كانوا يريدونه ذا فاعليه، فيجب أن يكن مستقلاً استقلالا كاملاً بعيدا عن ضغط مجلس الوزراء، أما هذه الإصلاحات فهي ذر الرماد في العيون ولا قيمة لها.

**واصف علي – جدة**

* * *

لا ادري هل الحكومة السعودية تضحك على شعبها أم على نفسها؟ لأن هذه الخطوة شكلية لا تقدم ولا تؤخر في وقف الفساد الذي ينخر بجسد البلد. لأن المجلس مهما زاد عدد أعضائه فهو غير منتخب يمثل من عينه ولا يستطيع استجواب كبار الوزراء المسؤولين عن هدر المال العام وسرقة الأراضي وغيرها.

**فواز – السعودية**

* * *

هي خطوة جيدة أخرى في سبيل الإصلاح. نأمل أن تتبعها خطوات أخرى أكثر توسعاً وسرعة. وأنا بصفتي مواطن سعودي أنظر لهذا الأمر من زاوية التفاؤل.

**سعيد – السعودية**

* * *

لاشك أن توسيع صلاحيات مجلس الشورى السعودي خطوة مهمة في طريق الإصلاح السياسي، باعتبار أن المجالس البلدية القادمة ونقابة الصحافة تشكل نوافذ مطلة على الهامش الديموقراطي والمناخ الحر في المملكة. من الصعب جدا تسريع وتيرة الإصلاح في المملكة بسبب عوائق ثقافية واجتماعية ورواسب تاريخية أيضا. والآن بدأنا في الداخل نستمتع بقطاف التغيير فالمجتمع السعودي الذي كان منغلقا تماما ها هو اليوم يناقش في المجالس المحلية وساحات الحوار واللقاءات الشعبية قضايا هامة كالترشيح والتصويت الانتخابي والمشاركة في صناعة القرار. اعتقد أنها مكتسبات مهمة نحو النجاح.

**هيثم – السعودية**

* * *

قبل زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى لا بد من سؤال ماذا عمل مجلس الشورى بوضعه الحالي؟ وما هي الآراء الاستشارية التي قدمها واتخذتها الحكومة. الجواب لا شيء.

**احمد الشمري – جدة**

* * *

المهم ليس بكثرة الأعضاء وإنما المهم ما هي الصلاحيات التي سوف تمنح لهم؟ وهل هم فعلا مستقلين بطرح أرائهم؟ ومتى سيتم انتخابهم من قبل الشعب مباشرة؟

**محمد المنصور – الرياض**

* * *

وهل يعتبر تعيين المجلس إصلاحا سياسيا؟ إنه خير دليل على تكريس الفساد باسم الإصلاح. الانتخابات البلدية هي نكتة، ولكن كبيرة الهدف، وهو لإعطاء المجتمع الدولي فكرة أن الديمقراطية موجودة في السعودية. أما الداخل فهو كبش الفداء. لترضى الآلهة في الخارج وتبارك عملية ذبح القرابين. وحتى تكون رمادا في عيون الشعوب الحرة التي لا ترضى من حكوماتها بأن تدعم الفساد. ولكن سيأتي يوم يتحطم الصنم وسدنته وعسى أن يتحقق الحلم قريبا.

**محمد – السعودية**

---

**منقول عن البي بي سي:**

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/talking_point/newsid_4208000/4208841.stm

## مثلت التعددية والتسامح بأرقى معانيها

# رسالة مكة الثقافية في العالم المعاصر

محمد محفوظ

في عالم إنساني حوّله التقدم العلمي والتكنولوجي والاتصالي إلى قرية عالمية صغيرة، غابت فيها حدود الجغرافيا والمكان، وتداخلت فيها الثقافات والتصورات والمفاهيم. وفي ظل وضع دولي يمور بالكثير من الأسئلة والتطورات والتحديات والخيبات، تتأكد الحاجة والشوق الإنساني إلى منارات يهتدى بها، ومعالم يقتدى بها، ومناهج علم ومعرفة وهدى، تنير الدروب وتشعل القناديل، وتجيب على تحديات الواقع، وتنهي خيبات الإنسان من الكثير من الخيارات واليافطات.

وتبقى مكة المكرمة، المدينة والرؤية، المكان والمشروع، معقد القلوب والعقول، ومهبط الوحي، ومنارة الهدى وجسر التواصل بين الماضي المجيد والحاضر المليء بالآمال والهموم، والمستقبل الذي تنشده مدينة السماء حيث الأمن والحرية والعدالة والمساواة.. فمكة المكرمة في تجربة الإسلام الأولى، هي حاضنة العلم والعمل، ووعاء الإرادة والتمكن، وأرض ردم الفجوة بين الوعد والانجاز ..من هنا فإن مكة المكرمة ومنذ بداياتها التاريخية الاولى هي تحمل مشروعاً وأملاً للإنسان الفرد والجماعة.. ذلك المشروع الذي يربط الإنسان بحركات الأنبياء ومشاريعهم في الإصلاح وإنهاء كل مظاهر الذل والعبودية التي يعيشها الإنسان في مراحل حياته المختلفة.

### مكة ضمير العالم

مكة المكرمة هي مدينة الوحي والقيم الإسلامية النبيل، حيث في بيوتاتها وأزقتها تجسدت قيم الإسلام في العدالة والمساواة والاخوة. لذلك فإن رسالة مكة التاريخية للبشرية جمعاء، بأنها ضمير العالم. حيث تذكر الإنسانية باستمرار بقيم الخلاص ومبادئ التضامن والتعاون. فهي الضمير الذي يذكر ويوجّه، يوقظ ويحفز نحو الخير والصلاح.. فمكة المكرمة هي مدينة القيم والمبادئ، ودورها ورسالتها في الحياة، هي التذكير الدائم بهذا القيم والمبادئ ليس للمسلمين فحسب، بل للإنسانية والعالم كله.. فكما أن في جسم الإنسان مركزا تلتقي فيه كل الأعضاء، ويقوم بتوجيهها نحو القيام بوظائفها. كذلك هي مكة المكرمة، فهي عاصمة العواصم، ومدينة المدن ورسالتها هي أنها مركز الإشعاع ومنبر الهداية وضمير العالم الذي يوقظ فيهم حس المسؤولية وواجب التعاون. ويحذرهم من كل ما له من دور في الانهيار الأخلاقي والقيمي.. واليوم أكثر من أي وقت مضى، تتحمل مكة المكرمة مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية والقيمية، لضبط نزعات التطرف والغلو والتدمير، وغرس قيم الحرية والتسامح وصيانة الحقوق، وتبشر بالمثل الأخلاقية التي تعزز من فرص التنمية والسلام والازدهار.

فكما أن مكة المكرمة، قادرة على جمع المسلمين بكل أطيافهم وأحوالهم وألوانهم لأداء مناسك الحج والعمرة. هي كذلك قادرة على

**تتحمل مكة اليوم مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية والقيمية لضبط نزعات التطرف والغلو والتدمير، وغرس قيم الحرية والتسامح**

ممارسة دور الضمير والموقظ وجمع المسلمين جميعاً حول قيم الشورى والحوار والانفتاح. فمكة المكرمة بما تحتضن من مقدسات، وبما تشير إليه من رمزية إسلامية مقدسة، هي المرجعية التي تحتضن جميع المسلمين، وتعمل على استيعاب كل آفاقهم وتطلعاتهم.

لا ريب أن مكة المكرمة بما تختزن من مقدسات ورموز، وبما تمثل من عمق تاريخي تليد، بإمكانها اليوم أن تكون ضمير العالم وصوت الحق والعقل. والقطب الجغرافي والثقافي الذي يوجّه الإنسانية جمعاء صوب قيم الإخاء والمحبة. فلتتكاتف جهود المسلمين جميعاً، من أجل أن تكون مكة المكرمة، هي ضمير العالم وصوته الذي يصدح ويبشر بالخير والطمأنينة للجميع.

فرسالة مكة الثقافية الأولى للعالم المعاصر، هي خلق الظروف الفكرية والمعرفية والأخلاقية لتعزيز قيم التسامح والحوار والتآخي والمساواة والعدالة في المجال الإسلامي والإنساني. فالثقافة الإسلامية اليوم، بإمكانها أن تمد الإنسانية بمفاهيم أساسية، تساهم في بناء الأمة وفق مقاييس حضارية، تأخذ بعين الاعتبار ضرورات المادة، كما تأخذ في الاعتبار أيضاً ضرورات الروح والمسائل المعنوية.

إن تكامل الوحي الكلي والعقلي الجزئي (على حد تعبير الدكتور عبدالحميد أبو سليمان) في بناء المعرفة الإنسانية هو أهم وجوه العطاء الإسلامي للحضارة الإنسانية، وترشيد مسيرتها في عالمنا اليوم. وإن مهمة الثقافة الإسلامية في هذا السياق، هي تعديل اللغة والإطار الفكري والعقدي لمصادر المعرفة العلمية الحديثة التي تقدم هذه المادة العلمية ووضعها في دائرة الظل الإسلامية وقيمه وغاياته.

وتقدر الثقافة الإسلامية، بما أوتيت من طبيعة جامعة ما بين الدين والعلم، أن تجنب الواقع المعاصر ما حاصل فيه من قطيعة بين الدين والعلم، بين الأخلاق والعلم.. فالثقافة الإسلامية تقدم للعالم المعاصر إنسانيتها ومنطقها الأخلاقي، الذي يعلي من شأن الإنسان ويتشبث بكل العوامل التي تحافظ على حريته وكرامته. ومن المؤكد أن هذه الإنسانية والمنطق الأخلاقي الحضاري، لو قدمت بوسائل حضارية منسجمة وروح العصر. فإنه سيكون لها الأثر الكبير في الفضاء الإنساني كله. لأنها تجيب عن أسئلته الحائرة وتعطي لحياته معنى مغايراً وعميقاً، تخرج الإنسان، من حالة القلق الذي لا حدود لها.

إننا في هذه الحقبة من التاريخ، لا نستطيع أن نقدم للإنسانية إلا هذه البضاعة، والتي نراها ضرورية لارتقاء مسيرة الإنسان واكتمال عناصر تطوره وتقدمه. ولا ريب أن هذه المسألة ليست قضية بسيطة أو سهلة المنال، وإنما هي عملية شاقة وتحتاج منا إلى العناية بالأمور التالية:

١ ـ الابتعاد عن كل القضايا والمسائل الجانبية والتافهة، والتي تنتمي بشكل أو بآخر إلى عصور التخلف والانحطاط. والعمل على صياغة اهتماماتنا وفق حاجات العصر ومتطلبات النهوض والحضارة.

٢ ـ إبراز الجانب الحضاري من منظومتنا العقدية والفكرية، حتى يتسنى لنا أن نصيغ واقعنا صياغة حضارية، وبعيدة عن كل ألوان وأطياف فكر التأخر والانحطاط.

٣ ـ بناء القدرات الذاتية للأمة على مختلف الصعد والمستويات، وذلك حتى يتمكن مجالنا الإسلامي من رفد العالم المعاصر بالمزيد من القيم والنظم الأخلاقية والوقائع الاجتماعية والاقتصادية التي تؤكد سلامة الاختيارات وصوابية المنهج الذي يدمج بين المادة والروح، بين العقل والعاطفة، بين حاجات الدنيا ومتطلبات الحياة الأبدية..

فمكة المكرمة وبما تختزن من إرث تاريخي وثقافي وقانوني، هي ضمير العالم، التي نقلت الإنسانية من مرحلة إلى أخرى باتجاه المزيد من عناصر التكامل..

## حماية التعددية الفكرية والثقافية

لعلنا لا نأتي بجديد، حين القول: إن الحياة العلمية والثقافية للمسلمين قائمة على حقائق وأسس التنوع في منهجيات البحث والاستنباط والفهم، والتعددية في الأفكار والأولويات والهموم. فالتعددية الفكرية والثقافية بكل وقائعها وحقائقها، هي من لوازم حياة المسلمين العلمية والمعرفية. من هنا فإن مفهوم الوحدة، لا يمكن اكتشافه إلا من خلال منظور الاختلاف. ذلك لأن الاختلاف جزء أصيل من منظومة الوعي الذاتي، كما أن (الاختلاف) هو الذي يثري مضمون الوحدة، ويمده بأسباب الحيوية والفعالية. إذ يقول تبارك وتعالى: (ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين) (الروم ٢٢). وبين الاختلاف والوحدة مسافات، لا يمكن اجتيازها إلا بالتسامح والاعتراف بقانون التعدد ومبدأ التنوع.

لذلك فإن الاختلاف المفضي إلى الوحدة الصلبة، هو ذلك الاختلاف الذي تسنده قيم التعدد والحرية وحقوق الإنسان. أما الاختلاف الذي يجافي هذه القيم، فإنه يفضي إلى المزيد من التشرذم والتشتت والتجزئة. وحالات الإجماع والوحدة في المجتمعات الإنسانية، لا تنجز إلا على قاعدة تنمية قيم التعاون والتعدد والإدارة الواعية والحضارية للاختلافات العقدية والفكرية والسياسية.

من هنا ندرك أهمية حضور قيمة العدل في الاختلافات الإنسانية. حيث إن مجرد الاختلاف، ينبغي أن لا يفضي إلى الظلم والخروج عن مبادئ وقواعد العدالة. يقول تبارك وتعالى: (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون) (المائدة آية ٨). فالاختلافات الفكرية والاجتماعية والسياسية، ينبغي ألا تكون سبباً للقطيعة مع قيم العدالة والوحدة، بل وسيلة من وسائل الالتزام بهذه القيم، وذلك من أجل تحديد مجالات الاختلاف وتنمية الجوامع المشتركة، لأنها جزء من عملية العدالة المطلوبة على كل حال.



مكة: ضمير الإنسانية وعاصمة العواصم

وحينما يتوافد المسلمون إلى مناسك الحج والعمرة، تتضح حقيقة التعددية القائمة والشاخصة في حياة المسلمين. حيث تتعدد القناعات، وتتنوع الميولات والمنهجيات، ولكن صدر مكة الواسع، ورحابة بيت الله الحرام، تحتضن الجميع وتصون حرماتهم جميعاً. فمكة المكرمة هي كالأم بالنسبة إلى المسلمين بكل أطيافهم وتعبيراتهم. فكما تتعدد ميول وأفكار وطرق الأبناء في الحياة، والأم تتعامل معهم على حد سواء، وترى في تنوعهم جمالاً كأغصان الشجرة الواحدة، وعاطفة الأمومة وحنانها يستوعب ويظلل الجميع. وكذلك مكة المكرمة، فهي حاضنة المسلمين جميعاً بكل مدارسهم وتوجهاتهم وأحوالهم.

وعبر التاريخ كان المسجد الحرام هو جامعة الإسلام الأولى، حيث تعقد وتنتشر الحلقات العلمية التي تعلم أبناء الأمة قيم الإسلام وتشريعاته ونظمه ومثله العليا. وينقل لنا التاريخ مكة المكرمة البعيد والقريب، على أنها كانت حاضرة العلم الأولى. إذ تتوفر فيها كل حلقات الدرس والتعليم لمختلف المدارس والمذاهب الإسلامية، ويعيش في كنفها علماء وفقهاء وقادة من مختلف أقطار الإسلام وأصقاعه. ومكة المكرمة لا يمكن أن تكون، إلا حاضنة للجميع، وحامية لكل الاجتهادات الإسلامية. فتوفر لكل العلماء والفقهاء والمصلحين الأمن والحماية، وتمنحهم القدرة على التواصل مع كل الاجتهادات والإبداعات والعطاءات الإسلامية.

فرسالة مكة الثقافية، هي رسالة الوحدة والتعددية. الوحدة التي لا تعني الإقصاء والنبذ والاستبعاد والاستئصال. والتعددية التي لا تساوي التشريع للفوضى والاندثار. فالوحدة التي صاغها تاريخ مكة المكرمة، هي الوحدة المستندة على احترام كل حقائق التنوع والتعددية الموجودة في الأمة. فمكة الكرمة في تجربتها الثقافية والعلمية، هي جامع وجامعة، توحيد ووحدة، واجتهاد متواصل لتوحيد الواقع مع المثال.

وصيانة التعددية والوحدة في الفضاء الإسلامي تتطلب العناصر التالية:

١ـ قدرة نفسية تتجسد في إرادة جمعية وتصميم وتخطيط مشترك، يتجه إلى تحقيق الانسجام بين الإنسان وحقائق التعددية والوحدة، وحتى يتسنى له معرفة وملامسة مكامن القوة التي ينطلق منها في مشروعه الإنساني والحضاري.

٢ ـ النفاذ إلى القوانين التي تتحكم بسيرورات تطور المجتمعات الإنسانية، تمهيداً للوصول إلى معرفة الواقع الاجتماعي وسياقه التاريخي، وإمكانات الفعل والتطور التي يزخر بها وجوده.

٣ ـ تهيئة النفوس والعقول للتفاعل الإيجابي والحضاري، مع متطلبات التعددية ومقتضيات الوحدة..

وإن المتغيرات الراهنة، تدفعنا كمجال إسلامي، إلى التفكير الجدي الموصول بالممارسة والمبادرات الإيجابية الخلاقة، نحو إحداث تحولات نوعية في مسار الأمة، من أجل مواكبة التطورات، والمشاركة الإيجابية والفعّالة في سياق التحولات الراهنة، بما ينسجم وقيم الإسلام ومستلزمات الشهود الحضاري.

الرياض/ ٨ فبراير ٢٠٠٥

# المزيد من العنف الوهابي حصادنا

ويل لهذا النظام مما زرع وصنع!
وويل لهذا المجتمع الذي لا يستطيع أن يهدأ!
ويل للجميع من هذا الفكر المتطرف الذي ينتشر في كل أصقاع العالم مفجراً ومفخخاً وقاتلاً!
ويل للجميع من هذه (السلفية الوهابية) التي أصبحت أسوأ ما صدّره السعوديون ـ النجديون بطبيعة الحال ـ دولة ومجتمعاً.
إنها النار التي تحرقنا في الداخل؛ تعوّق تطورنا السياسي والإجتماعي والثقافي؛ لم تجعلنا نعيش لحظة هدوء ويتسالم مع بعضنا البعض، فضلاً عن أن نعيش في هدوء مع العالم.
إنها النار التي كان يستخدمها الأمراء ضد الأصوات الحرّة المحلية ولعقود طويلة.
والنار التي أحرقت خباء كل من اختلف معها فكراً وممارسة.
إنها ذات النار تتحول لتحرق ديارنا، وتأكل أصابع من استخدمها.
النار التي أطلقها الأمراء لعقود طويلة في الخارج.. مرة لتكافح الشيوعية، ومرة لتكافح الصوفية والشيعية، ومرة لتكافح الناصرية، ورابعة لتكافح القذافية، وخامسة لتكافح النصارى، وسادسة لتكافح الأميركان وغيرهم وغيرهم.
النار التي استخدمناها ضد الخارج، وفعّلناها بعد أن كانت ساكنة، تمدّدت لتشمل أعداءً لم يكن صانع القرار ـ بل ولا المجتمع في مجمله ـ يعتبرهم كذلك.
لم تبق لنا نار الوهابية من أصدقاء، فقد أصبحنا مخيفين ومتهمين دائماً حتى بين نظرائنا في الخليج.
الجميع يعتقد أننا وهابيون متطرفون قتلة.. فيما يزعم غلاة التطرف بيننا أن الوهابية منهج متسامح ومتحضّر!
ولم تبق الوهابية لآل سعود من أصدقاء حتى داخل الدولة نفسها، فالوهابية خلقت نقيضها الذي يحاربهم.
والوهابية جعلت كل الجماعات الدينية والمناطق ضد النظام الذي يحميها ويدافع عنها.
والوهابية أتت على كل المساحات المشتركة بين النظام والنخب المتعلمة والإصلاحية.
هنيئاً لنظامنا السياسي الذي أطلق المارد ولم يعرف كيف يعيده. لازال يحاوره ليقنعه! والمارد يرفض العودة والإقتناع!
الكويت مرعوبة بسلفييها الذين يستقون الدعم المعنوي والبشري والفكري من مشايخ الوهابية عندنا.
وعُمان التي عاشت لأكثر من قرنين قلقة وجلة من الوهابية المستعرة والمحتلّة.. تفتح كل أعينها مخافة تسلل أصحاب الفكر المريض.
والبحرين اكتشفت خلايا سلفية لها روابط مع السعودية كما هو معروف.
والسعوديون الوهابيون يمارسون لعبة الجهاد في العراق، فهم الأكثر حماساً في تفجير أنفسهم وغيرهم من الأبرياء في الشوارع والمساجد والكنائس!
ولأن لدينا فائض قيادات، صدرناها الى الشيشان (حطاب والغامدي وغيرهما) وصدرناها الى أفغانستان (ابن لادن وجماعته) وصدرناها الى اليمن، والى مصر والى المغرب والى موريتانيا والى البوسنة والهرسك، والى أصقاع أخرى.
في كل مكان حلّ فيه هذا الفكر المريض، ينقسم المسلمون، ويتصارعون، ويتطرفون!
الأفكار والأسماء السلفية اللامعة هي أهم منتجات السعودية وأهم صادراتها، وقد تسبق النفط أهمية وتأثيراً!
واليوم، ها نحن نسمع عن جماعة (وهابية متطرفة) بحسب تعبير البيانات الرسمية اللبنانية، قد أعلنت مسؤوليتها عن اغتيال الحريري، قالت أن ما فعلته ردٌ على قتل النظام السعودي لرموز العنف في المملكة.
إن صدق هذا، وهو أقرب الى الصدق، فإن ليل السعودية سيطول!
كلما أعلنت العائلة المالكة براءتها من التطرف الوهابي ـ كلاماً ـ جاء المنتج ليثبت أبوة العائلة المالكة ومشيختها الرسمية للعنف والقتل والدمار.
نفى وزير الداخلية السعودية أن يكون لبلاده ربط بمقتل الحريري، وقال وزير الخارجية سعود الفيصل بأن ربط السعودية بما حدث أمرٌ (سخيف). سنرى ما إذا كان ذلك سخيفاً أم صحيحاً! ليت متطرفي الوهابية يعبرون عن براءتهم، لا أن يهللوا لمقتل الحريري كما يفعلون في منتدياتهم!
الأيام السود قادمة، لن تصيب النظام وحده، بل المجتمع والدولة السعودية بأكملها.
لن يهدأ العنف الوهابي لا محلياً ولا إقليمياً ولا دولياً.
نحن في فترة حصاد لما زرعناه في كل أصقاع الدنيا طيلة نصف قرن. وبالتالي فهناك الكثير من العنف لم يحصد بعد.



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

# الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

## عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

## الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه
## نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يُظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقّف عندهم وغير قابل للزوال.

زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

## (الدين والملك توأمان)
## التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

## القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

## معالم وآثار يهدمها الوهابيون
## المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

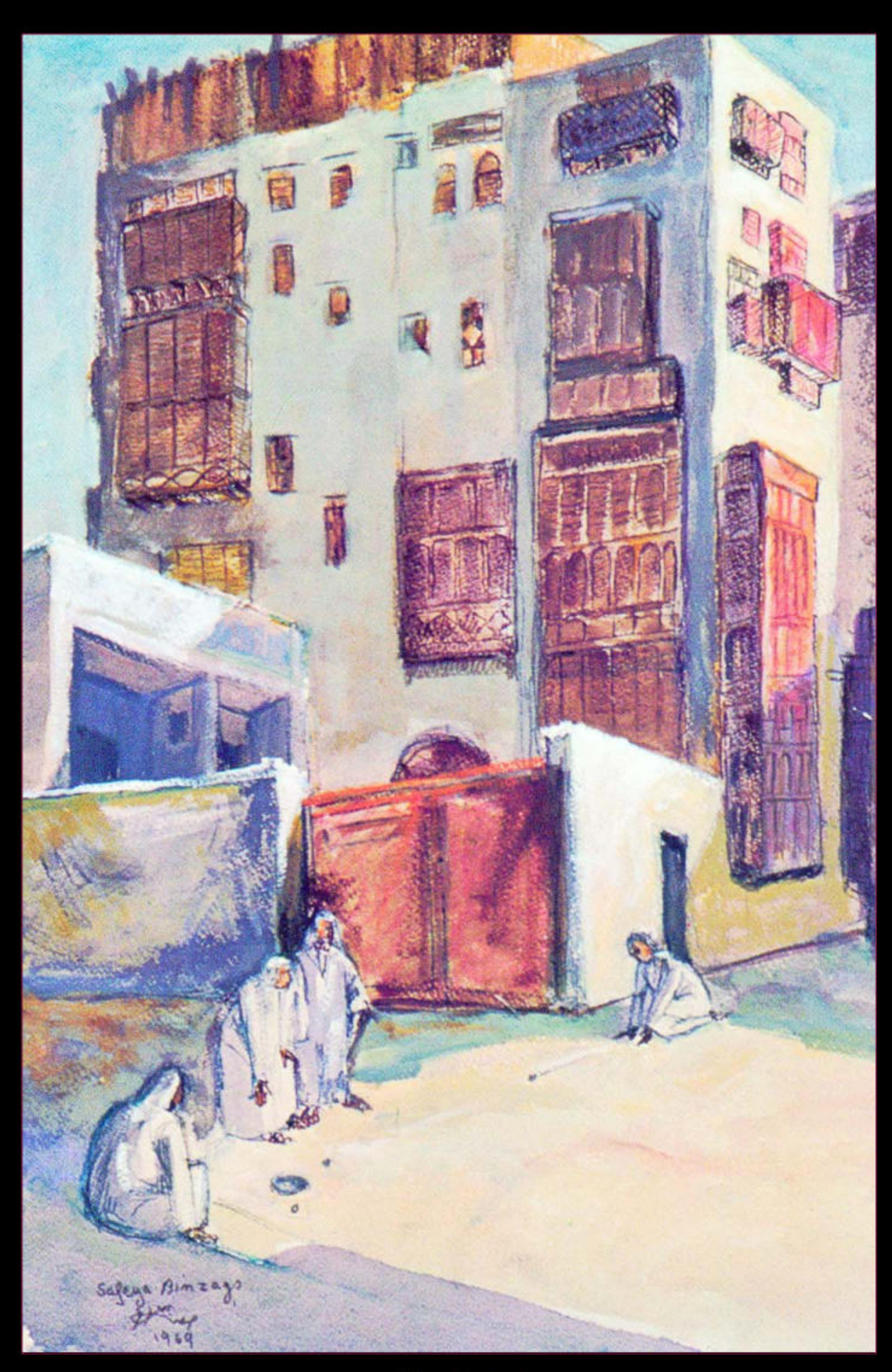
مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

http://www.alhejazi.net الحجازعلى الانترنت




لوحة للفنانة صفية بن زقر